الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العـالي و البحـث العـلمي

جامعـة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلـــوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

أثـر تقلبـات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية

إعداد الطالبتين

مولخلوة صارة

عيساوي سارة

إشراف الأستاذ

بوريش لحسن

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور :.....دياب زقاي.....أستاذا رئيسا

الدكتور :.....بوريش لحسن.....أستاذا مشرفا

الدكتور:.....بلعربي عبد القادر.....أستاذا ممتحنا

السنة الجامعية : 2022-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

لي شرف العظيم أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز إلى الذي حماني

تحت جناحه أبي الغالي رمز الهيبة و الوقار

حفظه الله و أطال في عمره

إلى الشمعة التي احترقت من اجل إضاءة طريقي إلى زهرة

الأمل و نبض فؤادي أمي الغالية التي سهرت على تربيتي

و مساندتي في تحدي الصعاب و كسر جدران التوقف

أطال الله عمرك يا أمي الغالية و أدامك الله تاج فوق راسي

الى اخواتي قرة عيني و سر سعادتي في الحياة هدى، ياسين ، عماد

إلى كل عائلتي و الذين لم تجمعني بهم إلا الحب و الأخوة في الله

صدقاتي: أسماء، سهام ، سارة ، شيماء

و الى كل من عرفني من قريب أو بعيد اعذروني الذين

لم اذكرهم لم تسعهم ورقتي لكن يسعهم قلبي

إلى كل هؤلاء أهديكم ثمرة جهدي المتواضع

صارة

إهداء

إلى أبي العزيز سندي قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة

إلى أمي الغالية التي لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها

إلى اخواتي ايمان بشرى هبة سندي ومشاطري أفراحي وأحزاني

الى خالتي الغالية كريمة و اختي الثانية ايناس

الى صديقتي و رفيقة دربي عبير

عيساوي سارة

كلمة شكر و تقدير

الحمد الله الذي بفضله أتممنا هذا العمل المتواضع، أشكره

وحده لا شريك له كما ينبغي لجلال وجهه و عظمته

و كبريائه في السماء و الأرض و أسأله باسمه

الأعظم أن يجعله علما نافعا

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذي

الفاضل الدكتور بوريش لحسين على إشرافه

على هذا العمل و ما أبده من نصائح قيمة

و توجيهات حول الموضوع

كما أشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة هذا العمل

وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

شكرا لكم

العربية:

ملخص:

يعد الاقتصاد الجزائر من الاقتصاديات النامية معتمد بشكل أساسي في صادرتها على النفط و التي تتحدد أسعاره في السوق العالمية بناءا على قانون العرض و الطلب، وهذا ما يعرض النمو الاقتصادي في الجزائر الى عدم الاستقرار.

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2020 و ذلك بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDL)، وذلك للكشف عن علاقة بين المتغيرات. توصلت الدراسة الى وجود تاثير غير مباشر لأسعار النفط على النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، نمو اقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDL)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

The Algerian economy is one of the developing economies that mainly depends in its exports on oil, whose prices are determined in the world market based on the law of supply and demand, and this is what exposes economic growth in Algeria to instability.

This study aims to measure the impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria during the period from 1990 to 2020, using the Autoregressive Delayed Time Lapse (ARDL) model, in order to reveal a relationship between the variables. The study concluded that there is an indirect effect of oil prices on economic growth.

Keywords: oil prices, economic growth, time-gap autoregressive model, decelerating (ARDL), per capita gross domestic product.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	
الفصل الأول :أسعار النفط و محدادته و النمو الإقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول :ماهية أسعار النفط	03
المطلب الأول :مفهوم السعر البترولي و أنواعه	03
الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي	03
الفرع الثاني: أنواعه	03
المطلب الثاني :تطور التاريخي لأسعار البترول و مختلف الأزمات	04
الفرع الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول	04
الفرع الثاني: الصدمات البترولية في تاريخ البترول	07
المطلب الثالث : محددات أسعار البترول في السوق العالمية للنفط	09
الفرع الأول: الأسواق العالمية للنفط (الأنواع و المميزات)	09
الفرع الثاني: محددات أسعار البترول	11
الفرع الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق العالمية للنفط	14
المبحث الثاني : النمو الإقتصادي و نمادجه	16
المطلب الأول :النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاختلاف بينهما	16

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	16
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	17
الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثاني : العوامل المحددة لنمو الاقتصادي و أنواعه	18
الفرع الأول: العوامل المحددة لنمو الاقتصادي	18
الفرع الثاني: أنواعه	21
المطلب الثالث : عناصر النمو الاقتصادي و مقايسه	22
الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي	22
الفرع الثاني: مقايسه	22
المطلب الرابع : نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	22
الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي	22
الفرع الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	27
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
الفصل الثالث: دراسة قياسية أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي	
المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول	69
المطلب الأول : قطاع المحروقات في الجزائر	69
الفرع الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر	69
الفرع الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	69
الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	71
المطلب الثاني :النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	72
الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	72
الفرع الثاني: أثر تغير أسعار البترول على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	74

المطلب الثالث: دراسة و تحليل المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	77
الفرع الأول: تطور أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	80
الفرع الثاني: تطور إجمالي الأنفاق العام في الجزائر	82
الفرع الثالث: تطور نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي	87
المبحث الثاني :الدراسة القياسية	88
المطلب الأول: تقديم و تعريف المتغيرات	88
المطلب الثاني : دراسة وصفية و تحليلية للمتغيرات	89
المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	89
خلاصة الفصل الثالث	
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع و المصادر	
الملاحق	

القائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	18
02	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020	71
03	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2020	73
04	تطور سعر النفط الجزائري خلال الفترة 1990-2020	75
05	تطور أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2020)	80
06	تطور إجمالي الأنفاق الوطني. (1990-2020).	84
07	تطور نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي. (2000-2020)	86
08	اختبار "ديكي فولير" المطور لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول	89
09	اختبار "Akcaike" و"Schwarz" لاكتشاف عدد التأخرات نموذج (VAR)	90
10	نتائج اختبار التكامل المشترك لكل النماذج	92
11	نتائج اختبار التكامل المشترك لكل النماذج	92
12	نتائج الاختبارات التشخيصية	93

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور أسعار النفط 1986 الى 2020	07
02	الأحداث الجيوسياسية و الإقتصادية و أسعار النفط الخام خلال فترة 1968- 2016	09
03	نموذج solow القاعدي:	30
04	تحرك مخزون رأس المال في نموذج- SOLOW	31
05	أثر الإدخار على النمو	32
06	أثر الزيادة الديمغرافية على النمو	32
07	منحنى solow مع التقدم التقني:	35
08	يوضيحي لنموذج "AK"	36
09	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000–2020	71
10	يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990–2020)	73
11	يوضح تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(1990–2020)	76
12	يوضح تطورات أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990–2020)	77
13	تمثيل بياني لتطور أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي	81
14	تمثيل بياني لتطور إجمالي الأنفاق الوطني	85
15	تمثيل بياني لتطور نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي	87

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة وبما يمكن أن ينتج عنه من الطاقة هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن إطار التجارة الخارجية و التي تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

تختلف أثاره باختلاف أسعاره في السوق النفطية العالمية مرة بالانخفاض ومرة أخرى بالارتفاع، مما جعل تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على اقتصاد أي دولة في العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة، وينجر عن ذلك حالة من عدم الاستقرار حيث تعتبر صدمة نفطية واحدة كافية لأن تسبب أزمة في اقتصاد العالم سواء دول متقدمة أو النامية. وقد عرفت الأسواق العالمية للنفط عدة صدمات وهزات منذ السبعينات الى بداية القرن الحادي والعشرون تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع الأمر الذي دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين لتحليل الطرق التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي الذي يعتبر مؤشرا أساسيا يقيس مدى نجاح برامج الدولة التنموية.

يعد النمو الاقتصادي أحد الشروط الضرورة لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ومؤشر من مؤشرات رخائها لذا فهو يعتبر من الاهداف الأساسية التي تسعى خلقها الحكومات وتتطلع اليها الشعوب، كما ينبغي الاشارة الى هناك فرق كبير بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وساهمت العديد من النظريات في تحليل أسباب زيادة النمو الاقتصادي.

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

❖ ماهو أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهية الاسواق النفطية، وماهية الأسعار النفطية ؟
- ✓ ماهية النمو الاقتصادي و اهم نماذجه؟
- ✓ هل هناك علاقة بين تقلبات أسعار النفط و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ؟
- ✓ ما مدى تأثير تقلبات أسعار النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات :

حتي يمكن الإجابة على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية يمكن طرح مجموعة من فرضيات كما يلي:

- ✓ يوجد تأثير لتغيرات اسعار البترول على النمو الاقتصادي
- ✓ هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي
- ✓ علاقة طويلة و قصيرة الأجل بين تغيرات أسعار النفط ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أسباب اختيار الموضوع :

- ✓ الرغبة الشخصية في البحث عن الموضوع .
- ✓ موضوع تقلبات أسعار النفط مهم بالنسبة للجزائر باعتبارها بلد نفطي.

الهدف من الدراسة :

إن معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراف أفاق ومستقبل النفط في الجزائر

- ✓ التطرق إلى مفاهيم كل من اسعار النفط والنمو الاقتصادي.
- ✓ تحليل اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر في الاجلين الطويل و القصير.
- ✓ تحديد أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط
- ✓ التعرف على أثر الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

أهمية الدارسة :

تكمن أهمية الدراسة في ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مباشر على الايرادات و العوائد النفطية ، الامر الذي يجعل النفط يكتسب أهمية بالغة بإعتبار الجزائر بلد منتج و مصدر للنفط و من منطلق الاثر الذي قد تخلقه التقلبات في اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري توجهنا للبحث عن تداعيات هذا الموضوع و ذلك من خلال دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة :

من أجل الدراسة الدقيقة للموضوع يمكن تحديد حدود البحث في ما يلي:

- الحدود المكانية : دراسة حالة الجزائر
- الحدود الزمنية : تم اختيار الفترة الزمنية من 1990 الى 2020 وهي شهدت عدة تقلبات لأسعار النفط التي كان لها أثر على الاقتصاد الوطني.
- الحدود موضوعية: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

-قلة المراجع المتعلقة بهذه دراسة في مكتبة الجامعة

-ضيق الوقت لان الموضوع كبير و متشعب يمس النفط والنمو الاقتصادي، مهما تتوسع في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

منهجية الدراسة :

من المعروف أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه، لذا سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف الجوانب النظرية للموضوع سواء تلك المتعلقة الاسعار النفط أو النمو الاقتصادي أو فرق بينهما، كما اقتضت الدراسة استعمال المنهج التحليلي من أجل تحليل البيانات و المعلومات المجمعة حول موضوع الدراسة و استخلاص النتائج .

كما سنقوم بتطبيق أحد تقنيات القياس الاقتصادي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL للدراسة القياسية بهدف دراسة تأثير تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر .

أدوات الدراسة: و تكمن في ما يلي:

- الإحصائيات و التقارير.
- مختلف الملتقيات و المذكرات.
- بعض الكتب و المراجع.
- برنامج eviews

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا الى ثلاثة فصول حيث تنولنا في الفصل الأول مفاهيم المتعلقة بالأسعار النفط ومحدداته و النمو الاقتصادي و فرق بينهما

أما الفصل الثاني تطرقنا الى دراسات سابقة أما فصل ثالث يتضمن الجانب التطبيقي فقد خصص للدارسة القياسية المتعمقة بأثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة من 1990 الى غاية 2020 ، لإظهار الأثر الحقيقي لمتغيرات التي تحدث في تحديد مستويات أسعار النفط على النمو الاقتصادي باعتبار هذه الفترة مرة بها عدة أزمات نفطية.

حيث تم الاعتماد على نموذج مقاربة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لمتحقق من العلاقة بين تغيرات أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

فصل الأول

تمهيد:

يعتبر النفط مصدرا أساسيا للطاقة، حيث يساهم في إقتصاديات الكثير من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي أثر على السياسة الإقتصادية للعديد من الدول سواء مستهلكة أو منتجة، ويدر النفط مداخيل هائلة الأمر الذي يؤدي الى إحداث العديد من الأزمات نتيجة لعدة عوامل، وللنفط أهمية كبيرة كمصدر للطاقة على اختلاف أنواعها و أشكالها، ويعتبر المحرك الأساسي للأليات السياسية و الاقتصادية، ويتحدد سعر النفط في السوق العالمية بناءا على القانون العرض و الطلب، بالإضافة الى عوامل إقتصادية و سياسية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين.

يعد النمو الإقتصادي أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات و مؤشر من مؤشرات رخائها، لذا فهو يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى خلقها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب، كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك فرق كبير بين النمو الإقتصادي و التنمية الاقتصادية، و ساهمت العديد من النظريات في تحليل أسباب زيادة النمو الإقتصادي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين و هما:

المبحث الأول: ماهية أسعار النفط

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و نماذجه

المبحث الأول: ماهية أسعار النفط

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي و أنواعه

سنتناول في هذا المطلب كل من تعريف السعر البترول و أنواعه

أولا: مفهوم السعر النفطي:

يعرف السعر البترولي على أنه: قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ....الخ (مصطفاي، 2020، صفحة 45)

كما يعرف على أنه: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، و هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية و عدم استقرار.(خوميجة ، 2018، ص33)

ثانيا: أنواع الأسعار النفط

هناك عدة أنواع من الأسعار النفط يختلف كل واحد منها عن الأخر، ويمكن تقسيمها الى:

1- **الأسعار المعلنة:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدام مصطلاح الأسعار المعلنة، وكان ذلك في عام 1880 من طرف شركة ستاندرد أوبل نيوجرسي، والتي كانت تسيطر على عمليتي نقل و تكرير النفط الخام منذ عام 1873، و هذه الشركة هي التي تضع أسعار النفط من جانبها فقط دون اشراك منتجيه في عملية التسعير، و بعد أن تحولت السوق النفطية الأمريكية الى سوق منافسة بدخول شركات نفطية جديدة بدلا من احتكارها من قبل شركة ستاندرد أوبل نيوجرسي توحدت هذه الشركات في تنظيم متكامل لكافة جوانب الصناعة النفطية. (السماك، 1973، ص291)

2- **الأسعار المتحققة:** هي الأسعار التي كان يباع بها النفط في السوق الحر، أي أنها الأسعار التي كان يتفق عليها بين طرفين يتمتعان بإستقلال تام وقد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المستقلة التي كانت تفتقر الى سوق خاص بها، وعاجزة في الوقت ذاته الى كسر طوق الاحتكار الذي فرضته الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط.(السماك، باشا، 1980، ص225)

3- **سعر الإشارة:** هو عبارة عن سعر يتوسط السعرين السابقين(الأسعار المعلنة و الأسعار المحققة) وظهر هذا النوع في فترة الستينات حيث اعتمد عليه لإحتساب قيمة النفط بين الدول المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية من اجل توزيع العوائد المالية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الاشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات و قد أخذت به العديد من البلدان

النفطية، هو ما تم الاتفاق عليه بين الجزائر و فرنسا من خلال اتفاقية الجزائر سنة 1965.(الدوري،1983، ص199)

4- **أسعار التحويل:** هي أسعار التبادل النفط الخام بين شركتين فرعتن ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من نشاط الى أخر، كالإنتاج والنقل و التكرير في اطار شركة واحدة، فإن سعر التحويل قد يقل عن الأسعار الحقيقية و المعلنة، لذا فأن الدولة لم تعترف بهذا السعر و رفعت استخدامه كأساس لاحتساب ايراداتها النقدية من النفط كالريع و الضرائب.(السماك، باشا،1980،ص 226)

5- **أسعار الكلفة الضريبة:** هي الأسعار التي تعبر عن الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل حصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الامتيازات التي عقدتها مع الدول المنتجة للنفط، وتعد هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المحققة في السوق النفطية.

كما أن البيع النفط بأقل من هذه الأسعار يعد الخسارة والأسلوب الأتي هو ما اتفق عليه كل من الدول المنتجة للنفط و الشركات النفطية العاملة في أراضيها لاحتساب هذه الأسعار كما يلي:

سعر الكلفة الضريبة= كلفة الانتاج + عائد الحكومة

عائد الحكومة = الضريبة + الريع حسب اتفاق غالبية الأراء (السماك، باشا، 1980، ص226-227)

6- **الأسعار الفورية أو الأنية:** هو سعر الوحدة النقدية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة لنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية بصورة فورية و أنية.(بكادي، 2021، ص6)

7- **السعر الإسمي:** وهو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنها بالوحدة النقدية الأمريكية خلال فترة زمنية معينة .

8- **السعر الحقيقي:** هو القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم، أو كمية السلع و الخدمات التي يمكن أن تحصل عليها من الخارج بالسعر للبرميل.(بولعواد، 2019، ص 101)

المطلب الثاني: تطور التاريخي لأسعار البترول و مختلف الأزمات

أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة و إنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1- تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986- 1999:

وفي سنة 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى، وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية الى عدة ظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن

ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة إقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من الناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون للبرميل يوميا الى 27.5 مليون للبرميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعة مما ساهم في زيادة الاختلال في السوق النفط فانخفض السعر الى حدود 12.3 دولار للبرميل، وقد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 الى 1.8% عام 1998.(موري، قراجي، ،ص81)

و بداية 1999 تحسنت الأوضاع و ارتفع السعر الى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.(موري، 2010، ص81)

2-تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010:

تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة 2000-2005 أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2001، و العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، حيث ارتفعت أسعار النفط من 24 دولار للبرميل سنة 2001، الى 54 دولار سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت ب 100% .

استمر ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ليصل الى 94.4 دولار للبرميل سنة 2008 ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث إنخفضت أسعار النفط الى 61 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة بذلك إنخفاض قدرة حوالى 30%.(بن الزين، قرونقة، 2016، ص88)

3-تطور أسعار النفط خلال فترة 2011- 2015:

في عام 2012 استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة ضمن نطاق محدد ما بين حوالى 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، و حقق المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل خلال العام مرتفعا بحدود 2 دولار للبرميل، ما يعادل حوالى 2% بالمقارنة مع عام 2011.(تقرير الأمين العام السنوي 39 ، 2012، ص55)

وخلال العام 2013 تميزت أسعار النفط العالمي بحالة من الاستقرار النسبي، برغم انخفاضها، و لأول مرة منذ عام 2009، و إن كان بدرجة متواضعة، حيث تراوحت المعادلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق محدد ما بين حوالى 101و 109 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 105.9 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 3.6 دولار للبرميل، ما يعدل انخفاض نسبته 3% بالمقارنة مع عام 2012.(تقرير الأمين العام السنوي40، 2013، ص44)

انخفضت أسعار النفط العالمية خلال العام 2014 بشكل ملحوظ، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و107.9 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض نسبته 9% بالمقارنة مع عام 2013.(تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك41، 2014، ص44)

استمرت في الانخفاض في عام 2015 لتصل إلى أقل مستوياته منذ عام 2005 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تتراوح ما بين 33.6 و 62.2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46.7 دولار للبرميل أي ما يعادل نسبة انخفاض 48.5% بالمقارنة مع عام 2014.(تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك 42، 2015، ص43)

4-تطور أسعار النفط خلال فترة 2016-2020:

في عام 2016 انخفضت أسعار النفط العالمية ، لتصل الى أقل مستوياتها منذ عام 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 26.5و 51.7 دولار للبرميل خلال أشهر العام، و بلغ بلغ المتوسط السنوي للسلة 40.7 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 8.8 دولار للبرميل، أي ما يعدل نسبة انخفاض 17.8% بالمقارنة مع مستويات عام 2015.(تقرير الأمين العام السنوي 43 ، 2016، ص47)

في عام 2017 ارتفعت أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ لتصل الى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح مابين 45.2 و 62.1 دولار للبرميل خلال العام، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 52.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود 11.8 دولار للبرميل، أي ما يعدل نسبة ارتفاع 29% بالمقارنة مع مستويات عام 2016.(تقرير الأمين العام السنوي 44، 2017، ص56)

في عام 2018 واستمرت أسعار النفط بالارتفاع ، لتصل الى أعلى مستوياتها منذ عام 2015، حيث شهدت المعادلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 65.3 و 79.4 دولار للبرميل خلال 11 شهرا الأولى من العام قبل أن تتراجع الى 56.9 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2018، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 69.8 دولار للبرميل مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود 17.4 دولار للبرميل، أي ما يعادل ارتفاع نسبته 33.2% بالمقارنة مع مستويات عام 2017.(تقرير الأمين العام السنوي 45، 2018، ص50)

وخلال عام 2019 شهدت أسعار النفط العالمية إنخفاضا ملحوظا، حيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح مابين 58.7 و70.8 دولار للبرميل، وبلغ المتوسط

السنوي للسلة 64 دولار للبرميل مشكلا بذلك إنخفاضا بحدود 5.8 دولار للبرميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 8.3% بالمقارنة مع مستويات عام 2018.(تقرير الأمين العام السنوي 46،2019، ص51)

في عام 2020 إنخفضت الأسعار النفط العالمية بأعلى وتيرة لها مسجلة منذ عام 2015، و يعزى ذلك بشكل رئيسي الى تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، بحيث شهدت المعدلات الشهرية لسعر سلة الخامات أوبك تذبذبا ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 17.7 و 65.1 دولار للبرميل، وسجل المتوسط السنوي للسلة أدنى مستوياته منذ عام 2016 وهو 41.5 دولار للبرميل مشكلا بذلك إنخفاضا بحدود 22.5 دولار للبرميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 35.2% بالمقارنة مع مستويات عام 2019.(منظمة اقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)، ص46)

الشكل رقم(01): تطور أسعار النفط 1986 الى 2020

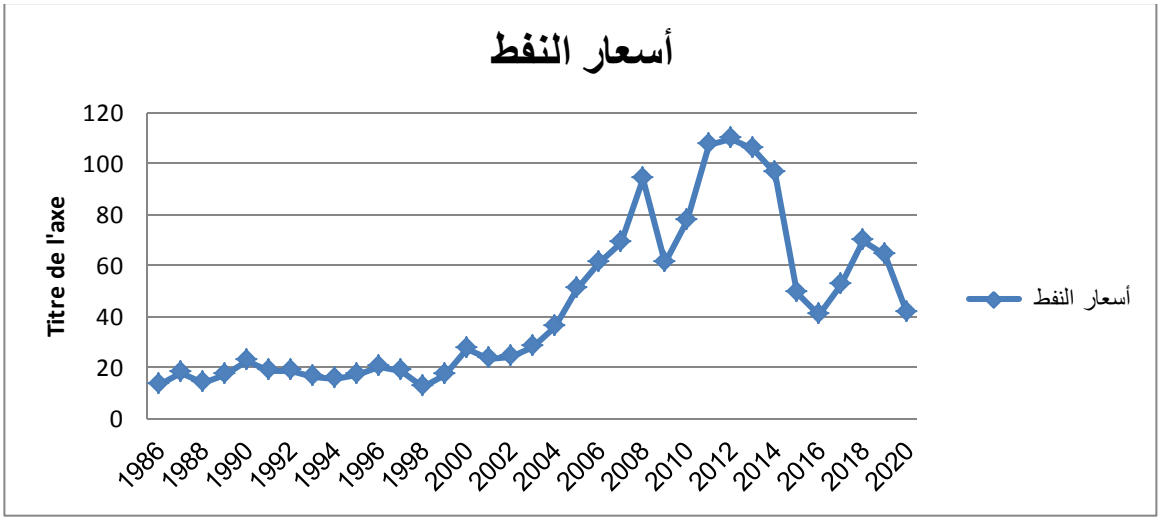

مصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك لسنوات2007 و 2012 و 2021

ثانيا: الأزمات النفطية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات متربطة تقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات الى غاية 2014 الى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية 1973 و 1979 و 1998 و 2004 و 2008 و 2014 وهي كالأتي:

أ- **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل النفط بقيمة الحقيقية التي كانت متدنية الى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 الى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400.(بن بوزيان ، لخديمي، 2013، ص125)

ب- **الأزمة النفطية عام 1979:** عادت الأسعار تابتة لإرتفاع بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات أثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى) من 13 دولار الى 23 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى الى انفجار أزمة بترولية ثابتة.(عياض، بن ساسي، 2019، ص13)

ج- **الأزمة النفطية عام 1986:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذا انخفض سعر بحر الشمال الى 17.70 دولار للبرميل و بإقتراب فصل الربيع انطلقت حرب اسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن و انخفضت أسعار النفط الى أقل من 13 دولار للبرميل.

د- **الأزمة النفطية عام 1990:** لقد شهدت الأسعار العالمية للبترول ارتفاع حادا نتيجة حرب الخليج الثانية عام 1990، و قد جاءت تلك الحرب عقب أحداث مهمة ترتبط أيضا بشكل مباشر أو غير مباشر بالبترول، حيث تزامنت مع بداية بروز دور كبير متوقع لأوروبا الغربية مع وحدة الألمانيتين، و التقارب الأمريكي السيوفيتي، وبروز قوة دول أسيا الإقتصادية، لذلك ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا نتيجة للعوامل السياسية و الشائعات و التوقعات.(زايدي، 2015، ص134)

هـ- **الأزمة النفطية عام 1998:** في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية الى عدة ظروف أدت الى حدوث إختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة إقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك، فإنعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب أما ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي الى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعة مما ساهم في زيادة الإختلال في سوق النفط السعر الى حدود 12.3 دولار للبرميل. (ماجن، 2017، ص4)

و- **الأزمة النفطية عام 2004:** عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط حيث تميزت هذه السنة بإرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، اذا وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك الى 36 دولار للبرميل ثم استمر تصاعد أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية الى 42.75 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004 وهذا راجع الى عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار و أهمها الإطرابات السياسية في العراق و فنزويلا و نيجريا و شركة النفط الروسية، وأسباب إقتصادية إرتفاع النمو الإقتصادي العالمي في أمريكا و أوروبا و الصين و الهند و دول جنوب شرق أسيا و غيرها، ارتفاع نشاط المضاربات على أسعار النفط و تخوفا من انقطاع امدادات البترولية لها دورا مهما في إرتفاع الأسعار النفط .(الموسري، 2005، ص29)

ز- الأزمة النفطية عام 2008:

شهدت أسواق النفط العالمية سنة 2008 عدة تقلبات في أسعار النفط لم يسبق له مثيل، حيث قفزت أسعار النفط الخام الى مستويات مرتفعة حيث وصلت 94.4 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم الى ما يقارب

حاجز 150 دولار للبرميل في منتصف السنة، ثم انهارت مجددا الى مستوى 40 دولار للبرميل بحلول منتصف عام 2009 ذلك بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية .(سعد الله، 2013، ص69)

ح-**الأزمة النفطية عام 2014:** عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 لتبلغ مستوى أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015، عن ذرتها في منتصف جوان 2014 وهو أكبر إنخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت عام 2008، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء الى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة الى تراجع حصة منظمة الدول المصدر للنفط(أوبك)،وتضاؤل سلطتها في تحديد الأسعار، الى توازنات إقليمية و جيوسياسية، مع ظهور منتجات بديلة للنفط و ظهور منتجين جدد، وقد استمرت الأسعار في الانخفاض لتصل الى مستويات قياسية ببلوغها حدود 30 دولار نهاية 2015 بإنخفاض قدر بحوالي 74% عن قيمته.(العقون، مخاليف، 2018، ص155)

الشكل رقم(02): الأحداث الجيوسياسية و الإقتصادية و أسعار النفط الخام خلال فترة 1968- 2016

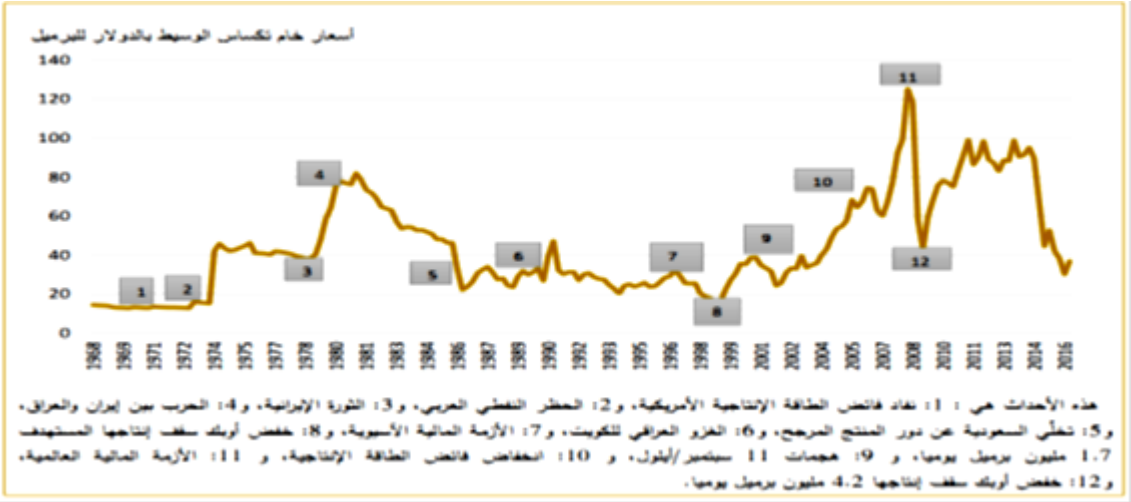

المصدر: أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر (1986-2016)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، فرع علوم تجارية، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020 ،ص 111.

المطلب الثالث: محددات أسعار البترول في الأسواق العالمية للنفط

أولا: الأسواق العالمية للنفط (أنواع و الخصائص)

1-تعريف السوق النفطية:

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة هو النفط، وتخضع هذه السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة الى عوامل الاقتصادية التي تحكمه،

كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية.(حداب، 2021،ص61)

2-أنواع الأسواق العالمية للنفط :

أ- **الأسواق الفورية:** يطلق اسم السوق على كل سوق يحوي مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على المنتوج أو عدة منتوجات، وتتمثل هذه الأسواق في: سوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكربي، سوق روتردام في أوربا.

اما الخامات المرجعة في هذه الأسواق فهي برنت في أوربا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الامريكية و دبي في أسيا، كما تستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من انتاجها، إلا أن اهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الاسعار الفورية.(مخلفي، 2014،ص63)

ب- **الأسواق الأجلة:** نظرا لحساسية المنتج النفط و ارتباطه الجيوسياسي مما ادى لتذبذب حاد في الأسعار ما استدعى انشاء سوق لأسعار ثابتة بتسليم مؤجل، حيث تضمن هذه الاسواق التحوط من مخاطر للتغيرات الحادة، وقد ارتفع التعامل بها منذ 1982 ما يقارب 73 ألف عقد في بورصة نيويورك الى 476 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002.(حداب، 2021، ص63)

حيث تنقسم هذه الأسواق الى نوعين هما:

- السوق النفطية المادية الأجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق بإتفاق بين البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.
- السوق النفطية المادية الأجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات فالعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام و المنتجات النفطية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.(شباب، 2019، ص82-83)

3- خصائص السوق النفطية

أ- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** أي أن هناك عدد قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تنتج حقولها تحو 85% من الصادرات العالم النفطية.

ب- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، لأن اسعاره مرتفعة ويتطلب وقت للتحويل الى الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

ج- **تأثير السوق النفطية بالأسواق الصلة الوثيقة:**

أي أن السوق العالمية للنفط تتأثير بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي الى اعتبار أسعار السوق الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة.(طول، 2016، ص25)

د- **سوق شفافة:** اصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور و تطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض و الطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

هـ- **سوق غير مسقرة:** يرجع عدم استقرار السوق الى تزايد أهمية النفط في الاقتصاد العالمي نظرا لاعتماد الكلي عليه في كل المجالات، و كذا عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض و الطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه انتاج البترول و يزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية و المضاربة و التلاعب في السوق النفطية.(موري، 2010، ص92)

و- **سوق التكاملين الرأسي و الأفقي:** تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي و الأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، و الشركات الوطنية الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع و النقل و صولا الى المصب، ولا يمكن الفصل فيما بينها كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع، أي يجب على الشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيها بين هذه نشاطات من مراحلة البحث و الاستكشاف الى مرحلة استخراج النفط.(علة، 2017، ص97)

ثانيا: محددات أسعار النفط

1-الطلب على النفط و العوامل المؤثرة فيه

أ- مفهوم الطلب النفطي:

يعرف الطلب النفطي على أنه مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية خام أو منتجات نفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية(مثل المنتجات البتروكيمياوية) أو استهلاكه(كالبنزين أو اللانارة أو التدفئة). (خوميجية، 2018، ص36)

ب-العوامل المؤثرة في الطلب النفطي :

يتأثر الطلب النفطي على مجموعة من العوامل وهي:

1-معدل النمو الاقتصادي العالمي و المستوى التقدم الصناعي و التوسع الميكانيكي:

يعتبر النفط عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية، و يعتمد عليه في عملية التطور الإقتصادي، فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد عالمي، و الطلب العالمي على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الإقتصادي، الذي وصله العالم، فلو لاحظنا حجم الإعتماد على النفط و مشتقاته في تشغيل كم هائل من

مركبات و الألات المستخدمة في الكثير من المجالات، و وسائل النقل البحري و الجوي و البري سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي .

كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني و الصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يؤدي الى زيادة في الطلب على النفط، و العكس الصحيح فإن كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على الطلب على النفط و ذلك بالتقليص كميات المطلوبة، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الأخر.(حمادي، 2009، ص70)

2- **سعر النفط الخام:** يعتبر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط حيث تشير النظرية الإقتصادية الى أن تأثير سعر أية سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها حيث كلما كان السعر مرتفعا فإنه يؤدي الى انخفاض الطلب على السلعة، و عكس صحيح ذلك في حالة انخفاض السعر إذا يمكن الإشارة الى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير و عالي المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب على النفط في الأجل القصير، اما إذا استمر التغير لفترة طويلة، ويؤكد ذلك أحداث1973 عندما ارتفعت الأسعار ولم تستطع الدول الصناعة من تقليص استهلاكها بنسبة مهمة، و احتاجت الى عدة سنوات لكي تكيف اقتصادها بصفة نسبية الاعتماد على الطاقة البديلة.(شباب، 2019، ص 94-95)

3- **المناخ:** يلعب دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، و يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون للبرميل في اليوم، بسبب برد الشتاء الشديد يؤدي الى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها، و في فصل الصيف ايضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصفية والتي تدفع العائلات الى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، و يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة اكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى نحدد للسعر.(موري، 2010، ص94)

4- **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب العالمي للنفط، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايد فإن ذلك يؤدي الى توسع و نمو الطلب، و ذلك بإفتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد وبالتالي يتأثر استهلاكه سلبا، يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد السكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالى 200 مليار برميل نفط، أما عن معدلات استهلاك الفرد من الطاقة فهي منخفضة في الدول النامية مقارنة بمثيلاتها في الدول الصناعية.(مباني، 2008، ص60)

5- **سعر بدائل النفط:** تؤثر السلع البديلة إيجابيا أو سلبا على الطلب للنفطي، إيجابا في حالة تعذر منافشتها لسعر النفط و بالتالي عدم إنقاصها للطلب النفطي، و سلبا في حالة تمكن السلع البديلة بأسعارها

التنافسية من حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي الى تخفيض و تراجع الطلب النفطي، ومن أهم السلع البدلية نجد الفخم و الغاز الطبيعي و الطاقة المتجددة و تتميز بإرتفاع التكاليف و تتطلب مهارات فنية و تكنولوجية و أساليب متطور لإستغلالها و استعمالها، هذا ما يجعل هذه السلع في وضع تنافسي ضعيف بالنسبة للنفط على المدى القصير و المتوسط.(خوميجة،2018، ص38)

6- **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي و الذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالإضطرابات السياسة تكون سبب الرئيسي أحيانا في تقليص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معنية بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات.(الموسري، 2005،ص 29)

2- العرض النفطي و العوامل المؤثرة فيه

أ- **مفهوم العرض النفطي:** هو تلك الكميات من السلعة النفطية الخام التي تعرض في السوق من أجل تبادلها و على الضوء الحاجة الانسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين.(الدوري،1983، ص115)

ب- العوامل المؤثرة على العرض النفطي:

1- **الطلب النفطي:** يعتبر الطلب النفطي من المحددات الأساسية للعرض النفطي، بحيث إذا لاحظ المنتجون لنفط زيادة في الطلب النفطي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من مادة النفطية في السوق، و اما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم الى تقليص في الكميات المعروضة من النفط إذن تربطهم العلاقة طردية، و استقرار أسعار النفط مرهون بتوازن الكميات العرض و الطلب كما أن الاستقرار السياسي في مختلف مناطق العالم و بالخصوص في الدول المنتجة سمح لها بضمان أمن الامدادات البترولية أما في الحالة الاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعة كل هذا سيؤدي الى تقليص الكميات المعروضة في السوق بسبب شل الصناعات النفطية.(بولعواد، 2018، ص106)

2- **تكلفة الانتاج:** تعتبر زيادة تكلفة الانتاج من أهم العوامل المحيطة لنشاط الاستثمار في مجال النفط، حيث أن الزيادة في تكلفة محطات الانتاج، الأنابيب، الكوادر البشرية سيؤدي الى تخفيض الانتاج و انخفاض العرض النفطي.(خوميجية، 2018، ص42)

3- **سعر مصادر الطاقة البديلة:** تعتبر مدى توفير الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط و امكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقليص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة الى هذه المصادر بدل النفط الدي هي تابعة فيه لدول منظمة أوبك. (حمادي، 2009، ص75)

4- **الإستقرار الجيوسياسي في الدول المنتجة:** هو عامل مهم في العرض النفطي، خاصة الأوضاع السياسية الغير مستقرة في كل من الشرق الأوسط (الحرب على العرق، الحصار على ايران)، ومنطقة شمال افريقيا(الوضع المتدهور في ليبيا) جعلت العرض النفطي يعرف تذبذبا عالميا يميل الى الانخفاض.(بورحلة، 2017، ص77)

5- **الإحتياطيات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول:** الإحتاطيات البترولية هي القاعدة التي ترتكز عليها سياسية الإنتاج البترولي، ومن هذا المنطلق فإن أي سياسة للإنتاج و التصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الإحتياطيات، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعتمد للمبالغة في تقديرها لحجم الإحتياطيات، بقصد إقناع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة ومن ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج و عرض بترولها.

كما أن عمليات البحث و التنقيب عن البترول تعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة، فمن الأسباب الرئيسية لأزمة 1986 الإفراط في عمليات البحث و التنقيب و خاصة في بحر الشمال و المكسيك، نتيجة لإلتهاب الأسعار في الفترة السابقة، و هذا ما أثر على العرض البترولي و انهارت الأسعار الى أقل من 10 دولار للبرميل.(قويدري، 2009، ص83)

6- **سعر النفطي:** يعتبر السعر النفطي من العوامل الأساسية التي تؤثر على العرض النفطي حيث تحدد كميات العرض أيضا بأسعار البترول و العلاقة بينهما طردية فإذا ارتفعت الأسعار الى مستويات عالية فهذا سيشجع الدول المنتجة لنفط على رفع انتاجها و ذلك من أجل اتخاد التدابير المتعلقة بعمليات البحث و التنقيب و تحديد امداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشي مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية، أما اذا حدث العكس فإن المنتجين سوق يقلصون من الامدادات النفطية خاصة إذا عرفت الأسعار انخفاض الى مستويات لا تتناسب مع تكلفة استخراج النفط و القدرة الشرائية لقيمة العملة. (بولعواد، 2018، ص42)

7- الحروب و الأحداث السياسية : تعتبر الأحداث السياسية من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1980، و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفعانستان و ملف ايران النووي و غيرها من القضايا.(موري، 2010، ص97)

ثالث: الأطراف المتدخلة في السوق العالمية للنفط

هناك العديد من المنظمات والشركات تأثير على أسعار البترول

1) – منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

وهي عبارة عن منظمة دولية حكومية انشأت بعد مؤتمر بغداد تأسست يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي(السعودية و ايران و العراق و الكويت و فنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، ولسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الانتاج.

وتوفر دول أوبك حاليا 40 % من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80 % من نفط العالم، كما تضم حاليا 12 عضوا بما فيها الدول المؤسسة وهي قطر و اندونيسيا و ليبيا و الامارات و الجزائر و نيجيريا و انغولا، اضافة الى الدول الخمس المؤسسة، و انتقل مقرها عام 1965 من سويسرا الى العاصمة النمساوية فيينا.(حداب،2021، ص53)

أهداف منظمة الأوبك: تسعى منظمة الأوبك تحقيق العديد من الأهداف منها: تسعى لتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء.

1- العمل على استقرار أسعار النفط في الاسواق العالمية.
2- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج و النقل والاسعار .
3- تأمين التصدير الى الدول المستهلك بطريقة اقتصادية منتظمة.
4- تحقيق عائد مناسب على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.
5- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال و التصنيع. (زايدي،2015 ، ص44)

2) – **منظمة الدول العربية المصدر للنفط** :

هي منظمة عربية إقلامية ذات طابع دولي، أسست بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في العاصمة اللبنانية بيروت في 9 جانفي 1968، بين كل من دولة الكويت و المملكة العربية و السعودية و ليبيا و تم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا رئيسيا للمنظمة، و في عام 1971 تم الاتفاق على تعديل أحد بنود المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة، و المتعلقة بشروط قبول انضمام عضو جديد و الذي ينص على" أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي و الأساسي لدخله القومي"، ليصبح" أن يكون لبترول مصدرا هاما لدخله القومي"، وبذلك أصبح الباب واسعا لانضمام الدول العربية الاخرى، وبالفعل انضمت الجمهورية السورية و العراق للمنظمة عام 1972، مصر في عام 1973، تونس عام 1982، توقف نشاطها منذ عام 1987 لصبح عدد الدول الاعضاء 11 دولة عربية.(حداب،2021، ص55-56)

أهداف المنظمة أوابك (OAPEC): انحصرت أهداف المنظمة في ثلاث مجالات أساسية

- ✓ تعزيز التعاون بين الأعضاء، وتنسيق السياسات البترولية لحماية مصالح هذه الدول مجتمعة و منفردة.
- ✓ تنمية القدرات العربية في مجال إدارة منشأت البترول في التدريب المعلومات و الدراسات.
- ✓ توحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى أسواق استهلاكه بشروط عادلة و معقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال و الخبرة للمستثمرين في صناعة البترول.(مصطفاي، 2020، ص43)

3) – الوكالة الطاقة الدولية (IEA):

هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث وتطوير وتسويق تقنية الطاقة و استخداماتها، لقد انشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس سنة 1956،وعلى ارتفاع أسعار النفط العالمي لسنة (1973–1974) لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه(OPEC)، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من اعضاء منظمة (OECD) مقرها بارس، وقد ارتفعت 24 دولة . (لمطوش، بوادو، 2018، ص172)

وهي: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، استراليا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

لقد سعت الوكالة لتحقيق مجموعة من اهدافها:

- تحديد مستوى مسترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ و تحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف الى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع و تنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية و الشمسية وغيرها
- تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.(طول، 2016، ص22–23)

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و نماذجه

المطلب الأول : النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاختلاف بينهما

تعتبر التنمية و النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية و أكثر المواضع التي تهتم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها و ازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه الى وجود فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف النمو الإقتصادي :هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادية نذكر منها

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل.

يعرف النمو الإقتصادي: "بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد".

النمو الإقتصادي: هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الانتاج، فانه يأخذ يعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي وفقا لما سبق فإن النمو يتجلي في: زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين، ارتفاع معدل الدخل الفردي.(بدر الدين، 2017، ص15)

يقصد بالنمو الاقتصادي: الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين.(طويل، 2016، ص89)

يعرف الإقتصادي الأمريكي SIMON KUZNETS النمو الاقتصادي كمايلي:" يمكن أن يعرف النمو الاقتصادي للدول على أساس أنه هو القدرة على خلق وتقديم سلع إقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة على الانتاج تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي و المؤسساتي، وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها".(بوحزام، 2021، ص03)

ويمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع إقتصادي.(تنقوت، 2020، ص18)

يعرف النمو الإقتصادي أيضا بأنه" الزيادة المضطرة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (حمداني، 2009، ص4)

النمو الإقتصادي: هو أحد الأهداف الاقتصادي الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها و تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.(عدناني،2019، ص252)

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.(طول، 2016، ص68)

من خلال هذه التعاريف يمكن أن استخلاص أن النمو الإقتصادي يعني:

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2- أن تكون الزيادة حقيقية و ليس نقدية.

3- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

4- أن تكون الزيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في نمو السكان.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

يوجد العديد من المفاهيم للتنمية الاقتصادية ومن أشهر هذه المفاهيم:

تعرف التنمية الإقتصادية بأنها:" سلسلة من التغيرات التي من غيرها تتوقف عملية النمو".(عامري،2017، ص8)

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: "مجموع السياسات التي يتخدها مجتمع معين وتؤذي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا الى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو و اتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية".(بدر الدين، 2017، ص18)

التنمية الإقتصادية هي: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة، أو التي ينتظر إنشاؤها".(طول، 2016، ص89)

يرى الدكتور" بونية" أن مفهوم التنمية الإقتصادية: هو أن النمو الإقتصادي ليس إلا عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية تتميز بأنها ثابتة و محددة، يتم قياسها بحجم التغيرات الكمية التي تحدث، بالرغم من وجود تطوير واعي و فعال للتنمية الإقتصادية أي حدوث إجراء تغيرات في التنظمات الإجتماعية للدولة.(عامري،2017، ص8)

ومن هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولا من مفهوم النمو الإقتصادي.

جدول رقم(1) يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية:

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
يتم بدون إتخاد أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة مخططة تهدف الى تغير البنيات الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراد
تركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات	تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه

المصدر: محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع 7 شارع علام حسين–ميدان الظاهر، القاهرة، طبيعة الأول، 2017، الصفحات 19–20.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو الاقتصادي و أنواعه

أولا: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي: هناك عوامل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية الى تطوير مثل هذه النظرية و يمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

1–كمية و نوعية الموارد البشرية:

سبق أن بينا بأنه يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويتم إستخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي
عدد السكان

يتضح من خلال المعادلة أعلاه أن معدل النمو الإقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة، ويعتمد هذا الحد على الحد الأيسر من المعادلة، أي على معدل زيادة المقام بالنسبة الى البسط، بمعنى أخر فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيقي زيادة أكبر في معدل النمو الإقتصادي، اما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي و رافق ذلك الزيادة في عدد السكان الى الضعف أيضا فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير، وبدل هذا أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني.

ولكن من خلال المعادلة السابقة يلاحظ أنها تستخدم عدد السكان مؤشرا كميا فقط، إلا أنه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تأخذ بعين الإعتبار، فمثلا يؤدي زيادة السكان الى زيادة حجم القوى العاملة، أي بزيادة عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل، وحيث يؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الإقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الإقتصادية.

كما يلاحظ أيضا أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل الطاقة الإنتاجية للفرد، ويرجع السبب الى أن الأفراد يميلون عادة الى العمل لساعات أقل كما تحسن مستواهم المعيشي، أي كلما ارتفع مستواهم المعيشي للأفراد يقل حجم القوة العاملة الفعالة في سوق العمل، وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم وتقليل أيام العمل، زيادة والتمتع بالعطل، وحيث أن نسبة كبيرة من الأفراد تفضل الإحالة على التقاعد في سن مبكر نسبيا.(عريقات،2006، ص270-271)

2- كمية و نوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج إقتصاد معين و كذلك نمو الإقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية(درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات ..... الخ). ويرى بعض الإقتصاديين بأنه لايوجد هناك مايعرف بالموارد الطبيعية، إلا إذا إستطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف و الغايات الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع، ففي هذه الحالة سيفقد الموارد تسميتها بالطبيعة و تصبح كأنها من صنع الإنسان. لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيا بموارد الطبيعية و لكن مستواه المادي أو معدل نمو الإقتصادي سوف لا يتأثر اذا بقيت هذه الموارد من دون إستغلال، و معنى هذا أن شروط الطلب و التكاليف يجب أن تكون متجة لأجل تحويل مورد معين من حالة الطبيعية(غير المستغلة) الى حالة إقتصادية (مستغلة) ويتطلب ذلك مايلي:

أ- أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في انتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.
ب-أن يكون عرض رأس المال و المهارات الفنية ملائما لتحويل الموارد الى استعمالات مربحة.

ومنه نستنتج أن كمية و نوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد الطبيعية جديدة تؤذي الى زيادة النمو الإقتصادي في مستقبل، بتحويل جزء من الموارد الإقتصادية المتاحة(رأس المال، العمل ....الخ) نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لابد من التضحية بجزء من السلع الإستهلاكية في الأجل القصير، للوصول الى مستوى إلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل، أي بعبارة أخرى لتحقيق انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى الى الأعلى.(عريقات، 2006، ص271-272)

3 - تراكم رأس المال:

على المجتمع أن يضحى بجزء من الإستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق الموصلات، الجسور، المدارس و الجامعات، المستشفيات .....إلخ، تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال ايجابا على معدل النمو الإقتصادي لذلك المجتمع.

و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الإستثمار وهي:

أ- توقعات الأرباح

ب-السياسات الحكومية اتجاه الإستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لأخر، ومع ذلك فإن أو مظهر لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الأقطار هي ضرورة التضحية، أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشرة مع حجم الإدخار، و الذي هو نسبة من دخل الذي لا يتفق على الإستهلاك، أي أنه من أجل الإضافة الى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، أي أن كلفة أو ثمن النمو الإقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الإستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الإدخار لغرض تراكم رأس المال.(عريقات،2006، ص272-273)

4 - التخصيص و الإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليه أدم سميت في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي نشر في سنة 1776م، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية و مهارة العامل يرجع الى تقسيم العمل، يؤكد أدم سميت بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل يكون أقل و بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية ضئيلا و كذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الإستهلاك العائلي و ليس من أجل السوق، و مع اتساع السوق و إزدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الإنتاج و تقليل التكاليف.

يتضح إذن بأن النمو الإقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج و انما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية.(ساعو باية، 2009، ص45)

5 - عوامل البيئية:

النمو الإقتصادي في أي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة، سواء كانت هذه العوامل سياسية، إجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، و نظام قانوني لتثبت قواعد التعامل التجاري، و كذا نظام ضريبي يشجع على الإستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي و حكم يدعم النمو الإقتصادي. (بنابي، 2009، ص9)

التقدم التكنولوجي:

يعتبر من المحددات الأساسية في تحسين و زيادة عملية النمو الإقتصادي بحيث أنه يعبر عن درجة تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من مستويات الرفاهية للأفراد، حيث زيادة الإبتكارات و الإختراعات يؤدي الى تطور إقتصادي و ليس فقط من ناحية الإبتكارات بل يتعدى ذلك الى زيادة تحسين استغلال الموارد و اكتشاف موارد أخرى من خلال زيادة الدراسات الحديثة.(طالب، 2017، ص18)

ثانيا: أنواع النمو الإقتصادي:

يميز الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي هي:

1- **النمو التلقائي(الطبيعي):** هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي و عفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الإقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلى، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين ثم الانتقال مع المجتمع الإقطاعي الى الرأسمالي و الذي كانت نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- التقسيم الإجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة و الحصول على النقود
- حدوث تراكم لرأس المال تكوين السوق.

و يتميز هذا النوع من النمو بإنتقال شرارته بسرعة من قطاع الى أخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبيعة للخارج تعتبر كمصدر و نتيجة له في أن واحد.(ولد عمري، 2016، ص6-7)

2- **النمو العابر أو الغير مستقر:** هو ذلك يحدث نتيجة تغيرات مفاجئة و غير مبرمجة فينتج من جراءها نمو ويختفي بزوالها، هذا النوع من النمو نجده غالبا في الدول النامية التي تعرف عدم مرونة البني الإجتماعية و الثقافية مما يعطل من أثر المضاعف و المعجل بالتالي يحقق لنا نمو من غير تنمية.(طالب، 2017، ص16)

3- **النمو المخطط:** يقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع و متطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيد و المتابعة لما هو مسطر و مخطط.(ولد عمري، 2016، ص7)

المطلب الثالث: عناصر النمو الإقتصادي و مقايسه

أولا: عناصر النمو الاقتصادي:

العمل: ويعني به "مجموع القدرات الفزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته."

رأس المال: " مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

التقدم التقني: و يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.(بدر الدين، 2017، ص24)

ثانيا: مقايس النمو الإقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج و نمو الدخل الفردي

1- **الناتج الوطني:** هو مقايس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد و تقديمه بعملية ذلك البلد، و من تم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، و بالتالي لا يمكن مقارنة النمو المتحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملية دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.(الموسوي،2008، ص225-226)

2- **متوسط الدخل (الدخل الفردي):** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدق لقياس النمو الإقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة احصائيات السكان و الأفراد هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط و الثاني معدل النمو المركب.

أ- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من السنة لأخرى.

ب-**معدل النمو المركب:** يقيس نعدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا وتوجد طريقتان لحسابه طريقة النقطتين و طريقة الانحدار.(بنابي، 2009، ص25)

المطلب الرابع: نظريات و النمادج النمو الاقتصادي

اولا: نظريات نمو الاقتصادي:

ظهرت نظريات عديدة و مختلف في مجال النمو الاقتصادي سوف نتطرق إلى البعض منها:

1- نظرية الكلاسيكية:

تتضمن نظرية عند الكلاسيك أراء كل من أدم سميت، ديفيد ريكاردو، روبرت مالش و جون سيتوارت ميل، و رغم الإختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية، إلا أن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الإقتصادي، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الإقتصادي مايلي:

1- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل و رأس المال، والموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي و التغير في الإنتاج(النمو) يتحقق عندما يتحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جمعيها، و اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية(الأرضي الزراعية) ثابتة و أن بقية العوامل متغيرة، و لهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة.

2- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي الى تزايد حجم السكان، و في نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه الى تخفيض تكوين رأس المال و كما يأتي:

أ- تأثير التراكم الرأسمالي على تكوين رأس المال.

ب- تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال.

3- اتجاه الأرباح نحو الإنخفاض: اذا يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه الى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، و السبب طبقا الى أدم سميت هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

4- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفيفة من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

5- حالة الثبات: ادا أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، و ذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المناقشة فيما بين الرأسماليين.

الخلاصة النهائية هي أن الإقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن تراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، و أن الأرباح هي مصدر الوحيد للإدخار، و أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الإقتصادي، و اعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل أن تحصل عملية النمو الإقتصادي أيدوا سياسية عدم التدخيل في النشاط الإقتصادي من قبل الحكومة.(عريقات، 2014، ص 116-117)

نقد النظرية:

1- الأرباح مصدر للإدخار: اعتبر الإقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للإدخار، ولكن التجربة أشارت الى أن هناك مصادر غير الأرباح الحكومة و القطاع العام.

2- الإدخار يتوجه كلها للإستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الإدخار يتوجه نحو الإستثمار، و كما قال شومبيز فإن الإستثمار يمكن أن يزيد على الإدخار من خلال الإنتمان المصرفي.

3- قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للإقتصاديين الكلاسيك و التي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض و على نظرية مالتوس في السكان،

وقد قللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد، كما أن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة نمو السكان، و عليه فإن استنتاج الإقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

4- اهمال القطاع العام.

5- اعطاء أهمية أقل لتكنولوجيا.

6- تطورات خاطئة عن الأجور و الأرباح : اظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند المستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور و دون حصول إنخفاض في معدلات الأرباح.(عريقات، 2014، ص118-119)

2- النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصادييها: أفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، الأرباح، التكنولوجيا).

- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصف مارشال لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن مهتمين بالمشاكل في المدى القصير، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل و بتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصيص و تقسيم العمل و حرية التجارة، وذلك في سبيل معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، و حرية التجارة تكفل انطباق التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي.(بخاري، بدون سنة، ص 34-35)

نقد النظرية:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية، والثقافية والسياسية.

– القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة الى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.(بخاري، بدون سنة، ص35)

3– نظرية شومبيز:

تأثير جوزيف شومبيز بالفكر الرأسمالي في موضوح التناقصات في النظام الرأسمالي و الصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظرية للنمو الإقتصادي تبتعد عن تلك الى وضعها ماركس و الكلاسيكيون حيث توصل الى إلغاء النظام الرأسمالي و الوصول الى النظام الإشتراكي، متأثرا بالفكر لكلاسيكي الحديث و الذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاما شاملا، و أمن به كإطار للنمو الإقتصادي فقط، و بني نظريته أو تحليله للنمو الإقتصادي على عنصرين مهمين و هما: أهمية المنظم و الإئتمان المصرفي في تحقيق النمو الإقتصادي، ووفقا للعنصرين السابقين يمكن اعطاء أهم ما جاءت به النظرية في النقاط التالية:

– توصل شومبيز الى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رأها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انستجام وهي فترات إزهار يعقبها فترات كساد، وإن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا الى حدوده و ان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الإستثمار لابتكاري غير مواتية لعملية النمو .

– يرى شومبيز أن العوامل التنظيمية و الفنية تلعب دورا مهما في عملية النمو، فالنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظرية مبتكر برسم خطة الإنتاج و يعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة و فتح أسواق جديدة و كذا الحصول على مصدر جديد للموارد الخام، وكل هذه العناصر يؤدي الى النمو و التنمية، و ان المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأسماليا أو ممولا للمشاريع، بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به.

– أكد شومبيز على أهمية الإدخار و التي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ولا يعترف شومبيز بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الإقتصادي، و بالتالي حسب شومبيز أن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر و هي الإبتكار و المنظم و الإنتمان المصرفي، فالبيئة الإجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل.

– نحدث عن الإستثمار و تمويله، وكذا أنواعه، حيث توصل الى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الإستثمارات و أن الإستثمار في الإبتكار يمول من طرف الجهاز المصرفي و ليس من الإدخار و هذا عكس ما جاء به الكلاسيكيون.(ساطور، 2013، ص161–162)

و قد ميز شومبيتر بين نوعين من الإستثمار وهما:

الأول الإستثمار التلقائي: و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

الثاني الإستثمار التابع: والذي يعتبر داله لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح و الفائدة و حجم الرأس المال القائم.(القريشي، 2007، ص 70)

نقد النظرية: من أهم الانتقادات الموجهة الى نظريته هي:

– اعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء و المختصين.

– افتراض لتأثير الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتشف جوانبها.

– عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية و تناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.(بخاري، بدون سنة، 38)

– يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته الى الإنتمان المصرفي و لكنه في الأمد الطويل و عندما تزداد الحاجة الى رأس المال بشكل كبير فإن الإنتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة الى مصادر أخرى مثل اصدر الأسهم و القروض من أسواق رأس المال.

– ان كل عملية النمو في نظرية شومبيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصاً مثالياً، في حين أن وظيفة الإبتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها. و لهذا فإن نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع الحالي، حيث تغير المنظم، كما أن الصناعات الأن تقوم بالإنفاق على البحوث و التطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.(القريشي، 2007، ص71–72)

4– نظرية الكينزية:

برز العالم الإقتصادي كينز بعد الأزمة العالمية 1929 و التي اتسمت بحالة الركود و الكساد، و انتقد كينز أنداك النظرية الكلاسيكية و قانون " say" أشد الإنتقاد، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الإستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الإستخدام التام، وأن الطلب الفعال هو الذي

يخلق العرض و ليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، و اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز الى أن الإستثمار هو دالة لسعر الفائدة، أما الإدخار هو دالة للدخل و أكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما انصب اهتمامه على الاستقرار الإقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نمودجه اهتم بكيفة تحديد مستوى الدخل في الأجل القصير، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل و الإنتاج في الإقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الإستثمار المخطط مع الإدخار المخطط.(ساطور، 2013، ص163)

ثانيا: نماذج النمو الإقتصادي:

هناك عدة نماذج للنمو الاقتصادي سوف نتطرق إلى البعض منها:

1-نمودج هارولد و دومار:

يعد نموذج هارولد و دومار من أكثر النمادج اتساعا و شيوعا، ثم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط بإسم الإقتصاديين" روي هارولد" و "إيفري دومار" و يركز النموذج على الإستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الإدخار في زيادة الإستثمار كمتطلبات لرأس المال و علاقاتهما بالنمو الإقتصادي، كما انطلق هارولد في بناء النموذج من مجموعة فرضيات تتمثل في:

- يفترض وجود علاقة تربيط الحجم الكلي لرصيد رأس المال(k) بإجمالي الوطني(y) و تعرف هذه العلاقة في الأدبيات الإقتصادية بمعامل رأس المال و يرمز له بالرمز(k)، حيث $k = \frac{\mathrm{k}}{\mathrm{y}}$
- يمثل الإدخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه $s = s \times y \quad \rightarrow (1)$
- الإستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه $I = DK \quad \rightarrow (2)$

وبما أن $K = \frac{K}{Y} \rightarrow K = k \times y \rightarrow \Delta K = K \times \Delta Y \rightarrow (3)$

- الإدخار لابد أن يتعامل مع الإستثمار ومنه: $I = S \quad \rightarrow (4)$

ومن خلال المعادلات (1) و (2) و (3) و(4) يتبين أن:

$$K \times \Delta Y = S \times Y$$

وبقية طرفي المعادلة (5) على $K \times$ نحصل على المعادلة التالية

$$\frac{K \times \Delta y}{k \times y} = \frac{\mathrm{S} \times \mathrm{y}}{\mathrm{k} \times \mathrm{y}} \rightarrow \frac{\Delta \mathrm{y}}{\mathrm{y}} = \frac{s}{k}$$

في الأخير محصل على العلاقة التالية $TC = \frac{\Delta y}{\mathrm{y}} = \frac{s}{k}$ حيث يمثل TC معدل نمو الناتج الوطني معدل النمو الإقتصادي و الذي يتحدد كما هو مبين من معادلة طرديا بمعدل الإدخار (S) و عكسي بمعدل رأس المال(K) ، وعليه فنموذج هارولد و دوما يبين أن تحقيق زيادة في النمو الإقتصادي يتطلب زيادة الإدخار و

بالتالي زيادة الإستثمار، و المعادلة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد– دومار للنمو الإقتصادي، و أساسية أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الإستثمار في المصانع و المعدات المحددة الرئيسي للنمو الإقتصادي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد و الشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الإستثمارات. (حسيب، صلاح الدين، 2021، ص116–117)

2–نموذج سولو:

ويعد هذا النموذج إمتداد النموذج هارود دومار، بحث يركزان و بشكل مشترك على أهمية الإدخار و الإستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي و من ثم النمو الاقتصادي، غير أن سولو يضيف عنصرا أخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل، اضافة الى عنصر ثالث أخر وهو المستوى التكنولوجي.

على العكس نموذج هارود– دومار يفترض سولو تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال في الأجل القصير و افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو. كما أن مستوى التكنولوجيا لدى سولو يتحدد خارج إطار النموذج و يكون مستقلا عن باقي العوامل.

و يستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج Cub– Douglas، وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:

– حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم.

– حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طرق الإدخار و الاستثمار.

– حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي.(بن ساحة، 2011، ص16)

1–فرضيات النموذج:

بنى solow نظريته عن النمو بالاعتماد على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من نوع cobb–douglas: F(L، K)، بحيث تحقق الفرضيات الأتية:

- ✓ ثبات غلة الحجم: $f(\gamma K, \gamma L = \gamma f(K, L)$ مع إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج.
- ✓ انعدام الإنتاج في حال عدم توفر أحد عوامل الإنتاج: $f(k, 0) = f(0, L) = 0$
- ✓ تتجه الانتاجية الحدية لأحد عوامل الإنتاج الى الصفر عندما يؤول أحد العوامل الى الما لا نهاية و العكس صحيح وهو ما يعرف بشرط inada.

$$\lim_{k\to\infty} f(k) = \lim_{L\to\infty} f(L) = 0, \quad \lim_{k\to 0} f(k) = \lim_{L\to 0} f(L) = \infty$$

- ✓ الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج موجبة و متناقصة لكل عامل من عوامل الإنتاج: $\frac{df}{dk} > 0, \frac{df}{dk} > 0$
- ✓ وجود مرونة في كل من الأسعار و الأجور.
- ✓ تأخذ دالة الاستهلاك الشكل الكينزي.(بوحزام، 2021، ص34)
- ✓ الاقتصاد مغلق و تسوده المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

- ✓ الإقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج واحدا فقط.(سعدي،2017، ص70)
- ✓ يعتبر كل من الادخار و التقدم التقني متغيرين خارجيين.
- ✓ نمو السكان و عرض العمل بمعدل ثابت n .

2- تقديم النموذج:

قام solow بتقديم شكلين للنموذج، أحدهما مع التقدم التقني و الأخر بدونه، سنتطرق فيما يلي الى النموذجين، النموذج القاعدي و نموذج solow مع التقدم التقني

2-1- النموذج القاعدي لـ solow:

اعتمد نموذج النمو ل solow على دالة الانتاج من نوع cobb-douglas مع ثبات الغلة rendement dechelle constant بحيث: $\gamma = F(K,L) = \mathrm{K}^{\infty} L^{1-\infty}$

حيث تمثل كل من α و$1-\alpha$ المرونات الإنتاجية لكل من رأس المال و العمل على التوالي وتحت قيد الفرضيات السابقة يمكن كتابة إنتاج الفرد الواحد على النحو الأتي:

$$Y = (\mathrm{K}^{\alpha}\,\mathrm{L}^{1-\alpha})L \rightarrow \frac{K^{\alpha}}{L}L = Y \rightarrow \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L} \rightarrow$$
$$Y = K^{\alpha} = f(k)$$

وعلى أساس أن التغير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار و اهتلاك رأس المال بمعدل ثابت δ و أن الاقتصاد مغلق بحيث مجموع الاستثمار يساوي مجموع الادخار، يمكن كتابة مايلي:

$$\Delta K = 1 - \delta K, I = S = sY \rightarrow \Delta K = sY - \delta K \rightarrow$$
$$\Delta K = sF(K,L) - \delta K$$

وعلى أساس فرضية أن نمو القوى العاملة يعتبر خارجي و يزيد بمعدل ثابت هو n نجد مايلي:

$$L_{\mathrm{t}} = L_0 e^{nt} \rightarrow \frac{\Delta L}{\mathrm{L}} = n$$

وتعني هذه المعادلة أن كل من عرض العمل و قوة العمل ينموان بمعدل متساوي خلال الزمن، و هذا ما يؤكد حالة العمالة الكاملة في نموذج solow (استخدام كامل للعاملة المعروضة)

بالتعويض نجد:

$$\Delta K = sFKL_0 e^{nt} - \delta K$$

وبإدخال نصيب رأس المال لكا فرد k في النموذج نجد:

$$k = \frac{K}{L} \rightarrow K = kL = kL_0 e^{nt}$$

وبمساواة المعادلتين الأخيرتين نتحصل على:

$$sF(KL_0 e^{nt}) - \delta k L_0 e^{nt} + nkL_0 e^{nt}$$

وبأخذ فرضية ثبات حجم الغلة (rendement d'echelle constant) نقسيم طرفي المعادلة على $L_0 e^{nt}$ مع الضرب في نفس القيمة نتحصل على مايلي:

$$L_0 \mathrm{e}^{\mathrm{nt}} S\mathrm{f}\left(\frac{K}{L_0 e^{nt}},1\right) - \frac{\delta K}{L_0 e^{nt}} = (\Delta k + nk)$$

وبما أن: $k = \frac{K}{L} = \frac{K}{{}_0 e^{nt}}$

فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو الأتي:

$$sf(k,1) - \delta k = (\Delta k + nk) \rightarrow \Delta K = sf(k) - k(\delta + n)$$

$$\rightarrow \Delta K = sf(k) - k(\delta + n) \rightarrow \Delta k = sk^{\alpha} - k(\delta + n)$$

تمثل المعادلة الأخيرة المعادلة الديناميكية الأساسية التي قدمها solow في تحليليه للنمو الاقتصادي حيث اعتبر التغيرات التي تطرأ على رأس المال الفردي Δk تعبر عن الفرق بين الحدين sk^{α} و $k\delta + n$ بحيث: تمثل sk^{α} الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل، بينما تمثل $k(\delta + n)$ الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها نا اجل الحفاظ على k حتي لا ينخفض، أو إبقائه ثابتا و ذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار (δ)، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتي لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n)، لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتي لا ينخفض k يمثل الشكل الأتي الوضع التوازني لمنحنى: solow

الشكل رقم(03): نموذج solow القاعدي:

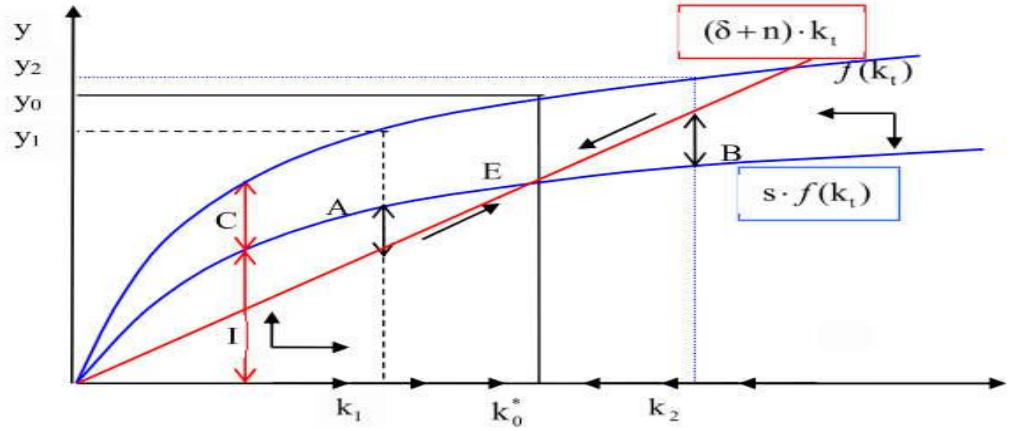

المصدر: بوحزام سيد أحمد،2021 محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر، 2021، ص36.

حسب المخطط السابق الذي قدمه solow لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل وضع توازني للإقتصاد فإنه يمكننا التمييز بين حالتين اثنتين هما:

الحالة الأولى: يكون فيها $\Delta k > 0$ و $sf(k) > (\delta + n)$ إذن $k < k_e$ في هذه الحالة يتجه رأس المال الفردي نحو التزايد و ينتقل الدخل من النقطة y_1 إلى النقطة y_0

الحالة الثانية: يكون فيها $\Delta k > 0$ و $sf(k) < (\delta + n)$ إذن $k > k_e$ وهي الحالة التي يتجه فيها رأس المال الفردي نحو التناقص و ينتقل y_2 إلى النقطة y_0 (كما يوضحه الشكل رقم 3)

2-1-1 دور مخزون رأس المال في النموذج:

يلعب ثبات نسبة العمل رأس المال دورا هاما في تحقيق التوازن على المدى الطويل، تتجه الادخارات دائما الى المعدل الذي يسمح بتحقيق رأس المال التوازني $k = k_e$، عند هذه النقطة يزداد النمو الاقتصادي بنفس وتيرة الزيادة السكانيةn ، الشكل توضيحات أكثر :

الشكل رقم (04): تحرك مخزون رأس المال في نموذج- SOLOW

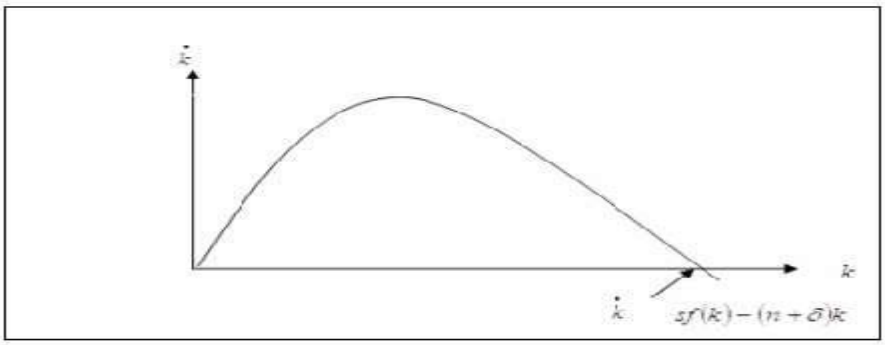

المصدر: بوحزام سيد أحمد،2021 محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر،2021، ص36

حسب المعادلة الأساسية الأخيرة لنموذج solow يتبين لنا بأن التغير في رأس المال Δk يتاسب عكسيا مع رأس المال k بحيث كل زيادة في رأس المال يصاحبها نقص في تغير رأس المال، وبما أنه يوجد تناسب طردي بين معدل نمو الإنتاج الفردي و نمو رأس المال، فبالتعدي نصل الى العلاقة العكسية بين نمو رأس المال و نمو معدل الإنتاج الفردي، يمكننا الوصول الى حالة الاستقرار عند الشرط: $\Delta k = 0$، من العلاقة السابقة نجد:

$$\Delta k = 0 \rightarrow sk^{\alpha} = k(\delta + n) \rightarrow s = \frac{k(\delta + n)}{sk^{\alpha}} \rightarrow \frac{s}{\delta + n} = k^{\alpha - 1}$$
$$\rightarrow k_e = (\frac{s}{\delta + n})^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

و بما أن : $y = k^{\alpha}$ فإن $k_e = (\frac{s}{\delta+n})^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

تمثل القيمة y_e قيمة الإنتاج الفردي في حالة المستقرة، و نظرا لكون القيم s, n, δ, α قيم ثابتة فإن قيمة y_e، و يعطي كذلك المعادلة التناسب الطردي بين مستوى الادخار في بلد ما ودرجة النمو الاقتصادي لهذا البلد، فالبلدان ذات مستويات الادخار مرتفعة تحقيق معدلات أعلى من النمو الإقتصادي، إضافة الى التناسب العكسي بين معدل النمو السكاني و معدل اهتلاك رأس المال و معدل النمو الإقتصادي، فالبلدان ذات الكثافة السكانية العالمية تحقيق مستوى أقل من النمو الاقتصادي.(بوحزام،2021، ص37)

2-1-2- أثر الإدخار و النمو السكاني على النمو حسب نموذج solow:

حسب المعادلة الأساسية لنموذج solow فإن معدل الإدخار من شأنه أن يزيد من الإنتاج الفردي و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، و ذلك بواسطة الزيادة في قيمة الاستثمارات، غير أنه وعلى المدى الطويل و عند الوصول الى حالة النمو المتوازن لا يصبح للإدخار أي أثر في التسريع من وثيرة النمو، حيث تبلغ كمية رأس المال للفرد أعلى قيمة و تكون التغير في نسبة النمو فيها معدومة.

الشكل رقم(05): أثر الإدخار على النمو

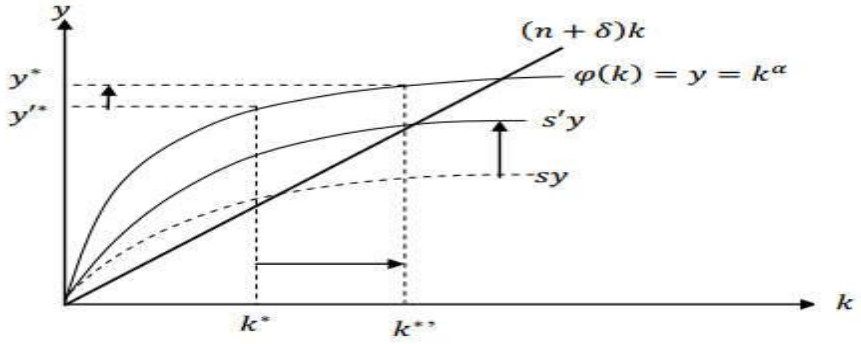

المصدر: بوحزام سيد أحمد،2021 محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر،2021، ص37.

من خلال الشكل يظهر جليا بأن الزيادة في القيمة الإدخار بالإنتقال من s الى s' يزيد من قيمة رأس المال للفرد باتجاه القيمة k* نحو القيمة k`* ويزيح منحنى الاستثمار الى الأعلى وهو ما يعطينا وضع إنتاجي في وضع توازني جديد أعلى من إنتاج الوضع التوازني الأول.

في المقابل يظهر النموذج كذلك الدور السلبي الذي يلعبه النمو الديمغرافي في الحد من معدل النمو الاقتصادي، يظهر هذا التأثير عند حالة الاستقرار حيث تؤدي الزيادة السكانية n الى التقليل من نصيب الفرد من رأس المال k وذلك من أجل الحفاظ دائما على الوضع التوازني.

الشكل رقم(06): أثر الزيادة الديمغرافية على النمو

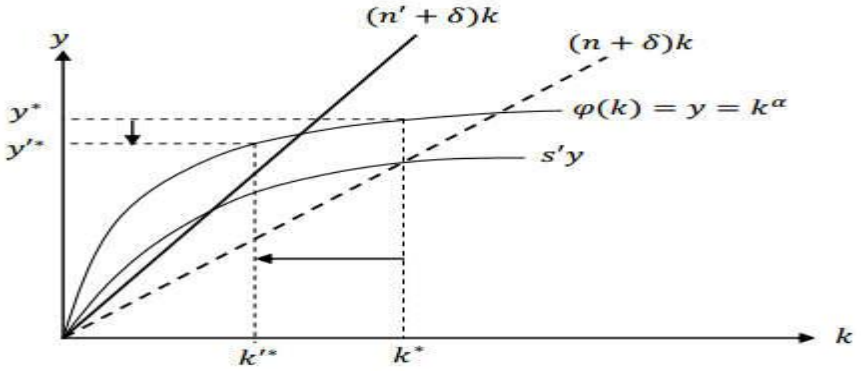

المصدر :بوحزام سيد أحمد،2021 محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر،2021، ص39.

يظهر الشكل أن الزيادة في عدد السكان n يقابله التناقص في مخزون رأس المال للفرد بإتجاه القيمة *k نحو القيمة *k' مع تناقص في معدل النمو الاقتصادي.

هذه النتيجة التي توصل إليها solow تفسر حالات التفاوتات الموجودة بين المستويات المعيشية للدول، فالدول الفقيرة غالبا ما تتميز بمعدلات نمو سكاني مرتفعة و معدلات متدنية من الإدخارات، في حين تمتاز الدول الغنية بمعدلات ادخار مرتفعة و معدل نمو سكاني منخفض.(بوحزام،2021، ص39)

2-2- نموذج solow مع الرقي التقني:

استنادا إلى النموذج القاعدي لـ solow فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد الى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، و لجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلى الإجمالي وهي:

- ✓ حسب "Harrod" يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل ((Y=F(K,AL).
- ✓ حسب "Solow" يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال ((Y=f(AK,L).
- ✓ وأما "Hicks" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني((Y=Af(K,L).

بالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في أخر المطاف الى زيادة الناتج الإجمالي، و كون النظريات الاقتصادية بدء من"Keyne"

جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل.(كداني، 2013، ص48)

حسب النموذج الثاني الذي قدمه solow مع التقدم التقني فإن هذا الأخير يظهر تأثيره من خلال الرفع من مستوى فعالية اليد العاملة و تقدم دالة الإنتاج على النحو الأتي:

$$Y = f(K,AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$$

يعتبر التقدم التقني(A) متغير خارجي ويتم تحديده خارج النموذج

- ❖ تراكم رأس المال يكون على النحو الأتي: $\Delta K = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\Delta K}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$
- ❖ بقسمة دالة الإنتاج على L نتحصل على الإنتاج الفردي :

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = k^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

- ❖ نسمي $(\tilde{k})$ و $(\tilde{y})$ وهما دالتي رأس المال الفردي و الإنتاج الفردي بالنسبة إلى التقدم التقني بحيث:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

إذن: $\tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$

معدل النمو رأسمال الفردي إلى التقدم الفني يصبح كالأتي:

$$\frac{\Delta\tilde{k}}{\tilde{k}} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{\Delta L}{L} = \frac{\Delta A}{A}$$

نضع $\frac{\Delta}{A} = g$ ويمثل معدل التقدم التقني و المتمثل في زيادة فعالية اليد العاملة وهو قيمة ثابتة، $\frac{\Delta L}{L} = n$ وهو معدل النمو السكاني: $\frac{\Delta \tilde{k}}{\tilde{k}} = \mathrm{s}\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$

فإذا كان لدينا:

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right)\left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y}\left(\frac{1}{k/_A}\right) = \frac{\tilde{y}}{\tilde{K}}$$

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right)\left(\frac{L}{K}\right) = y\left(\frac{1}{K/_L}\right) = \frac{y}{k}$$

نجد: $\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$

وبتعويض $\left(\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}\right)$ في مكان $\left(\frac{Y}{K}\right)$ نجد مايلي :

$$\frac{\Delta \tilde{k}}{\tilde{k}} = \mathrm{s}\frac{y}{k} - (\delta + n + g) \Longrightarrow s\tilde{k}^{\alpha - 1} - (\delta + n + g)$$

عند وضع الإستقرار يكون معدل نمو التراكم الرأسمالي إلى التقدم التقني معدوما أي:

$$\frac{\Delta \tilde{k}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) = 0$$

و منه نتحصل على معدل رأس المال بالنسبة لتقدم التقني على المدى الطويل:

$$\Longrightarrow \tilde{k}_{\mathrm{e}} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

ونتحصل كذلك على معدل الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على المدى الطويل كما يلي:

$$\tilde{y}_{\mathrm{e}} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهي نفس النتيجة المتحصل عليها في النموذج الأول بإضافة معدل نمو التقدم التقني g، بحيث أن الدول المتقدمة تتميز بمعدلات إدخار مرتفعة و معدل نمو السكاني منخفض مع زيادة في التقدم التقني وهو ما يفسر معدلات الناتج الفردي المرتفعة لهاته البلدان على عكس الدول الفقيرة.

و الشكل التالي يوضح المحنى التوازني لنموذج solow مع التقدم التقني.(بوحزام، 2021، ص43)

الشكل رقم(7): منحنى solow مع التقدم التقني:

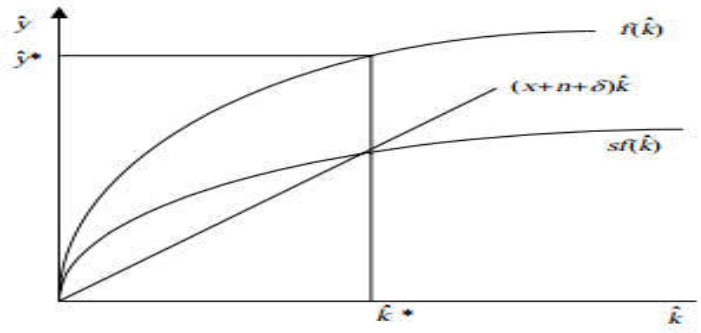

المصدر: بوحزام سيد أحمد، محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر،2021، ص43)

3- نموذج بروبلو "AK":

إن الحفاظ على المعدلات المترفعة للنمو في المدى البعيد هوالذي أرَّق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية و خاصة لرأس المال، و لهذا افترض"Rebelo،1991" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية، أي $(\alpha = 1)$، و التي تأخذ الشكل الخطي البسيط. (كبداني،2013، ص52)

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطى من طرف Rebelo يكون كما يلي:

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots 1$$

باعتبار أن حجم السكان ثابت، و أن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$$K = s\dot{Y} - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots 2$$

بحث أن: Y الانتاج، K رأس المال، S نسبة الادخار، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة و تساوي إلى A.(ضيف، 2015، ص61)

يمكن إعطاء شكل توضيحي لنموذج AK كما يلي:

الشكل رقم(8): يوضيحي لنموذج "AK"

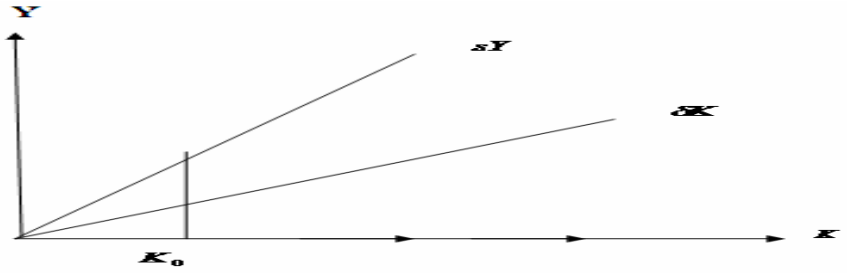

المصدر: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص62.

يمثل الخط δK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما sY فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة مخزون رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة(K_0) وانطلاقا من نموذج "Solow" ذات غلة الحجم المتناقصة فإن زيادة في رأس المال سوف تؤذي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتي تصل الى مستوى(δ). أما نموذج "AK" ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤذي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الانتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها و التي بعدها وهي دائما مساوي لـ (A).(كبداني، 2013، ص54)

يمكن استخراج معادلة النمو الاقتصادي كما يلي:

- باعتبار أنA متغير ثابتة، فإنه يمكن التغير عن معدل نمو الدخل بما يلي:

$$Y = A\dot{K} \Longrightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K) \Longrightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \Longrightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \ldots\ldots (3)$$

- أما معدل نمو رأس المال، فيمكن التعبير عنه انطلاقا نت قسمة المعادلة (2) على K وذلك كما يلي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \Longrightarrow \frac{K}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

من خلال المعادلتين 3 و 4 نستنتج أن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta = g$$

من خلال هذه المعادلة، يتبين لنا أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و أن معدل النمو دالة متزايدة في معدل الادخار.(ضيف، 2015، ص62)

وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي.(كبداني، 2013، ص54)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن النفط له مكانة مهمة في اقتصاد الدول المنتجة له، ويتحدد سعر النفط في السوق العالمية بناءا على قانون العرض و الطلب بإضافة الى عوامل اقتصادية و السياسية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين، حيث تميزت السوق النفطية بعدم الإستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي انعكست تارة بالإجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي و كذا الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية، حيث استخلصنا أن التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من النمو الاقتصادي، كما انه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية بدون نمو الاقتصادي، فهو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، كما نستخلص أن النمو الاقتصادي يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات و مؤشر من مؤشرات رخائها، لذا يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات و تتطلع إليها الشعوب، و لقد ساهمت العديد من النظريات في التحليل أسباب زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات القياسية في سياق موضوع دراستنا و تعددت الوسائل و النماذج المتبعة من قبل الباحثين و عليه قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة الاجنبية و المحلية و العربية ضمن فترات مختلفة و تم تلخيصها كالتالي :

أ_ الدراسات الأجنبية

(Raúl J.Crespo. José A. Zambrano , 2018)، "Impacts of Oil Price Shocks in Vanezuela " Macroeconomic

تهدف هذه الدراسة الى تحليل آثار أسعار النفط على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الفنزويلي خلال الفترة 1921–1970 و 1985–2015 باستخدام نموذج VAR ولتحديد ما إذا كان هناك دليل تجريبي يدعم الرأي القائل بأن تأثيرات صدمات أسعار النفط على مجاميع الاقتصاد الكلي غير متكافئة توصلت الدراسة إلى وجود تأثير موجب و معنوي لأسعار النفط في المدى القريب و البعيد على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي الفنزويلي ,

تبين أن القدرة على التنبؤ من سعر النفط الحقيقي إلى الناتج المحلي الحقيقي (ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى) ليست مهمة في الفترة 1921–1970 بينما زادت أهميتها بشكل كبير في الفترة 1985–2015 . كما تبين وجود التأثيرات غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط فقط لبعض المتغيرات مثل الإنتاج الحقيقي في قطاع النفط والاستثمار خلال الأعوام 1985–2015 ؛ أيضا ترتبط الزيادات غير المتوقعة في أسعار النفط بشكل كبير بارتفاع المتغيرات الاقتصادية بينما لا يظهر انخفاض أسعار النفط ارتباطًا كبيرًا.

كما لوحظ وجود ارتباط إيجابي بين تقلبات أسعار النفط ومعظم متغيرات الاقتصاد الكلي وكذلك أهمية صدمات أسعار النفط كمصدر مهم لتقلبات دورة الأعمال في الاقتصاد ؛ على الرغم من وجود اختلافات كبيرة في استجابات هذه المتغيرات للصدمة لفترات زمنية مختلفة.

(Philippe Copinschi , 2015) , " تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة لافريقيا الاستوائية (الكاميرون , الكونغو – برازافيل , الغابون و غينيا الاستوائية) " تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تأثر دول إفريقيا الاستوائية جراء تراجع أسعار البترول بداية من المنتصف الثاني من سنة 2014 .

توصلت الدراسة إلى تأثر الدول المنتجة و المصدرة للنفط بشدة و منها دول إفريقيا الاستوائية التي تأثرت سلبا في ميزانياتها و المشاريع المرتبطة بها .

(Marcel Fratzscher , Daniel Schneide , 2014) ، " أسعار النفط ،أسعار الصرف و أسعار الأصول "

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد السبب بين أسعار البترول و أسعار صرف الدولار و الأصول الأمريكية . توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين أسعار النفط و أسعار الصرف و توصلت الدراسة إلى تأثير كل من أسعار البترول و أسعار الدولار على أسعار الأصول الأمريكية .

(H.M Pesaran , K.Mohades and S.H.Esfahani – 2012) , "An Emprical growth model for major oil exporters"

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير ظاهرة النمو لدى تسع دول نفطية متمثلة في (إيران , الكويت , ليبيا , نيجيريا,السعودية , فنزويلا , اندونيسيا , المكسيك و النرويج) خلال فترات زمنية مختلفة , و ذلك بالإشارة إلى النفط في دعم النمو و موقعه الفعلي ضمن دالة الإنتاج على المدى الطويل . توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الناتج الحقيقي و الناتج الأجنبي و الدخل الحقيقي للنفط , و إن للصدمات أثار على دخل إنتاج النفط و الناتج الأجنبي لهذه الدول.

(Michael D.Bradley , Amany A.El Anshasy , 2012) " Oil prices and the fiscal policy response in oil exporting countries "

تهدف هذه الدراسة بشكل تجريبي في الدور الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط. تم الاعتماد على نموذج panel لمعرفة أهمية أسعار النفط في تحديد السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط , تتكون العينة من 16 دولة مصدرة للنفط خلال الفترة 1972– 2007 . تم تقدير معادلة السياسة المالية التي تربط الإنفاق الحكومي بتقلبات اسعار النفط . نجد أنه على المدى الطويل ، تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى زيادة حجم نفقات الحكومة. ومع ذلك ، على المدى القصير ، ترتفع النفقات الحكومية بشكل أقل من نسبة الزيادة في عائدات النفط ، مما يعكس زيادة الحكمة في السياسة المالية في البلدان المنتجة للنفط. هذه النتيجة قوية لاستخدام مجموعة محددة اخرى من صدمات أسعار النفط ، واستخدام فترات عينات اخرى مختلفة.

(I.Hieam Khazal Nashoor ,2012)، " the Relationship between oil Governmemtal expenditure in GCC for the period : 2000–2008"

تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العوائد النفطية و الإنفاق الحكومي و تحليلها في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000–2008 . و توصلت الدراسة إلى أن العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي للإنفاق العام في دول التعاون الخليجي أما الإيرادات الأخرى ممثلة بالإيرادات الضريبية و الغير

ضريبية و الدخل من الاستثمارات فيتبين ضعف مشاركتها في تمويل إيرادات الدولة كما هنالك علاقة طردية واضحة بين العوائد النفطية و النفقات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي . ان ترافق تدفق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ، واعتماد الدخل القومي على إنتاج النفط ، أو اعتماد الإيرادات السالبة على عائدات النفط و اعتماد الاقتصاد الخليجي على الإنفاق العام ادى الى وجود تأثير واضح لإيرادات النفط في تحديد مستوى حجم الدخل والإنفاق في دول التعاون الخليجي .

(Zhang Qianquin , 2011) " The Impact of international oil Price Fluctuation on China's Economy "

تهدف الدراسة لقياس تاثير سعر النفط على كل مؤشرات الاقتصاد من أسعار المستهلك و المبلغ الإجمالي الصافي للصادرات و كذا السياسة النقدية باستخدام نموذج التكامل المشترك و تصحيح الخطأ . و تظهر النتائج أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين سعر النفط وإنتاج الصين ، ومؤشر أسعار المستهلك ، والمبلغ الإجمالي لصافي الصادرات والسياسة النقدية. و من شأن ارتفاع أسعار النفط العالمية أن يتسبب في انخفاض إجمالي صافي الصادرات والناتج الحقيقي وارتفاع الأسعار. وفي الوقت نفسه ، سيكون له تأثير سلبي على المعروض النقدي الفعلي.

كما ان ارتفاع أسعار النفط قد يسبب في انخفاض الناتج الحقيقي كما يؤثر سلبا على المعروض النقدي الفعلي و على الأسعار .

(T J Hong ,2010) "، Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure : Evidence for Malaysia 1970-2008 "

تهدف الدراسة إلى دراسة اثر صدمات أسعار النفط على كل من الإيرادات و النفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2008 لدراسة الأثر قصير الأجل من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية التالية : أسعار البترول , النفقات الحكومية و الإيرادات الحكومية . يشير تحليل التباين إلى أن صدمات أسعار النفط لها تأثير إيجابي كبير على كل من الإيرادات والإنفاق الحكومي. تشير الدلائل إلى حدوث صدمات غير متكافئة في أسعار النفط التأثير الإيجابي على الإيرادات والإنفاق الحكومي. و وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر النفط و السياسة المالية , حدوث صدمة ايجابية في أسعار النفط ستكون لها اثر كبير على الإيرادات الحكومية و بالتالي النفقات الحكومية.

(Marc Gronwald and authors , 2009) " Estimating the effects of oil price shocks on Kazakh Economy "

تهدف الدراسة الى الكشف عن دور النفط في الاقتصاد الكازاخستاني و تحليل تأثير انخفاض أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والتضخم ، وأسعار الصرف الحقيقية باستخدام نموذج (VAR) .

و توصلت الدراسة إلى أن سعر النفط يخضع لعوامل عديدة و متنوعة من المحددات التي تخضعه لدرجة كبيرة من التقلبات و ان كل من الناتج المحلي الاجمالي , التضخم , ايرادات الميزانية و سعر الصرف الحقيقي معرضة لرد فعل سلبي بشكل كبير لانخفاض سعر النفط . وان نموذج VAR هو النموذج المناسب لدراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي و دراسة الاثر الناجم عن تقلبات اسعار النفط .

(Philip.A ,Olomola and Kintoye v.adejmo , 2006)، "oil price shock and Macroeconomic Activities in Nigeria"

تهدف الدراسة الى تحديد اثر صدمة اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي , التضخم , سعر الصرف الحقيقي و عرض النقود في نيجيريا باساخدام بيانات سنوية للفترة 1970 – 2003 باستخدام نموذج VAR لتحليل البيانات . و توصلت الدراسة الى ان صدمات اسعار النفط لم يكن لها تاثير كبير على الانتاج و اسعار الصرف الحقيقية و التضخم في نيجيريا, و ان هذه الاخيرة بالاضافة الى العرض النقدي هي التي تؤثر على تقلبات النشاط الاقتصادي الكلي و الناتج المحلي الاجمالي .

(Eme O. Akpan) "oil price shocks and nigeria's macro economy"

تهدف الدراسة لدراسة تاثير تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد الكلي , حيث جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " صدمات اسعار النفط و الاقتصاد الكلي النيجيري " تحلل هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية في نيجيريا من خلال تطبيق نموذج VAR. تشير الدراسة إلى الآثار غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط على سبيل المثال الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط تزيد التضخم بشكل كبير وتزيد بشكل مباشر من الدخل القومي الحقيقي من خلال ارتفاع عائدات الصادرات ، على الرغم من أن جزءًا من هذا المكاسب يمكن تعويضه بخسائر من انخفاض الطلب على الصادرات بشكل عام بسبب الركود الاقتصادي الذي عانى منه من خلال الشركاء التجاريين. تظهر نتائج الدراسة علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط والنفقات الحكومية الحقيقية. بشكل غير متوقع ، تحدد النتيجة تأثيرًا هامشيًا لتقلبات أسعار النفط على نمو الناتج الصناعي. علاوة على ذلك ، يتم ملاحظة متلازمة "المرض الهولندي" من خلال رفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. لابراز جانب مهم من جوانب الاقتصاد النيجيري الذي يعتبر بلد مصدر للبترول. فلقد اهتم الباحثان بدراسة هذا الجانب سنة 2009 و ذلك لان الاقتصاد النيجيري عرضة لتغيرات اسعار البترول و كذلك لاعتماد التجارة النيجيرية في صادراتها على صادرات المحروقات و

بالاساس على صادرات البترول . اعتمدت هذه الدراسة على نموذج المعدلات الانية , فلقد شكل الباحثان نماذج رياضية تشكل متغيرات قد تكون مفسرة او مفسرة . حيث كانت هذه النماذج تمثل الاقتصاد النيجيري الكلي في شكله المبسط , و لقد هدفت الدراسة الى تبيان العلاقة الديناميكية بين تغيرات اسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في الاقتصاد النيجيري و ذلك باستخدام نماذج اشعة الانحدار الذاتي VAR . لاحظنا ان التغيرات الشاذة في اسعار النفط ادت الى زيادة التضخم في الاقتصاد النيجيري. كما ان هناك زيادة في الدخل القومي الحقيقي نتيجة لزيادة حصيلة الصادرات البترولية و ذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول .و ان تقلبات اسعار النفط لها علاقة بالنمو في القطاع الصناعي النيجيري ولو بنسب هامشية.

و توصل الباحثان الى ان الاقتصاد النيجيري يشبه الى حد كبير او يتميز بما يعرف بالمرض او العلة الهولندية من حيث ان العوائد المالية نيجيريا قدر عليها اموال ضخمة من جراء العوائد البترولية , بينما مظاهر الفقر و الحرمان متفشية في المجتمع النيجيري اضافة الى ذلك هشاشة الاقتصاد النيجيري ..

(Mohamed Reza Farzanegan , Gunther Markwardt , 2009) " the effects of oil price shocks on the iranian economy"

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة الديناميكية بين صدمات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية في إيران من خلال تطبيق نهج VAR و إيجاد علاقة إيجابية قوية بين التغيرات الإيجابية في أسعار النفط والناتج الصناعي الموجودة بين صدمات اسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الكلي الرئيسية في ايران في الفترة 1975 –2006 باستخدام نموذج VAR تشير الدراسة إلى الآثار غير المتكافئة لصدمات أسعار النفط على سبيل المثال تؤدي صدمات أسعار النفط الإيجابية والسلبية إلى زيادة التضخم بشكل كبير كما ان اسعار النفط لها تاثير هامشي على الانفاق الحكومي .

(Berument Hakan & Ceylan Nildag) "The impact of oil price shocks on economic growth of selected Mena countries"

تهدف هذه الدراسة لدراسة كيفية تأثير صدمات أسعار النفط على نمو الإقتصادي في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعتبر إما مصدرين صافين أو مستوردين صافين لهذه السلعة ، ولكنها أصغر من أن تؤثر على أسعار النفط. تحت فرضية عدم تأثير صدمات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الفترة 1960– 2003 باستعمال المنهج القياسي توصلت الدراسة لوجود تأثير دال إحصائيًا وإيجابيًا على مخرجات الجزائر ، وإيران ، والعراق ، والكويت ، وليبيا ، وعمان ، وقطر ، وسوريا ، والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك ، لا يبدو أن صدمات أسعار النفط لها تأثير ذي دلالة إحصائية على مخرجات البحرين وجيبوتي ومصر وإسرائيل والأردن والمغرب وتونس. مما يعني ان صدمات اسعار النفط لها تاثير على النمو الاقتصادي للدول المنتجة و المصدرة للنفط.

(Wong و Chang, 2003) , " تاثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد في سنغافورة " و باستخدام التكامل المشترك vecm و تحليل دوال الاستجابة الدفعية اظهرت النتائج ان صدمة اسعار النفط لم يكن له سوى تاثير هامشي على اداء الاقتصاد الكلي في السنغافورة التأثير لم يكن سوى تأثير سلبي ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدلات التضخم والبطالة كما اظهر التحليل الوصفي ان استهلاك النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت على مر الزمن .

ب – **الدراسات المحلية و العربية**

(بكادي مسعود , 2021) , " اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة و الدول المستهلكة في الفترة 1990–2019 – الجزائر و المغرب انمونجا "

تهدف الدراسة الى فحص تاثير تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990–2019 في كل من الجزائر كدولة نفطية مصدرة للبترول و المغرب كدولة مستوردة له و هذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL و ذلك للكشف عن العلاقة بين المتغيرات .

توصلت الدراسة الى اثبات وجود علاقة طردية بين مؤشرات الدراسة على المديين الطويل و القصير بالنسبة للجزائر كونها دولة مصدرة بحيث انه كلما ارتفعت اسعار النفط ادت الى زيادة في النمو الاقتصادي و العكس , اما بالنسبة للمغرب باعتباره دولة مستوردة فقد بينت نتائج الدراسة انه لا توجد علاقة بين المتغيرات في الاجل القصير اما في الاجل الطويل فقد خلصت النتائج الى وجود علاقة طردية ايضا بين تغيرات اسعار النفط و النمو الاقتصادي و لكن بمستوى اقل تاثرا مقارنة بالجزائر .

(فاتح حركاتي _ زبير عياش 2021) , " اثر تقلبات الاسعار العالمية للنفط على الميزان التجاري الجزائري _ دراسة قياسية للفترة 2000–2017 " تهدف الدراسة الى اختبار مدى صحة او خطا الفرضية التي قامت عليها للتاكد من نوعية الاثار التي تحدثها تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري و التي تقتضي على ان تقلبات و عدم استقرار اسعار النفط العالمية يترتب عنه اثار سلبية على الميزان التجاري الجزائري .

توصلت الدراسة القياسية الى وجود علاقة عكسية بين اسعار البترول و رصيد الميزان التجاري حيث اتضح ان ارتفاع اسعار البترول بحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض رصيد الميزان التجاري بنحو 0.5372

(مسغوني سهام , بلعباس رابح , 2020) , " اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية – دراسة قياسية لبعض الدول العربية خلال الفترة 1990– 2017 "

تهدف الدراسة الى دراسة تاثير السياسة النقدية و تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في عينة من الدول العربية , حيث مست الدراسة التطبيقية ست دول عربية (الجزائر و المغرب , تونس و مصر , السعودية و الاردن . وذلك من خلال تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على سلاسل بيانية سنوية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي و المعروض النقدي لهذه الدول .

نتائج الدراسة : نتج ان السياسة النقدية تؤثر طرديا على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة , الا ان فعالية السياسة النقدية فعالة في التاثير على النمو الاقتصادي يختلف حسب طبيعة الاقتصاد , فالسياسة النقدية فعالة في الدول العربية الغير نفطية , بينما تقل شدة تاثيرها على النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية محل الدراسة ما عدا على الاقتصاد التونسي اين وجد ان النمو الاقتصادي يتاثر سلبا باسعار النفط .

(دريش زهرة , محمد الخطيب نمر , جعدي شريفة , 2020) , " اثر تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000–2016 " تهدف الدراسة الى معرفة اثار تقلبات اسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر و المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي GDP , الموازنة العامة ,الميزان التجاري و البطالة خلال الفترة 2000–2016 باستخدام المنهج التحليلي.

توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتميز بالتبعية للقطاع النفطي استنادا الى النسب المتوصل اليها . ان تقلبات اسعار النفط تؤثر مباشرة على الناتج المحلي الاجمالي و كذلك على مستوى رصيد الميزان التجاري و بالتالي فهي تؤثر على نسبة الايرادات و منه على الميزانية العامة

اما بالنسبة للبطالة فاتضح ان هناك علاقة عكسية بين تقلبات اسعار النفط و مستويات التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة و بالتالي فان تغيرات اسعار النفط تؤثر بطبيعة الحال على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر .

(رزقه سيدي عمر , غريب بولرباح , 2020) , " اثر تقلبات اسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك – دراسة تحليلية قياسية 2000–2018 " تهدف هذه الدراسة الى ابراز تاثير تقلبات اسعار النفط على الاستثمارات النفطية لشركة سوناطراك خلال الفترة 2000–2018 من خلال دراسة تحليلية لتوضيح حركة الاستثمارات في نشاط الاستكشافات النفطية في مرحلة المنبع و مقارنتها مع تقلبات اسعار النفط , و ثانيا دراسة قياسية من خلال توضيح العلاقة بين انتاج النفط و اسعار النفط باستعمال نموذج ARDL .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين مؤشرات الدراسة على المديين المتوسط و الطويل فكلما انخفضت اسعار النفط ادت الى انخفاض حجم الاستثمارات النفطية .

(ياسين مصطفاي , فريد بختي , 2020/2019) , " اثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 " تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر تقلبات سعر البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986 الى 2016 و ذلك باتباع منهجية الاقتصاد القياسي الممثلة في طريقة نموذج تصحيح الخطا .

توصلت الدراسة الى انه تمت زيادة معتبرة في النفقات العمومية ابتداء من سنة 2000 بغية تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات . و ان اسعار خام صحاري بلاند تؤثر بطريقة مباشرة على الانفاق العمومي باعتبارها تساهم في الجباية البترولية حيث كلما ارتفع هذا السعر ب1% ادى الى ارتفاع النفقات العمومية ب 0.842% . كما انه لا يوجد تكامل مشترك حسب طريقة جوهانسن بين متغيري الدراسة و بالتالي لا يمكن بناء نموذج تصحيح الخطا .

(وسيلة بوفيش محمد هبول , 2019) , " اثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2018" تهدف هذه الدراسة إلى تبيان اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة 1970 2018 و ذلك بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة في الأجلين القصير و الطويل .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى إن زيادة سعر النفط بنسبة 1 % يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي بنسبة 27 % و 81 % في المدى القصير و المدى الطويل على التوالي .

(فتيحة مختاري _ نوفل بعلول _ جبار بوكثير – 2019) , " اثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري – دراسة قياسية للفترة (1990-2016) "

اهداف الدراسة : تهدف للوقوف على مدى هشاشة الاقتصاد المحلي امام تغيرات اسعار النفط الدولية و التعرف على مدى اهمية و مكانة المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة و توضيح العلاقة الموجودة بين كل من سعر البترول و الميزان التجاري و قياس اثر تغيرات اسعار النفط العالمي على واقع رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام برنامج Eviews في التحليل .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير الا انه لا توجد اي علاقة في المدى الطويل و ذلك بعد اجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.

(نوال بن خالدي _ لطيفة بن يوب 2019) , " اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 "

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اثر اسعار النفط على النحو الاقتصادي في الجزائر و لتحقيق هذا الهدف تم تحليل العلاقة طويلة الاجل بين سعر النفط و الناتج المحلي الاجمالي و باستخدام طرق قياسية تعتمد على اختبار سكون السلاسل الزمنية و اختبارات التكامل المشترك لانجل – غرانجر خلال المدة 1980 الى غاية 2016 و اظهرت نتائج الدراسة استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الاول ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة مما يعني ان لاسعار النفط تاثير على النمو الاقتصادي الوطني على المدى القصير و الطويل الاجل .

(قصابي شعبان , بلعباس رابح , 2019) , " اثر تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر , دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوة الزمنية الموزعة ARDL , خلال الفترة 2000 – 2018 "

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر و ذلك من خلال دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة طبقت على سلاسل زمنية سنوية لكل من الانفاق الحكومي و اسعار النفط من سنة 2000 الى 2018 .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين اسعار النفط و الانفاق الحكومي ما يعني ان الانفاق الحكومي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات اسعار النفط , و بما ان هذه العلاقة طردية و معنوية فانه في المدى البعيد تتوسع سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها اسعار النفط و تنكمش في الفترات التي تنخفض فيه اسعار النفط , اما في الاجل القريب توجد علاقة طردية معنوية بين اسعار النفط و

(عبد الباري عياض , 2019) , " اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2018 " تهدف الدراسة للبحث عن العلاقة بين تغيرات اسعار النفط و مدى تاثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و القصير من خلال فترة الدراسة 1980-2018 , باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL و باستخدام متغيرة اسعار النفط كمتغير تابع و متغيرة مفسرة متمثلة في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي .

توصلت الدراسة الى ان التغير في اسعار النفط يؤثر بصورة طردية في النمو الاقتصادي الجزائري على المدى الطويل و القصير .

(فتيحة خومجية , كريمة فرحي , 2019) , " اثار تقلبات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية للفترة 2004-2016 "

تهدف هذه الدراسة الى اظهار اثار تقلبات اسعار النفط خلال الفترة 2004-2016 على المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام المنهج التحليلي.

توصلت الدراسة الى ان السوق النفطية العالمية شهدت خلال فترة الدراسة ازمتين رئيسيتين اثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري و للتعامل مع هاتين الازمتين اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير . تدابير في ظل ازمة 2004 كالتسديد المسبق للديون و تعبئة صندوق ضبط الايرادات . و تدابير في ظل ازمة 2014 كالسحب من صندوق ضبط الايرادات , التقليل من الواردات و سياسة ترشيد النفقات العامة .لكن ما يميز مختلف هذه الاجراءات انها ظرفية و على هذا يعد اتخاذ تصحيحات هيكلية السبيل الانجع للتخلص من الهيمنة النفطية .

(نادية العقون , ميخاليف اسماء , 2019) , " تقلبات اسعار النفط و انعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017 " تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن انعكاسات تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2017 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطا VECM لاختبار العلاقة الديناميكية بين هذين المتغيرين .

توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد المحروقات في تمويل التنمية و هو ما يجعل معدلات النمو الاقتصادي شديدة التاثر بالتغيرات الحاصلة في اسعار النفط و ان الصدمة النفطية الحالية رغم انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني يمكن اعتبارها فرصة حقيقية للجزائر لتنويع اقتصادها في ظل الامكانيات الطبيعية و البشرية التي تمتلكها .

(سيهام شباب , 2019/2018) , " تاثير تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016 " تهدف هذه الدراسة الى قياس تاثير تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة و تحليل العلاقة بينهما و تفسير النتائج القياسية عن طريق اختبار التكامل المشترك و بناء نموذج تصحيح الخطا الشعاعي و تحليل تجزئة التباين و محاولة اعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين متغيرات الدراسة و محاولة قياس و تكميم حجم التاثيرات المترتبة عن تقلبات اسعار البترول .

توصلت الدراسة الى ان مسار تطور النفقات العامة كان عرضة لتقلبات اسعار البترول و كذلك وجود علاقة طردية بين تقلبات اسعار البترول و رصيد الميزانية في المدى القصير .

(حسين كشيتي , 2019/2018) , " دراسة اقتصادية لاثر تقلبات اسعار النفط على اعداد برامج الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر "

تهدف هذه الدراسة الى عرض مختلف التاثيرات السلبية لتقلبات الاسعار على هيكل و مكونات الموازنة العامة في الدول البترولية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص و التعرف على طبيعة العلاقة بين تقلبات اسعار البترول و رصيد الموازنة العامة في الجزائر .

توصلت الدراسة الى ان حجم النفقات العامة يتوقف بالدرجة الاولى على حصيلة الايرادات العامة و بالتالي فهذه الاخيرة تتاثر بشكل مباشر بتقلبات اسعار البترول .

(جابري فاطمة الزهراء الياس الهناني فراح , 2018) , " اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر –دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDEL خلال الفترة 1987 – 2013"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر تقلبات أسعار الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال بيانات سنوية تغطي الفترة 1987 2013 و ذلك باستخدام المنهج القياسي ARDEL و اعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات و هي نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الإجمالي الخام سعر النفط سعر الصرف الحقيقي و إجمالي الإيرادات العامة.

توصلت الدراسة لوجود علاقة على المدى الطويل بين سعر البترول و الإنفاق الحكومي في حين أن إجمالي الإيرادات و سعر الصرف الفعلي الحقيقي لم يكن لهما اثر معنوي على المدى الطويل و إنما على المدى القصير فقط .

(بوخاري محمد دحماني أمال , 2018) , " تطور أسعار النفط و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990–2016) " هذه الدراسة تسلط الضوء على كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر , و معرفة أهم العوامل التي تتحكم في أسعار النفط و كيف تتغير و تتحدد موازين القوى في السوق العالمية للنفط , كما إن هذه الدراسة تبحث و تظهر تطور قطاع النفط و البرامج التنموية في الجزائر و أهمية إيرادات النفط في تكوين الناتج المحلي الخام و في موارد الميزانية العامة للدولة , و بالتالي تبين كيفية تأثير النفط على السياسات التنموية التي تنتهجها الدولة , هذا فضلا عن إظهار العلاقة بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية .

نتائج الدراسة : يهيمن قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير يشكل نسبة 30 % من الناتج المحلي الخام , و تشكل موارد الجباية البترولية اكثر من 70 % من موارد الجباية , يعتمد هيكل

صادرات الجزائر على سلع احادية تتمثل في النفط , و تشكل صادرات المحروقات اكثر من 98 % من الصادرات الاجمالية .

أدت زيادة إيرادات النفط إلى تحسن قطاع البناء و الأشغال العمومية فقط , أما القطاعات الأخرى كالصناعة و الفلاحة و السياحة لم تشهد تحسن ملحوظ

إن موارد النفط هي التي تحدد كيفية سير برامج التنمية, هذا يعني أن تنمية الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط .

(Qwader Amjad , 2018) " , Impact of Oil Price Changes on Government and Tax Revenues , External Grants and Certain Badget Variables Government Expenditures in Jordan "

تهدف هذه الدراسة لتقييم اثر اسعار النفط على بعض متغيرات الميزانية العامة في الاردن (الضرائب , الانفاق الحكومي , الإيرادات الحكومية , المنح الخارجية) خلال الفترة 1992–2015 تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي التي تضمنت المربعات الصغرى العادية. كشفت نتائج التحليل عن ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية لسعر النفط على الإيرادات الحكومية والضريبية ، والمنح الخارجية ، والنفقات الحكومية ، في حين أن سعر النفط على عجز الموازنة كان له علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية. لذلك تقترح الدراسة أن تستثمر الحكومة الأردنية عائدات ضرائبها النفطية بشكل مباشر في القطاعات الاقتصادية ، مثل الزراعة والتصنيع ، لتوسيع مصادر الدخل ، وكذلك استغلال هذه الإيرادات لإقامة مشاريع طاقة بديلة ، سواء من الشمس ، الرياح أو كليهما. اضافة الى ان اقامة مثل هذه المشاريع يتناسب مع ظروف البيئة الاردنية.

(عدناني خولة , اقاسم حسناء , مقدم عبد الجليل , 2018) , " اثر تقلبات اسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر و قطر .

تهدف الدراسة الى ابراز الاثر الذي يمكن ان تحدثه تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي لكل من دولتي الجزائر و قطر و مدى تحقيق كل منهما نموا اقتصاديا في توافر المورد الطبيعي , باستخدام المنهج الاستنباطي و الاستقرائي و كذا المنهج المقارن , و دراسة تحليلية لاثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000–2017 و مقارنة نتائج هذه التقلبات على معدلات النمو لكل من دولتي الجزائر و قطر. وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري والقطري. باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي وكدا المنهج المقارن، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار النفطية بشكل كبير إما إيجابا أو سلبا. في حين أن قطر دولة ذات

اقتصاد متنوع رغم أنه يتأثر بتقلبات أسعار النفط إلا انه يحقق نموا اقتصاديا كبيرا من خلال اعتماده سياسة التنويع الاقتصادي وإنعاش القطاعات غير النفطية.

(بو عبد الله ,شريف بوقصبة , 2018) , " اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل باستخدام مقاربة ARDEL"

تهدف هذه الدراسة الى تحديد تاثير تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1983 الى 2016 باعتماد مجموعة من المؤشرات الى جانب أسعار النفط وهي أسعار الصرف، والمعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وأيضا الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي , الناتج الداخلي الخام و متوسط نصيب دخل الفرد و مؤشر التجارة الخارجية باستخدام منهجية ARDEL .

توصلت الدراسة الى ان هناك اثر قوي لتقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل بالاضافة الى كل من المعروض النقدي و سعر الصرف و تم التاكد من وجود علاقة توازنية على المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة . اتضح ان اسعار النفط تؤثر ايجابيا و بدلالة احصائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1983-2016 و هو ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي فزيادة مداخيل النفط يزيد من الدخل الوطني بالتالي النمو الاقتصادي و انه من اهم محدداته . بالاضافة الى التاثير الايجابي للمعروض النقدي و الذي بدوره يؤثر على الاستثمار بالارتفاع و من ثم الناتج المحلي الخام و بالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي . و ينطبق هذا على استقرار اسعار الصرف التي تؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي .

(مرتضى , 2017) , " تقلبات اسعار النفط العالمية و اثرها على التضخم و النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية للمدة 1988- 2015 " تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الثروة النفطية و معدلات التضخم و النمو الاقتصادي في العراق مع بيان مدى تاثر معدلات التضخم و النمو الاقتصادي بتقلبات اسعار النفط الخام العالمية . باستخدام الاساليب القياسية و الاحصائية للفترة 1988-2015 اظهرت نتائج الاستقرارية عدم استقرار معظم المتغيرات عند مستواها الاصلي , ثم انتقلت الدراسة الى اجراء اختبار سببية غرانجر لتوضح علاقة السببية بين اسعار النفط و التضخم .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكاملية بين اسعار النفط الخام و الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بينما نجد عدم وجودها مع متغير معدل التضخم كما توصلت عن طريق اجراء اختبار سببية غرانجر لبيان العلاقة السببية بين اسعار النفط معدل التضخم و الناتج مع النفط و بدونه و وجود علاقة سببية احادية الاتجاه من اسعار النفط الى الناتج المحلي الاسمي مع النفط و بدونه فيما لا توجد تلك العلاقة مع معدل التضخم .

(بروحلي خالد , بوريشة كريم , 2017) , " تاثير تغير اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر , دراسة قياسية للفترة 1970-2014

تهدف هذه الدراسة الى ابراز العلاقة بين تغيرات اسعار النفط و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي , الميزان التجاري , رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 و ذلك باستخدام المنهج القياسي و بالضبط نموذج VAR و اختبار السببية . توصلت الدراسة الى ان تغيرات اسعار النفط تسبب في التاثير على كل من الناتج المحلي الاجمالي الميزان التجاري و رصيد الميزانية العامة في الجزائر اذ تؤثر تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري فقد بلغت صادرات المحروقات 95.03 % من اجمالي الصادرات الجزائرية (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) . كما تؤثر تقلبات اسعار رصيد الميزانية العامة في الجزائر فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية البترولية الى اجمالي الايرادات حوالي 51.50% خلال فترة الدراسة اي اكثر من نصف الايرادات العامة . كما تؤثر تقلبات اسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي حوالي 30 % (متوسط فترة الدراسة) في الناتج المحلي .

(قطوش رزق _ بن لوكيل رمضان 2017) , " تقلبات اسعار النفط و تاثيرها على سوق العمل في الجزائر مقاربة تحليلية "

تهدف الدراسة الى تحليل اثر تقلبات التي تحدث في الاسعار العالمية للبترول في معدل البطالة و التشغيل في الاقتصاد الجزائري و ذلك في الاجلين القصير و الطويل خلال الفترة 1999-2016 .
توصلت الدراسة الى ان الطلب و العرض هي العوامل التقليدية التي تحكم الية السعر في السوق النفطية , و ان ارتفاع الاسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي الى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي و زيادة معدلات الاستثمار .
اوضحت نتائج الدراسة التحليلية وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و مستوى التشغيل و البطالة كما اثبتت وجود علاقة بين البطالة و سعر النفط في المدى القصير و ان هناك اثر سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة اوبك في نسبة البطالة و مستوى التشغيل في الجزائر مما يوضح ان الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي يتاثر بالتغيرات التي تطرا على الاسعار النفطية بشكل كبير اما ايجابيا او سلبا .

(اسماء ناصر شايع الشايع ,2017) , " تقلبات اسعار النفط و الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية للفترة ما بين 1980-2014 "

تهدف الدراسة لدراسة اثر تقلبات اسعار النفط سواء بالارتفاع او الانخفاض على المتغيرات الاقتصادية في المملكة لاسيما على سياستها المالية المتمثلة بالانفاق الحكومي . توصلت الدراسة الى ان ارتفاع اسعار النفط تؤدي الى زيادة في الانفاق الحكومي بشكل كبير و بالتالي الى حدوث اثار تضخمية على الاقتصاد السعودي واوصت الباحثة من خلال نتائج الدراسة الى انه من اللازم اتباع سياسة نقدية متوازنة لتخفيف هذه الاثار و اهمية انشاء و تفعيل الصناديق السيادية لتجميع الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع اسعار النفط و الاستفادة منها في حالات انخفاض الاسعار .

(حيدوشي عاشور , وعيل ميلود , 2017) , " اثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 "

تهدف الدراسة الى دراسة اثار تقلبات اسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الناتج الداخلي الخام , الصادرات الاحتياطية من الصرف , الجباية .

توصلت الدراسة الى ان ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية و زيادة عوائد الصادرات النفطية ادى الى زيادة الانفاق و زيادة الاستثمارات مما ادى الى امتصاص البطالة , انشاء صندوق ضبط الايرادات يتم تمويله من خلال الفرق الناجم بين السعر الفعلي و السعر المرجعي لبرميل النفط و التسديد المسبق للمديونية نتيجة ارتفاع اسعار البترول .

(سمية بلقاسمي , 2017) , " اثر تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية على الانفاق العمومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990- 2014 "

تهدف الدراسة لدراسة اثر تقلبات اسعار النفط على النفقات العمومية في الجزائر و توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين المتغيرين حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط لزيادة العوائد المالية للبلد و منه زيادة النفقات العامة ما يعني تبعية برامج النفقات العامة لتغير اسعار النفط اي انها معرضة للانخفاض او الزوال اذا تعرضت الدولة لنقص في المداخيل من البترول

وبالتالي على صانعي القرار ايجاد طرق لزيادة الايرادات غير النفطية للتقليل من هيمنة تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

(Hakan Berument و اخرون , 2017) , " تاثير صدمات اسعار النفط على النمو الاقتصادي لبلدان مختارة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا " تهدف الدراسة الى كيفية تاثير صدمات اسعار النفط على نمو الانتاج في بلدان مختارة في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا و التي تعتبر اما مصدرة صافية او مستوردة صافية لهذه السلعة و لكنها اصغر من ان تؤثر على اسعار النفط .

توصلت الدراسة من خلال نتائج التقديرات الى ان الزيادات في اسعار النفط لها تاثير ايجابي و ايجابي على مخرجات الجزائر و ايران و العراق و الكويت و ليبيا و عمان و قطر و سوريا و الامارات العربية المتحدة , و مع ذلك لا يبدو ان لصدمات اسعار النفط تاثيرا مهما من الناحية الاحصائية على مخرجات البحرين و جيبوتي و مصر و الاردن و المغرب و تونس .
كذلك صدمات النفط الايجابية مثل الطلب على النفط و امدادات النفط للمجموعة الاخيرة من البلدان .
اخيرا ترتبط صدمات المعروض من النفط بانخفاض نمو الانتاج و لكن تاثير صدمات الطلب على النفط على الانتاج لا يزال ايجابيا.

(موسى فوده , 2017) , " الاثار الطويلة المدى لاسعار النفط على النمو الاقتصادي : حالة المملكة العربية السعودية "

تهدف الدراسة الى معرفة طبيعة الاثار الطويلة المدى لمعدلات نمو اسعار النفط (OS) على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL . توصلت الدراسة الى وجود تاثيرا ايجابيا مباشرا قويا على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995-2015 .

(مالكي عمر, 2017) , " اثر تقلبات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2016 "

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000-2016 لسببين هما حساسية الاقتصاد الجزائري الشديدة لتقلبات اسعار النفط و اهمية و خصوصية هذه الفترة حيث تم اطلاق برامج انمائية ذات مبالغ مالية ضخمة و توصلت الدراسة الى تبيان الدراسة السببية و اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي .

(مجلخ سليم , بشيشي وليد , 2017) , " تاثير تقلبات اسعار البترول على الايرادات العامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2015 " تهدف هذه الدراسة الى تحليل تطور الايرادات العامة الفعلية و المقدرة في الجزائر في ظل تغيرات و تقلبات اسعار البترول و التعرف على الاجراءات و السياسات المتخذة في الجزائر في ظل تاثير تقلبات اسعار البترول سواءا بالزيادة او النقصان .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين نمو الايرادات العامة و تقلبات اسعار النفط و اعتماد الجزائر على سياسة المخططات الانمائية الاقتصادية و سياسات الدعم الاجتماعي في حالة رواج اسعار البترول و زيادة الايرادات و على سياسات و اجراءات جبائية عادية اقتصادية و تقشفية اجتماعية في حالة انهيار اسعار البترول لزيادة موارد و ايرادات الدولة , كما اوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في راس المال البشري من اجل تبني سياسة التنويع الاقتصادي كاستراتيجية فعالة للخروج من ازمة التبعية

البترولية و هذا من خلال التنمية المستدامة للصادرات غير البترولية و احلال الواردات و ذلك بالاعتماد على نماذج الدولة الناجحة و الرائدة في هذا المجال .

(Zied Ftiti, Khaled Guesm , Frédéric Teulun ,Slim Chouachi , 2016)

Growth in selected OPEC Lountries,The Journal of Applied Business " , Research "

تهدف الدراسة الى دراسة علاقة الترابط و نمو النشاط الاقتصادي لاربع دول رئيسية في منظمة OPEC و هي الامارات العربية المتحدة الكويت و المملكة العربية السعودية و فنزويلا خلال الفترة 2000 – 2010 باعتماد نهج التحليل التطوري الطبقي المشترك و الذي يقدم قياس الارتباط الديناميكي المتغير بمرور الوقت لافاق مختلفة على المدى القصير و المتوسط و لاختبار المدى الطويل استخدم الباحث اختبار التكامل المشترك الذي طوره Engel , Granger. و توصلت الدراسة الى ان صدمات اسعار النفط في كل فترة من الفترات تؤثر على النمو الاقتصادي في دول الاوبك قيد الدراسة .
توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين اسعار النفط و البطالة اضافة الى وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط و البطالة في الجزائر .

(بن مسعود عطا الله , طارق رقاب , 2016) , " تاثير اسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية من 1970–2014"

تهدف الدراسة الى دراسة العلاقة بين اسعار النفط و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2014 من خلال نمذجة قياسية باستعمال نماذج VAR للعلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة و اسعار النفط في الجزائر خلال هذه الفترة .

(سي محمد فايزة , بوثلجة عبد الناصر , 2016) , " تقلبات اسعار النفط و الاداء الاقتصادي _ نموذج تصحيح الخطا " تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة الاثر الناجم عن تغيرات اسعار النفط على الاداء الاقتصادي الكلي في الجزائر و هذا من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية (التضخم , سعر الصرف الحقيقي , معدل النمو , الاستثمار)

اظهرت نتائج الدراسة في الجانب القياسي الى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط و المتغيرات الاقتصادية , و وجود علاقة سببية بين تقلبات سعر النفط و كل من سعر الصرف الحقيقي و الناتج الداخلي الخام حسب اختبار العلاقة السببية لجرانجر , اما اختبار دوال الاستجابة التلقائية فاوضح الاثر السلبي لصدمات سعر النفط على سعر الصرف الحقيقي التضخم و الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري .

(حمزة ضويفي , 2016) ،" اثار تقلبات اسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري

تهدف الدراسة الى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على الطلب و العرض العالمي للنفط و معرفة اثار تغيرات اسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و ايجاد علاقة احصائية بين كل من الارادات النفطية و الناتج المحلي الخام .و من خلال الدراسة تبين ان اسعار النفط من اهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد للدول المصدرة مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر على استمرارية التنمية الامر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات لمواجهة انهيار اسعار النفط على المدى القصير و المدى الطويل .

(Elsiddig Rahma. Noel Perera .Kian Tan ,2016) ،

"Impact of oOil Price Shocks on Sudan's Government Budget "

تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر صدمات اسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان باستخدام نموذج VAR لسلسلة بيانات فصلية من 2000 الى 2011 .

توصلت الدراسة الى ان لاسعار النفط اثار طردية و معنوية على كل من الانفاق الحكومي و رصيد الميزانية .

(زرواط فاطمة الزهراء , عبد الحميد بورواخة, 2015) , " اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري " تهدف الدراسة الى تبيان العلاقة بين التغير في اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1980-2014 من خلال ابراز العلاقة بين الواردات البترولية و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهج التكامل المشترك .

توصلت الدراسة الى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين اسعار النفط و معدل النمو في الجزائر و وجود اثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاقتصاد الجزائري .

(طارق بن قسمي , الزهرة فرحاني , 2015) , " تقلبات اسعار النفط العالمية و اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر "

تهدف الدراسة الى اظهار العلاقة بين التغير في اسعار النفط و الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1990-2013 من خلال ابراز العلاقة بين اسعار البترول و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي معبرا عن النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نهج التكامل المشترك مع تصحيح الخطا . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين اسعار النفط و معدل النمو في الجزائر و ان التكامل المشترك بنموذج تصحيح الخطا هو النموذج الافضل لتقدير العلاقة بينهما في الجزائر.

(A.M.Slama Shamon , 2015)، "The impact of oil swimings Arabia An Empirical Study by Using the Public Budget in Saudi Model for the Period 1981- Johansen Cointegration and Error Correction 2014 "

هدفت الدراسة الى تحليل تذبذبات اسعار النفط على الميزانية في الاقتصاد السعودي و ذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطا على سلسلة بيانات للفترة 1981- 2014 .

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية مباشرة بين اسعار النفط و فائض الميزانية .

(نصيرة احمد , 2015) , " اختبار العلاقة السببية بين تقلبات اسعار النفط الخام و اسعار الصرف الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1970-2014 " تهدف الدراسة الى دراسة العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام و اسعار صرف الدولار بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية التي يشهدها البلد منذ 1970 الى غاية 2014 و يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري باستخدام الاساليب الكمية القياسية نماذج الاشعة ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR و نماذج تصحيح الخطا ECM و اختبار السببية لغرانجر لقياس الاثر المفاجئ في ظاهرة معنية على باقي المتغيرات .

توصلت الدراسة الى ان ارتفاع سعر النفط يؤدي الى ارتفاع سعر فاتورة واردات النفط الامريكية مما يزيد من حدة العجز في ميزان مدفوعاتها اما بالنسبة للدول المنتجة فقط كالجزائر فارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع سعر صرف عملتها (دج) امام الدولار و انخفاض القيمة الشرائية للدولار يزيد من سعر صرف العملات المرتبطة به .

(H.Hamdi , R.Sbia , 2013) , " العلاقة الديناميكية بين عائدات النفط , الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في اقتصاد يعتمد على النفط خلال الفترة 1960- 2010 في مملكة البحرين "

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة الديناميكية بين عائدات النفط , الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في مملكة البحرين في الفترة 1960- 2010 باستخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات و نموذج تصحيح الخطا و البيانات للفترة 1960- 2010

النتائج المتوصل اليها : تشير النتائج الاجمالية الى ان عائدات النفط تظل المصدر الرئيسي للنمو و القناة الرئيسية التي تمول الانفاق الحكومي .

(حاج بن زيدان 2012 - 2013) , "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول مينا, دراسة تحليلية قياسية : الجزائر السعودية و مصر (1970 - 2010) " بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي و القياسي توصلت الدراسة إلى أن الزيادات في أسعار البترول لها تأثير ذو

دلالة إحصائية و ايجابية على الناتج المحلي الخام للبلدان محل الدراسة بمعدلات مختلفة مع التركيز العالي على قطاع البترول لدى هذه الدول أكثر من القطاعات الأخرى.

(أمينة مخلفي, 2011) , " اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية "

أهداف الدراسة محاولة التعرف على أنواع استغلال النفط المعمول بها في الجزائر في الفترة (1958-2010) و أثار هذه الأنواع على الصادرات مع مقارنة ذلك مع دول نفطية كالكويت و فنزويلا نتائج الدراسة أن نظام استغلال النفط في الجزائر يقتصر على مرحلة المنبع دون مرحلة المصب و النقل رغم الجهود المبذولة في تطوير الإطار القانوني لقطاع المحروقات و أوصت الباحثة بضرورة الاستثمار في مرحلة المصب أكثر و الاهتمام بصناعة الغاز الطبيعي .

(بن أعمر عبد الحق , بندي عبد الله عبد السلام , بن بوزيان محمد)، " pétrole et activité économique en Afrique une analyse économétrique"

هدفت الدراسة إلى تقفي اثر التغيير في أسعار البترول على بعض الأنشطة الاقتصادية و ذلك بدراسة اثر الإيرادات المتأتية من أسعار النفط على كل من التنمية الاقتصادية و الفقر في إفريقيا حيث تحلل الدراسة العلاقة بين سعر النفط و متغيرات قياس مؤشرات التنمية (الناتج المحلي الإجمالي . التضخم . البطالة ....)

باستعمال أدوات القياس الاقتصادي توصلت الدراسة إلى وجود دلالات إحصائية موجبة على تغيرات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض الدول الإفريقية و لا يوجد تكامل مشترك بين الأسعار و تقلباتها و أوصى الباحثون إلى ضرورة الإفصاح و الشفافية و مساهمة المجتمع المدني في مسار القرار الاقتصادي و ترشيد إدارة الموارد المالية البترولية.

(عبد الرزاق بن حبيب ,كمال سي محمد, سمير مالكي , 2014) , "the relationship between oil price and the Algerian extchange rate"

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة إيجاد العلاقة بين سعر النفط و سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري من خلال استعمال نموذج VAR, بناءا على البيانات الشهرية في الفترة (2003 -2013) توصل الباحثون إلى عدم وجود علاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الرسمي إلى أن تقدير النموذج يشير إلى أي زيادة بنسبة 01% في سعر النفط سوف يميل إلى إهلاك الدينار مقابل الدولار الأمريكي نحو 0.35%.

(علي العمري , 2015) , " قياس و تحليل اثر صدمات اسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 "

تناولت هذه الدراسة قياس و تحليل التاثيرات المباشرة لاسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر اذ انه بالنظر الى كل المجهودات المبذولة منذ الازمة النفطية العالمية لعام 1986 و التي ترمي الى البحث عن مصادر تمويل خارج قطاع المحروقات الا انه لحد الان لا الصناعة و لا الفلاحة استطاعوا ان ياخذوا مكان المحروقات في تمويل البرامج التنموية و هذا بالرغم من الاموال الطائلة التي خصصت لهذه القطاعات ليبقى سعر النفط هو المتغير الاول المؤثر على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.

(سليم مجلخ , 2016) , "دراسة تحليلية و قياسية باستخدام منهج الخطا لاثر تقلبات اسعار البترول على اسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 – سبتمبر 2015" تهدف الدراسة الى تحديد اسباب انهيار اسعار البترول و اثره على اسعار الصرف في الجزائر باستخدام نموذج التكامل المشترك و تصحيح الخطا لانجل و غرانغر .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل او ما يعرف بانحدار التكامل المشترك بين المتغيرين و علاقة في المدى القصير حسب نموذج تصحيح الخطا لاختبار المرحلتين لانجل و غرانغر مقبولة اقتصاديا و احصائيا .

(سمية موري , عبد الرحمان لخديمي , 2015) , " تغيرات سعر النفط و سعر الصرف في الجزائر _ مقاربة تحليلية و قياسية "

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الاثر الذي يحدثه تغير اسعار البترول على احدى ادوات السياسة النقدية المتمثلة في سعر الصرف نظريا و قياسيا .

توصلت الدراسة الى ان الاقتصاديات المعتمدة على الريع البترولي يكون فيها التاثير ايجابي في حالة ارتفاع اسعار البترول على سعر احتياطي الصرف و اثار عكسية سلبية في حالة العكس.

(زرواط فاطمة الزهراء , بورجة صارة , 2014) , " اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر _ دراسة قياسية للفترة 1980-2013 "

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة الموجودة بين سعر البترول و معدل النمو و تحليلها خلال الفترة 1980-2013 .

توصلت الدراسة النظرية الى وجود علاقة وطيدة بين الجباية البترولية و النمو الاقتصادي في الجزائر , اما الدراسة القياسية توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل و ان هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين المتغيرين .

(لعراب محمد الامين 2014/2013)، " اثر ارتفاع اسعار النفط في منطقة العملة الكندية على فرص العمل و اسعار الصرف "

تهدف الدراسة الى تحليل اثر ارتفاع النفط على العمالة و سعر الصرف في كندا .

توصلت الدراسة الى تاثير سلبي لارتفاع اسعار النفط على فرص العمل على المدى القصير و على المدى الطويل بالنسبة لسعر صرف العملة الكندية , و ما يميز هذه الدراسة على غيرها من الدراسات انها دراسة حديثة من حيث الاحصائيات فهي تعتمد على سلسلة زمنية شهرية ممتدة على ثلاث سنوات التي عرفت انهيار اسعار البترول خلال الفترة الاخيرة هذا من جهة و من جهة اخرى فان هذه الدراسة هي دراسة ملمة بجوانب البحث و متنوعة من حيث الوصف و التحليل الاقتصادي الاحصائي و القياسي .

(اميرة ادريس , 2016)، " تقلبات اسعار البترول و اثرها على السياسة المالية –دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980–2014 "

تهدف الدراسة الى قياس اثر تقلبات اسعار النفط على ادوات السياسة المالية المتمثلة في الايرادات و النفقات الحكومية في الجزائر بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة 1980–2014 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR لعرض مختلف التاثيرات لتقلبات اسعار البترول على مكونات السياسة المالية على المديين القصير و الطويل .

توصلت الدراسة ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية في اسعار الصرف مقدرة ب1 % بدولار امريكي واحد ستتسبب في احداث اثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة . و يتضح من خلال النتائج ان تاثير الصدمة الانفاقية ستكون اكبر من الصدمة الايرادية على طول فترة الاستجابة مع الاشارة ان تاثير الانفاق الحكومي اكبر من تاثير الايراد الحكومي مما يدل ان السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هي سياسة مالية مسايرة للاتجاهات الدورية وان حجم النفقات العامة تتاثر باسعار البترول في المدى القصير وفق علاقة طردية و سلبية في المدى الطويل.

(بنوجعفر عائشة ,بياض مصطفى , 2018) " اثر تغيرات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980–2016 "

تهدف هذه الدراسة الى اختبار اثر تقلبات اسعار النفط على النمو ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980–2016 و ذلك باستعمال منهجية التكامل المشترك و نموذج تحديد اي المتغيرين يتسبب في تغيرات الاخر وقد تم الاعتماد على برنامج Eviews 06 لتحليل بيانات الدراسة .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة في المدى الطويل و القصير بين المتغيرين كما اظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية من متغير الناتج المحلي الاجمالي باتجاه اسعار النفط كما اظهرت النتائج ان سعر النفط له بالغ الاثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و النمو بصفة خاصة مما يجعل موضوع التنويع الاقتصادي و البحث عن موارد مالية جديدة خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة .

(جوادي محمد الصديق , حميدات و محمد الناصر , 2021) " الاثر غير المتماثل لتقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر , دراسة تجريبية خلال الفترة 1987-2019 "

تهدف هذه الدراسة الى اختبار الاثر غير المتماثل بين تقلبات اسعار النفط و النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1987- 2019 و تم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي اللاخطي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا NARDL في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة . اكدت النتائج التجريبية وجود العلاقة طويلة الاجل مع تماثل Symmetric لاثر تقلبات الاسعار بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي . كما ان اختبار عدم التماثل يوضح وجود الاثر غير المتماثل Asymmetric في العلاقة قصيرة الاجل . كما توصلت الدراسة الى ان الجزائر ذات اقتصاد ريعي يفتقر للتنوع في مداخيله مع عدم قدرته على الاستغلال الامثل للزيادة في اسعار النفط .

(العربي رحماني , 2019) " اثر اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 "

تهدف هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي و اسعار النفط في الجزائر من خلال تفحص الاتجاه العام لتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية و تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و هذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطاة ARDEL للكشف عن العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات . و توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و اسعار النفط في الاسواق العالمية .

(طالب دليلة , 2022/02/17) " اثر تقلبات الاسعار النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري – دراسة قياسية – "

تهدف هدف الدراسة لدراسة تاثير تقلبات الاسعار النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 و تهدف لتوضيح اثر تقلبات اسعار النفط على النشاط الاقتصادي بالجزائر بالاعتماد على دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDEL و باستخدام بيانات سنوية عن معطيات الاقتصاد الجزائري .

توصلت الدراسة الى ان تاثير الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة يرجع لتقلبات اسعار النفط واوصت بضرورة الاعتماد على التنويع الاقتصادي لتحقيق معدلات مثلى من النمو الاقتصادي و خاصة بالدول الريعية و بالاخص الجزائر قصد تجنب الاثار السلبية للصدمات النفطية و العمل على تحسين الاوضاع الاقتصادية .

(تقرارت يزيد , عطية عبد السلام , 2018) " دراسة قياسية لاثر تقلبات اسعار النفط النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 "

تهدف هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين تقلبات اسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج . كما استعملت اختبارات الاستقرارية و التكامل المشترك لتحديد درجات التكامل و التحقق من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين . و توصلت الدراسة من خلال التحليل الاحصائي و القياسي ان العلاقة بين اسعار النفط و النمو الاقتصادي قوية و موجبة و ان السلسلتان متكاملتان من الدرجة الاولى و بينهما علاقة طويلة الاجل .

(عبد الستار عبد الجبار موسى ،2010) ، "دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق و أفاقه المستقبلية "

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع القطاع النفطي العراقي خلال سنة 2008 و تطرح رؤية مستقبلية لاصلاح ذلك انطلاقا من فلسفة اقتصاد السوق انطلاقا من الفرضية التي تتضمن ان القطاع النفطي يمثل المصدر الرئيسي للاموال اللازمة لاصلاح و تطوير البنى التحتية للقطاع النفطي ذاته و كذلك بقية القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو و التوازن الاقتصادي مما يتطلب الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية و في مقدمتها النفط الخام و الغاز الطبيعي . و خلصت الدراسة إلى أن قطاع النفط يمثل المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لإصلاح و تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي اذ ان القطاع النفطي في العراق هو القطاع القيادي في المرحلة قيد الدراسة كونه مصدرا لمعظم ايرادات العراق المالية التي يحتاجها في موازنة الدولة و بالتالي فان جزءا كبيرا من تلك العوائد يجب ان يستثمر لتنمية ابتدائية لفعالية الاستخراج كجزء حيوي من القطاع النفطي و بما يعزز الايرادات المالية .

(قصي عبد الكريم إبراهيم , 2010) , " أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية " . تهدف الدراسة لدراسة واقع النفط السوري في مختلف مراحل الصناعة النفطية و استشراف مستقبله وفق سيناريوهات متعددة . الوصول إلى نتائج و مقترحات التي تساعد في تطوير الصناعة النفطية السورية و دعم صادراتها .

توصلت الدراسة لوجود دور كبير و استراتيجي في الاقتصاد السوري للنفط و ذلك من المكانة التي يحتلها في الاقتصاد ككل حيث ساعد النفط سوريا في تجاوز مختلف أزماتها المالية من خلال مساهمته الكبيرة في إيرادات المالية العامة و في إخفاء الاختلالات الهيكلية التي عانى منها أداء الاقتصاد السوري .

(Abubaker El-Sidiq Ahmed ,2018)، Impact of crude oil Price fluctuations on Governmental expenditures in Sultanate of Oman : 1990-2017 "

هدفت الدراسة لدراسة تقلبات اسعار النفط على الانفاق الحكومي في سلطنة عمان و باستخدام نموذج ARDL على سلسلة بيانات سنوية للفترة 1990-2017 تبحث هذه الدراسة في العلاقة طويلة المدى بين سعر النفط والإنفاق الحكومي في عمان. وسيظهر مدى انسجام النفقات الحكومية مع تقلبات أسعار النفط الخام ، ووضع تصور لآلية الارتباط بين المتغيرات . تراعي الدراسة بيانات السلاسل الزمنية ، وتضمنت العينة 28 ملاحظة سنوية من عام 1990 إلى عام 2017 لمتغيرين: أسعار النفط الخام ونفقات الحكومة العمانية (الإنفاق العام الفعلي). يتم تنفيذ استخدام الاختبار المربوط في إطار نموذج التأخر الموزع الانحدار التلقائي (ARDL) ، وذلك لتقدير العلاقة طويلة المدى بين تقلبات أسعار النفط الخام والإنفاق العام في عمان على مدى الفترة الزمنية من 1990 إلى 2017. توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين في الاعتبار ، وأن تقلبات أسعار النفط الخام لها تأثير إيجابي على الإنفاق الحكومي في سلطنة عمان. وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين اسعار النفط و الانفاق الحكومي كما ان تأثير اسعار النفط على الانفاق الحكومي طردي و معنوي .

(فريحة مراد، محمد قويدري ،2020) ، "اثر تغيرات اسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2018 "

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر تغيرات اسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة الممتدة من عام 2000 الى 2018 و تحديد ما اذا كان التغير الذي يحدث في اسعار النفط من شانه احداث فروقات في اسعار صرف الدينار الجزائري ، اضافة الى تحليل اثر التغيرات التي تطرا على سعر الصرف نتيجة تغيرات اسعار النفط و لهذا الغرض تمت الاستعانة ببعض الادوات القياسية .

توصلت الدراسة الى ان سعر صرف الدينار يستجيب لتغيرات اسعار النفط في المدى المتوسط و الطويل ،حيث ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في تقلبات سعر النفط مقدرة بنحو 1% كان لها اثر واضح على سعر صرف الدينار طيلة فترة الدراسة و هذا ما يعكس الاستجابة الفورية و القوية لمعدل الدينار الجزائري لاي صدمات مفاجئة في سعر النفط ، و هي استجابة متزايدة ببطء . كتوصيات مرفقة بالدراسة بناءا على نتائج الدراسة تجنب الاعتماد على سياسة تخفيض سعر صرف الدينار كاحد الحلول لتدعيم الموازنة العامة للدولة . تنويع الاقتصاد الجزائري ودعم محركات النمو الاقتصادي خاصة في قطاعات الزراعة و التوجه نحو تطوير الطاقات المتجددة و اعتمادها كبديل للمحروقات التقليدية .

(هارون الرشيد بوخرباش ، فطيمة حفيظ ، 2021) ، " تاثير تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1982-2018)

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي و التغير في اسعار النفط في الجزائر في الفترة 1982-2018 و بالاعتماد على منهج ARDL و الاستعانة بمتغيرات مستقلة الكتلة النقدية ، سعر الصرف ، اسعار النفط و معدل التضخم ،رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات اضافة الى المتغير التابع المتمثل في معدل النمو الاقتصادي .

توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين اسعار النفط و معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .

(Sonia Singla, Mustapha Magani) ، " تاثير صدمات اسعار النفط على سعر الصرف و النمو الاقتصادي في نيجيريا "

تهدف الدراسة الى دراسة اثر صدمات اسعار النفط على سعر الصرف و النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1981-2019 باستخدام منهج الاختبار ARDLBOUND باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1981-2019 و قد اعتمدت الدراسة على معادلتين ، معادلة الناتج المحلي الاجمالي و معادلة سعر الصرف في اطار تحليل التكامل لاختبار حدود نموذج ARDL للكشف عن امكانية وجود علاقة طويلة او قصيرة الاجل بين متغيرات كل معادلة .

توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة طويلة الامد بين سعر النفط و سعر الصرف و بقية المتغيرات المدرجة في معادلة سعر الصرف . اما فيما يخص موضوع الدراسة فقد اظهرت نتائج نموذج ARDL لمعادلة اجمالي الناتج المحلي وجود علاقة ايجابية مهمة بين سعر النفط و الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير و المدى الطويل .

(عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، 2019) " انعكاسات التقلبات في اسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر _ دراسة تحليلية الفترة 2000-2017"

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير تقلبات اسعار النفط بالاسواق العالمية على الناتج الداخلي الخام PIB للجزائر باستعمال بيانات احصائية خاصة بهذين المتغيرين للفترة ما بين 2000-2017 .

توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري ما يزال تحت رحمة اسعار النفط و اي صدمة سعرية تؤدي الى تاثر الناتج الداخلي الخام بسبب ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في العملية الانتاجية مقارنة بباقي القطاعات .

(شباب سيهام)، " تأثير أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر 1980-2016"

تهدف هذه الدراسة إبراز و قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، و ذلك أن أكبر تحد واجه الجزائر لفترة طويلة هو تقلبات أسعار النفط، وتوصل من خلال تطبيق نموذج الخطأ بين المتغيرات الدراسة و هي: رصيد الموازنة العامة، سعر النفط، رصيد الميزان التجاري، سعر صرف توصلت الدراسة الى التعافي من صدمات أسعار النفط و غيرها من تغيرات الأخرى يستلزم مرور فترة زمنية بسنتين و ثلاثة أشهر ليتعادل رصيد الموازنة العامة و يبلغ مستوى توازني، وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة على المدى الطويل، وجود تأثير طردي بين ارتفاع مقدار الوحدات النقدية من الدينار الجزائري مقابل الدولار، وجود تأثير عكسي بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الموازنة العامة في المدى الطويل وهو ما يتنافي مع المنطلق.

(بوسالم أبو بكر، بالعرق عز الدين، بن يعقوب مروة) ، دراسة قياسية أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر الفترة(1990-2018) باستخدام نموذج ECM

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) و هذا باستعمال منهجية ECM و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين رصيد الموازنة العامة و أسعار النفط و هذا راجع الى اعتماد الاقتصاد الجزائري على الايردات النفطية في تمويل الميزانية العامة.

(سلام عبد الرزاق، بصاشي)، "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"

تهدف الدراسة الى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وذلك خلال التطرق لبعض الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمة و كذا الأثار المترتبة عنها، كما لا ننسى اهم القطاعات التي يجب دعمها و التركيز عليها لمزاجهة هذه الأزمة، بحيث لاحظنا بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواءا بالارتفاع أو الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا الى العوامل التي أدت الى انخفاض الأسعار تتعلق بأسباب اقتصادية و اخرى سياسية، و الدول المصدرة هي أكبر الخاسرين جراء هذا الانخفاض، و الجزائر نمن بين هذه الدول اذ يعتمد بشكل شبه كامل على عوائد المحروقات.

من خلال دراسة البيانات السنوية من عام 2010 الى 2017 في الجزائر .

توصلت الدراسة الى ان اسعار النفط غير مستقرة على الدوام و ان هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة او منفردة منها الاقتصادية و الجيوسياسية و المناخية و ليس العرض و الطلب المعاملان الوحيدان في تحديد اسعار النفط و في حالة استمرار انخفاض الاسعار ستكون هناك قرارات ستؤثر

بشكل كبير على المواطن الجزائري ستلجا الحكومة لاتخاذها مرغمة و كانعكاسات مباشرة ستؤجل عديد المشاريع.

(حدوشي عاشور) ،" أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012"

تهدف هذه الدراسة محاولة اختبار و قياس أثر تغيرات سعار النفط على النمو الاقتصادي و ابراز اهمية التي يشكلها النفط على الاقتصاد الوطني من خلال عائداته التي تستخدم في دعم القطاعات الاقتصادية، و لقد تم في هذه الدراسة تطبق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM ، و تم الاعتماد على متغيرات أساسية و هي أسعار النفط على النمو الاقتصادي، و مت (بختي فريد ،مصطفاي ياسين ،2017) " دراسة اثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطا (1986-2016)

تهدف هذه الدراسة لقياس اثر تقلبات اسعار البترول على النفقات العمومية بالاستعانة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتمثلة في طريقة نموذج تصحيح الخطا و الذي يقيس العلاقة التوازنية طويلة الاجل و تقرير ديناميكية المدى القريب باستخدام سلسلة زمنية 1986-2016 .

توصلت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات و انه لا يوجد تكامل مشترك حسب طريقة جوهانسن بين متغيري الدراسة و بالتالي لا يمكن بناء نموذج تصحيح الخطا.

(زاوي عبير،2019) " الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار اسعار النفط (2010-2017) "

تهدف الدراسة الى دراسة اثر انهيار اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و التطرق الى اهم اثار انخفاض سعر النفط على الجزائر باستخدام المنهج التحليلي غيرات مساعدة و هي من اهم محددات النمو الاقتصادي، الانفاق الحكومي، الاستثمار، النمو السكاني و معامل رأس المال البشري.

توصلت الى أن سعر النفط يعتبر من اهم محددات النشاطات الاقتصادي أن أي تغير في أسعار النفط يؤثر في معدل النمو الاقتصادي و لكن بوجود فترات إبطاء و هذا ما يعني عدم أنية هذا الأثر

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بتوضيح بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوع دراستنا ، عن طريق ذكر عنوان الدراسة و كذا الهدف منها و النتائج المتوصل اليها في كل بحث . بداية من بعض الدراسات الاجنبية الى الدراسات التي اجريت على الجزائر و كذلك بعض دراسات للدول العربية و هذا من اجل الالمام الكامل و الشامل بموضوع دراستنا و اخذ و المعلومات الواضحة و تجنب الاخطاء التي وقعوا فيها و الاهم من ذلك الحصول على عدد كبير من المصادر و المراجع ذات الصلة بموضوع دراستنا بحيث اخذنا نظرة عامة و شاملة عن موضوع الدراسة المراد البحث عنه .

الفصل الثالث

تمهيد:

بعدما قمنا من خلال الفصول السابقة بالالمام بالجوانب النظرية لكل من اسعار النفط و النمو الاقتصادي . سنقوم في هذا الفصل باجراء دراسة قياسية معتمدين على مجموعة متغيرات اساسية ، نرى انه من الواجب دراستها وهذا لارتباط بعضها ببعض ، وسنقوم باجراء مجموعة من الاختبارات عليها بغية معرفة النموذج الملائم للدراسة و استقرارية السلاسل ، اضافة الى الاختبارات التي يمر بها لتاكد من جودته ، ثم التاكد من مدى توافق النتائج المتحصل عليها مع النظرية الاقتصادية.

لذلك سنحاول تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كمايلي :

المبحث الاول: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول

المبحث الثاني : دراسة قياسية

المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول

المطلب الأول: قطاع المحروقات في الجزائر

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من $\frac{1}{3}$ من الثروة الوطنية ويزود الجزائر ب $\frac{2}{3}$ من موارد ميزانية الدولة. فقد كان هذا القطاع محتكرا من قبل شركات بترولية أجنبية قبل و بعد الاستقلال، مما أدى بالجزائر الى التفكير في استعادة ثرواتها وذلك بإنشاء أداة وطنية لاستغلال مصادر الطاقة لفائدة الاقتصاد الوطني.

أولا: التطور التاريخي للنفط في الجزائر

يعود اكتشاف النفط بصورة رسمية في الجزائر إلى سنة 1956 أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية حقل حاسي مسعود بمساحة 2500 كم^{2}و يعتبرواحدًا من حقول الكبرى في العالم و حقل حاسي رمل الغازي بمساحة 2100 كم^2، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه(بجاية) باتجاه لافيرا بمدينة مارسيليا الفرنسية.(حركاتي، وكيل، 2018، ص425)

إلا أن هذه الثروة بقيت خاضعة لاستغلال الشركات الأجنبية مثل شركة ريال و كريبسي و المسيرة وفق القانون الفرنسي الذي لا يتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاكتشاف النفطي، و بعد استقلال مباشرة عملت على بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية حيث قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31 بموجب الأمر 63-491 من أهم الإجراءات للسيطرة على الثروة النفطية و كسر الاحتكارات الأجنبية، وفي 1971 تم تأميم قطاع المحروقات الجزائري، حيث أصبح للدولة الجزائرية الحق في أخذ 51% من الشركات النفطية الفرنسية، و بالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية و الأجنبية و لصالح الشركة الوطنية" سونطراك"، مما منح لها الحق في 30 %من الإنتاج و أكثر من 50% من التكرير و تأميم حقول الغاز، في حين تمول السوق الفرنسية بالنفط الجزائري مضمونا بسعر السوق، وتقدم تعويضات للشركات الأجنبية باستثناء شركة "جيبتي"، إذ يدفع لها التعويض بالنفط الخام.(هلال،2015،ص312)

ثانيا: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائر

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات، حيث بلغت نسبتها عام 2018 معدل 98.39% من الصادرات الاجمالية، كما أنها تشكل حوالي 60% من ايرادات الميزانية ومن 25 % الى 30% من الناتج المحلي، و هذا الأمر سبب اختلالا

الكبيرا في موزين الاقتصاد الجزائري وتظهر أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة هذا الأخيرة في الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول الموالي.(دريش، 2020،ص18)

الجدول رقم 02: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020

السنوات	قطاع المحروقات	الفلاحة	الصناعة الغير نفطية	بناء و أشغال العمومية	إدارة العمومية	خدمات أخرى
2000	39.2	8.4	7.05	8.3	10.3	22.3
2001	33.8	9.76	7.34	8.4	11.0	22.5
2002	32.5	9.19	7.18	9.03	11.0	22.7
2003	35.5	9.69	6.55	8.5	10.5	21.5
2004	37.7	9.4	6.3	8.2	9.8	21.1
2005	45.1	7.7	5.6	7.5	8.4	20.0
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	8.0	19.9
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	8.5	20.6
2008	45.3	6.6	4.7	8.7	9.7	19.1
2009	31.2	9.3	5.8	11.0	12.0	23.6
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	13.2	21.6
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	16.4	19.7
2012	32.9	9.0	4.6	9.3	16.9	20.1
2013	29.8	9.9	4.6	9.8	15.3	23.1
2014	27.0	10.3	4.9	10.4	15.9	24.3
2015	18.8	11.6	5.5	11.5	17.4	27.2
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	17.5	27.6
2017	19.6	11.8	5.5	11.7	16.3	27.4
2018	22.4	12.0	5.6	11.6	14.8	26.2
2019	19.3	12.0	5.9	12.2	15.4	27.5
2020	14.0	14.1	6.3	13.0	18.3	26.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات بنك الجزائرwww.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم 09 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020

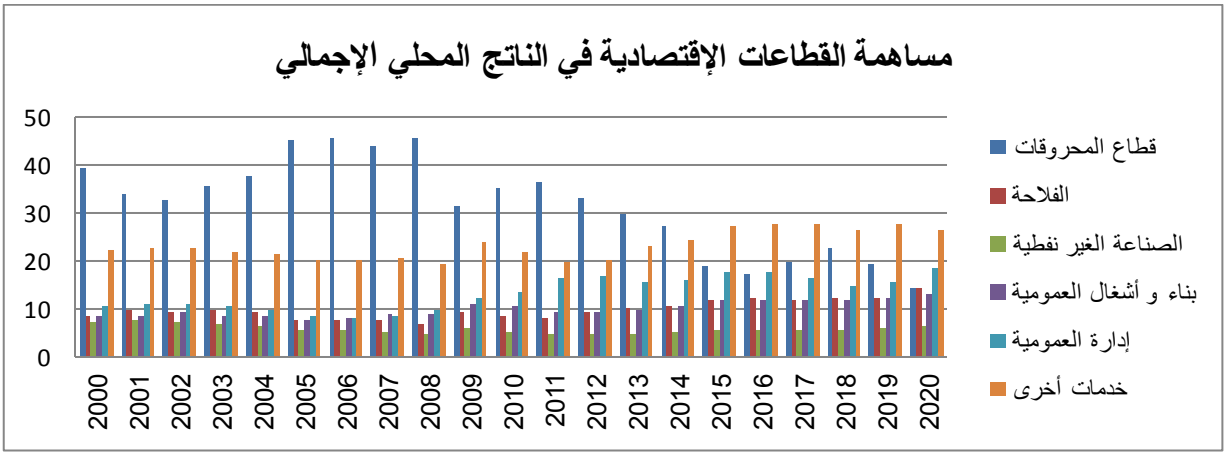

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام (PIB) كانت منذ عام 2001 حتى عام 2006، حيث قفزت من 33.89% عام 2001 إلى 45.6% عام 2006 باستثناء عام 2002 أين بلغت 32.5% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط و على عائدات تصدير المحروقات ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال سنتي 2007 و2008، حيث عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط كل هذا راجع الى تدني معدلات النمو الاقتصادي العالمي، و يبقي قطاع المحروقات مسيطر و مهيمن و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة بالقطاعات الأخرى، فخلال سنة 2011 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 36.1% من الناتج الداخلي فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60% من الناتج الداخلي الخام أي ما مقداره 9502.8 مليار دج فيما كانت قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج.

ثالثا: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ- مساهمة النفط في التجارة الخارجية: يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في النفط، و الاعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الاقتصاد الوطني هشا على أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات محدودة و قابلة للنفاذ و تصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة النفطية غير القابلة للتحديد.

ب-مساهمة النفط في الناتج الداخلي الإجمالي: لقد أعطت كل الاهتمامات الضرورة لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعة الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة للنمو الاقتصادي.

ج- النفط كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة: لعائدات النفط أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدول المنتجة و المصدرة بهدف تلبية احتياجات الإنفاق العام، فالإيرادات العامة استحدثت صندوق سيادي لجمع الفائض من الموارد الجبائية البترولية حالة الارتفاع في الأسعار. كما نجد أن الجباية النفطية تغطي حوالي 55% و أكثر من الإيرادات العامة للدولة.(الهلال،2015، ص312-313)

د- مساهمة في خلق وحدات صناعة و التموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية. كالبنزين و الزيوت.

هـ- النفط مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك الأفراد و العائلات للغاز الطبيعي و الكهرباء.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

أولا: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب، فيما يلي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

الجدول رقم 03: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2020

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو %	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
3.2	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.1	1.0	-5.1

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماد على البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/الجزائر

الشكل رقم 10: يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)

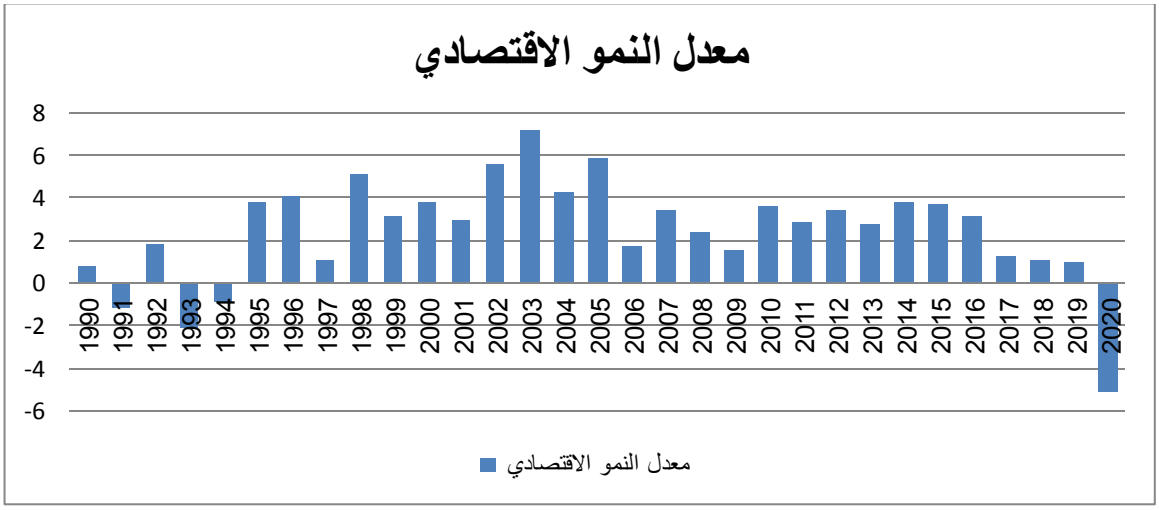

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفترة(1990-1994): فقد تميزت هذه الفترة بتدني معدلات النمو الاقتصادي، حيث تراوحت معادلات النمو الاقتصادي في الجزائر بين الزيادة و التناقص حسب تذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية، فنجد هذه المعادلات موجبة في سنتي 1990 و 1992 إلا أنها شهدت معدلات سالبة في السنوات 1991 و1993 و 1994 حيث تم تسجيل في نهاية 1993 معدل نمو اقتصادي قدر بـ%(2.1-)، وهذا راجع الى مخلفات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 هذا أدى الى ركود الاقتصادي(محمودي، بركان، 2016،ص264)، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة الى تدهور الحالة الأمنية و انخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة.(حفاصي، خليل، 2020، ص143)

الفترة(1995-2000):تبنت الجزائر برنامج الاصلاح الاقتصادي(1994-1995) مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي و ثم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي. وعلى إثر الاتفاقية تحصلت الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن. ومع انطلاق برنامج التعديل الهيكل، بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات نمو موجبة، لكنها متذبذبة حيث قدر معدل النمو الاقتصادي خلال سنتي 1995 و 1996 بـ3.8% و % 4.1 على التوالي، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا جديدا في معدل النمو قدر بـ1.1% بسبب تدهور الظروف المناخية التي أدت الى انخفاض الانتاج الزراعي بـ24%، و كذا ضعف نمو القطاع الصناعي في حين عرف معدل النمو ارتفاعا محسوسا سنة 1998 بلغ نسبة 5.1%، وهذا راجع لتحسين أسعار البترول و انطلاق الانتاج الصناعي و تحسن انتاج القطاع الفلاحي، لتتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالية(1999-2000) الى مستوى 3.2% و 3.8 % على التوالي.(العقون، ميخاليف،2016، ص130)

الفترة(2001-2015):، خلال هذه الفترة ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من 3% سنة 2001 الى 5.6% سنة 2002 ليبلغ أعلى مستوياته سنة 2003 بـ 7.2% إلا أنها تراجعت الى مستوى 4.3% سنة 2004 و يعزي ذلك في الأساس الى التحسن الملاحظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 و التي ارتفعت بأكثر من 10%.(محمودي، بركان، 2016، ص266) وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو في ارتفاع ليبلغ 5.9% ، و ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.7%سنة 2006، بنسبة انخفاض تقدر بـ60.78%نظرا لتراجع معدل نمو قطاع المحروقات. وفي سنة 2008 بلغ معدل النمو الاقتصادي 2.4%، و على الرغم من تراجع الطلب العالمي و أسعار النفط التي لوحظت في 2009، تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، بقي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقرا عند 2.4% وذلك بسبب الأداء الجيد في قطاعات أخرى. وفي سنة 2010، ومع استئناف النشاط الاقتصادي و ارتفاع أسعار في السوق العالمية بلغت نسبة النمو 3.6%. و لقد كان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي قدر سنة 2011 بـ 2.9%، بسبب تباطؤ قطاع البناء و الأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي و خدمات الإدارات العمومية، و كما تراجع الى 2.8% سنة 2013 بسبب تراجع نمو الطلب الإجمالي و انخفاض انتاج المحروقات الذي يبقي تأثيره واضحا جدا على معدل النمو العام في حين عاد النشاط الاقتصادي للتوسع بنسبة 3.8% خلال سنتي 2014 و 2015 بفضل زيادة الطلب الداخلي و الأداء الجيد لبعض القطاعات، وذلك رغم تراجع نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات خلال سنة 2015 مقارنة بنسبة 2014 و الذي قدر بـ 5% و 5.7%على التوالي.(العقون، ميخاليف،2016، ص131)

الفترة(2016-2020): فقد كانت المعدلات شبه مستقرة، إذ بلغت النسب 3.8%، 3.7%، 3.3% خلال السنوات 2014 الى 2016، لبدأ بالانخفاض سنة 2017 بنسبة تقدر بـ 1.3% ليصل نسبة 5.1%- سنة 2020.(حفاصي، خليل، 2020، ص143)

ثانيا :تطور أسعار البترول.

بداية سنة 1990 شهدت أسعار النفط انخفاضا من 18 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل، إلا أن الأحداث الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة والمتمثلة في احتلال العراق للكويت، وما صاحبها من توقف إنتاج النفط في هذه الدولة دفع اسعار النفط إلى الارتفاع إلى 25 دولار للبرميل، ثم بعد ذلك إلى 32.34 دولار للبرميل شهر أكتوبر من نفس السنة متزامنة مع نشوب حرب الخليج وانهزام العراق، وبعد الحرب عرفت أسعار النفط تراجعا جديدا لتصل إلى مستوى 4.17 دولار للبرميل في بداية 1991، لتعاود الاستقرار سنتي 1992 و1993، لكن لم يدم هذا الاستقرار كثيرا، حيث عرف العالم انخفاضا في مستوى المخزون العالمي من النفط سنة 1996 الشيء الذي دفع الأسعار للارتفاع إلى حدود 24 دولار للبرميل بداية سنة 1997 إلا أنه عاود الانخفاض مع استعادة

العراق لحصتها من النفط لتصل الأسعار بعد ذلك 18 دولار أما سنة 1998 وبسبب الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى نهاوي أسعار النفط مرة أخرى لتصل إلى 9 دولارات للبرميل، لتنخفض صادرات دول الأوبك إلى ما يقارب 110 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت تصل إلى ما يقارب 166 25 مليار دولار.

أدت حرب الولايات المتحدة على العراق لظهور شكوك تتعلق بحجم الإمدادات، وازداد الأمر تعقيدا مع النمو الهائل في الطلب من قِبل آسيا والصين، ونتيجة إلى ذلك قفزت الأسعار من 28.38 دولارا للبرميل سنة 2000، إلى 146.02 دولارا في سنة 2008.

كما انخفضت الأسعار بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قبل العودة للارتفاع من جديد. وفي السياق، تسبب الربيع العربي لسنة 2011 في نقصٍ بالإمدادات وساعد في رفع الأسعار إلى 126.48 دولارا للبرميل.

وعلى صعيد آخر، غيرت التطورات التكنولوجية الأخيرة بشكل كبير المشهد العالمي للنفط. ودفعت تقنية التصديع المائي الولايات المتحدة إلى صدارة القائمة مرة أخرى، مما قلص من تأثير منظمة أوبك وخفض الأسعار.

وأدت الفوائض في السوق من الصخر الزيتي الأميركي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، من 114.84 دولارا للبرميل في سنة 2014، إلى 28.47 دولارا في سنة 2016.

ونتيجة لذلك، انتعشت الأسعار نوعا ما لكنها لم تقترب أبدا من المستويات التي شهدتها خلال العقد الماضي.لكن مع استمرار ارتفاع مستويات إنتاج الصخر الزيتي وضعف الاقتصاد العالمي، حيث بقيت الأسعار منخفضة حيث بلغ متوسط الأسعار 66 دولارا للبرميل سنة 2019، و42 دولارا للبرميل سنة 2020.

جدول رقم (04): تطور أسعار البترول. (2000-2020)

السنة	نسبية التغير	معدل السنوي لسعر البترول
1990	-	22,26
1991	-16,35	18,62
1992	-0,97	18,44
1993	-11,44	16,33
1994	-4,90	15,53
1995	8,56	16,86
1996	20,34	20,29
1997	-7,93	18,68
1998	-34,26	12,28
1999	42,35	17,48

27,60	57,89	2000
24,90	−9,78	2001
28,02	12,53	2002
38,06	35,83	2003
38,50	1,16	2004
54,60	41,82	2005
65,70	20,33	2006
74,90	14,00	2007
99,90	33,38	2008
62,30	−37,64	2009
80,20	28,73	2010
112,90	40,77	2011
111,00	−1,68	2012
109,50	−1,35	2013
100,20	−8,49	2014
53,10	−47,01	2015
45,00	−15,25	2016
54,10	20,22	2017
71,30	31,79	2018
64,40	−9,68	2019
42,10	−34,63	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، 53، (2008-2021)، على الموقع:www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (11): تمثيل بياني لتطور أسعار البترول.

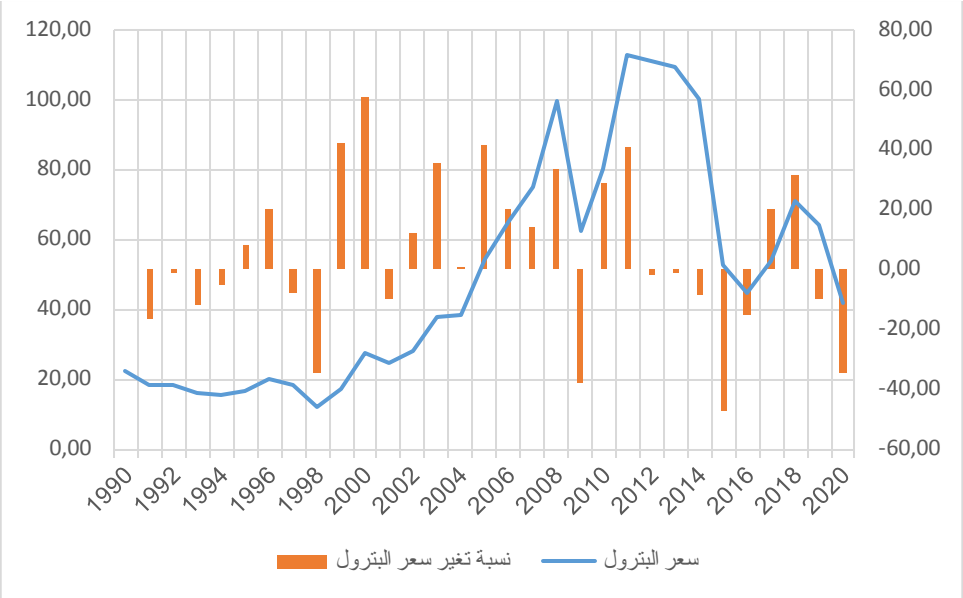

. المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (04) وبرنامج (Excel)

ثالثا: تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم 12: يوضح تطورات أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر

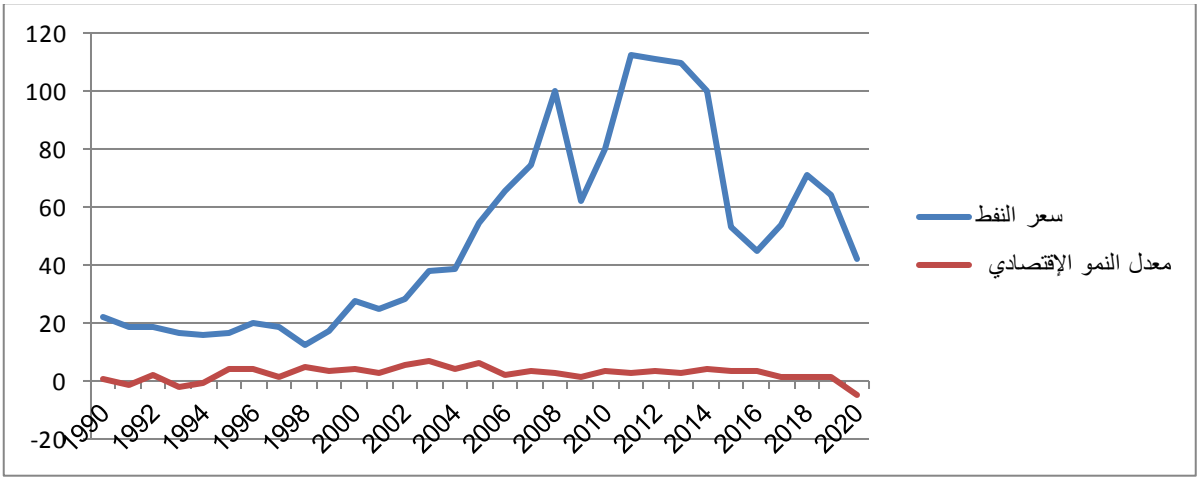

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على معدل النمو الاقتصادي و تطورات أسعار النفط في الجزائر. شهدت من هذه الفترة(1990-1999) ارتفاعا في معدل النمو الحقيقي الاقتصادي و ذلك منذ سنة1988 ليصل الى 55.33% سنة 1991 رغم انخفاض أسعار النفط و ذلك نتيجة الإصلاحات المنتجة و التوجه للاستدانة من الخارج، لكن سرعان ما عاودت معدلات النمو انخفاضها و سجلت قيما سالبة الى غاية سنة 1994، و يمكن إرجاع ذلك للتقلبات

الحادة في أسعار النفط و لانتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الرأسمالي إضافة الى الأوضاع الاجتماعية و الأمنية خلال تلك الفترة.(بوخرباش، حفيظ، 2021، ص282)

أما في فترة(1995–1999) فقد حققت معدلات النمو فيها موجبة ماعدا سنة 1998 فشهدت هزة سعرية في سوق النفط العالمية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 15 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس لسنة صاحبه انخفاضا حادا في سعر النمو بلغ حوالي 1.1% سنة 1997.(عاشور، بن العايب، 2017، ص418)

الفترة(2000–2009)خلال هذه الفترة شهدت معدلات النمو ارتفاعا محسوسا في مجمله، وذلك راجع الى انتعاش أسعار النفط في السوق العالمية مما وفر للدولة موارد مالية ضخمة أهلتها لإطلاق مجموعة من البرامج التنموية تجسدت ضمن ثلاث البرامج تنموية أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة2001–2004.(هارون الرشيد بوخرباش، فطيمة حفيظ، 2021، ص282) حيث في سنة 2004 تميزت بارتفاع متواصل لأسعار النفط مما أدى الى تحسين في معدل النمو بحيث تجاوز نسبة 7% في نهاية السنة 2003 ليعرف بعد ذلك معدل النمو انخفاض و ارتفاع جزئي في فترات وفي الفترة الممتدة من 2005 الى 2009 اعتمدت الجزائر على برنامج تكميلي للدعم و انعاش الاقتصادي لتعرف تحسين في معدلات النمو مقارنة بفترة 2011–2013.(عاشور، بن العايب، 2017، ص418)

الفترة(2010–2020) خلال هذه الفترة ارتفع معدل النمو الاقتصادي الى حوالى 3.6% و الذي ساعد على ذلك الانتعاش الذي تحقق في عام 2010 في الاقتصاد العالمي نتيجة الدعم الذي قدمته الدول المتقدمة لمؤسساتها المالة، مما ساعد على الخروج المؤقت من الأزمة و تحقيق معدلات نمو موجبة، لكن هذا الارتفاع لمعدلات النمو لم يستمر طويلا، حيث أن معدلات النمو شهدت تراجعا كبيرا حيث انخفاض في عام 2017 بنسبة 1.3% وفي عام 2018 بنسبة 1.1%مقابل نسبة 3.7% و 3.3% في عامي 2015 و 2016، و يعود هذا الانكماش في النمو الاقتصادي نتيجة الركود الاقتصادي العالمي إثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، حيث سجل متوسط سعر البرميل النفط إنخفاضا كبيرا في عام 2015 و 2016 بلغ 53.1 دولار و 45 دولار على التوالي مقابل 100.2 دولار في عام 2014 أي بنسبة انخفاض تقدر 47.06 و 44.89 على التوالي. كما شهد معدل النمو الاقتصادي في عام 2020 إنكماشا كبيرا بنسبة 5.1%– مقابل 1.0% في عام 2019 و يراجع هذا الانكماش نتيجة لجائحة فيروس كورونا و التي أدت إلى كساد الاقتصاد العالمي و الجزائري وسط إجراءات إغلاق صارمة لإحتواء هذا الفيروس الفتاك، و هذا أدى الى انخفاض كبير في أسعار النفط و حيث بلغ حوالي 42.1 %دولار للبرميل مقابل 64.4% دولار للبرميل في عام 2019.(أحميمة، مايدة، 2021، ص55)

المطلب الثالث: دراسة تحليلية المؤشرات الإقتصادية في الجزائر وخلال الفترة 1990-2020

الفرع الأول: تطور أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة وأصبحت القناعة أن المشكلة ليست ظرفية بقدر ما هي مشكلة هيكلية، ولمواجهة الخسائر التجارية خلال 1986-1994 (كجزء من محاولة لإعادة تنظيم الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح) دعا بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في عام 1991 بأكثر من 100% من قيمته، حيث وصلت قيمة الدينار الجزائري خلال سنة 1993 حوالي 24 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد في السوق الرسمية، في حين كان يقدر بحوالي 9 دينار جزائري في سنة 1990.

بعد 1994 لم تتوافق أسعار الصرف الاسمية المتوصل إليها مع الأسس الاقتصادية حيث أدت الصدمات السلبية التجارية والسياسات المالية والنقدية التوسعية إلى تضخم أعلى، وبالتالي أصبحت قيمة الدينار الجزائري تقدر بنسبة 50% من قيمته الحقيقية المعمول بها في السوق الموازية.

منذ عام 1995 لجأت السلطات النقدية إلى سياسة تعويم سعر الصرف المحكوم بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي مع أنشاء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في عام 1996 ما من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها (العرض والطلب)، مع إبقاء إمكانية تدخل البنك المركزي في هذه السوق، كما تم إلغاء نظام الحصص المحدودة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار مقابل الدولار الواحد بسبب الطلب الكبير على العملة الصعبة (الدولار)، وانخفاض الطلب على الدينار الجزائري.

بعد سنة 2000 وحسب الدول والشكل ادناه وبعد تحسن أسعار البترول العالمية، مما سمح بارتفاع مستوى احتياطي الصرف الذي أدى إلى حماية سعر الصرف، فقوة ثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى احتياطي الصرف لدى البنك الجزائري، والذي هو الآخر مرهون بالصادرات المتكونة في 98% من قطاع المحروقات، حيث نلاحظ استقرارا واضحا لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي الواحد، الذي بقي يتراوح بين 60 و80دج خلال الفترة 2001-2014، ومع انخفاض أسعار البترول (صدمة نهاية 2014) نلاحظ لجوء البنك من جديد إلى تخفيض قيمة الدينار (100د.ج/1د.أ) ما يدفعنا للقول أن استقرار أسعار الصرف (السياسة النقدية) هو الآخر مرتبط بتقلبات أسعار البترول، بعد 2018 نلاحظ نوعا ما إعادة استقرار معدل تغير أسعار الصرف، حيث تراوح بين(5 و6.5%).

جدول رقم (05): تطور أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000-2020)

السنة	نسبية التغير	معدل السنوي لسعر صرف
1990		8,95750833
1991	106,2278294	18,472875
1992	18,20615362	21,836075
1993	6,912101496	23,3454067
1994	50,17301405	35,0585008
1995	35,95198178	47,6627267
1996	14,86739673	54,7489333
1997	5,403606037	57,70735
1998	1,78765501	58,7389583
1999	13,33853526	66,573875
2000	13,04703484	75,2597917
2001	2,597973132	77,2150208
2002	3,194817718	79,6819
2003	-2,870068359	77,394975
2004	-6,892340233	72,06065
2005	1,686993294	73,2763083
2006	-0,859338688	72,6466167
2007	-4,617168453	69,2924
2008	-6,796704978	64,5828
2009	12,48725151	72,6474167
2010	2,393156903	74,3859833
2011	-1,946737725	72,9378833
2012	6,304108542	77,5359667
2013	2,363333318	79,3684
2014	1,525313181	80,5790167
2015	24,95986858	100,691433
2016	8,691537148	109,443067
2017	1,397941456	110,973017
2018	5,064992526	116,593792
2019	2,366992811	119,353558
2020	6,219539468	126,7768

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي

الشكل رقم (13): تمثيل بياني لتطور أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي.

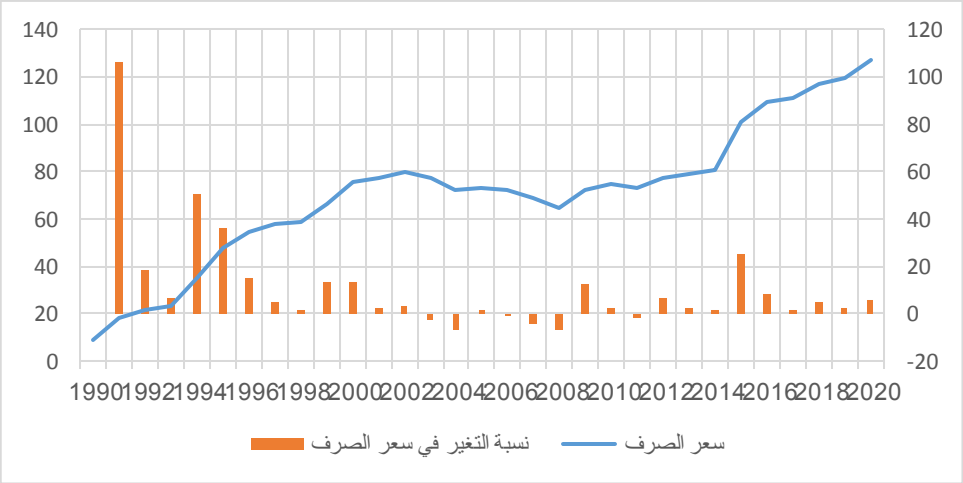

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (05) وبرنامج (Excel).

الفرع الثالث: تطور إجمالي الأنفاق العام في الجزائر.

لقد شهدت الجزائر أزمة اقتصادية سنة 1986 زعزعت الاقتصاد الجزائري ظهرت أثارها في معدلات نمو متدنية صاحبها معدلات بطالة مرتفعة عكست المستوى المعيشي المتدني خلال هذه الفترة.

وللخروج من دائرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فترة الأزمة الاقتصادية والتخفيف من حدتها والنهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برامج تنموية جديدة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي شملت برامج انفاقية واسعة جسدتها عن طريق تنفيذ عدة برامج تنموية.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

طبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي .
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة.

- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة.(نبيل بوفليح،2012، ص251)

➢ **دعم الإصلاحات**

في سبيل تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 والوصول للنتائج المرغوبة كان لابد من توفير محيط ملائم لتنفيذ هذا البرنامج عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تسهل عمل الحكومة وتدعم القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية ما يساهم في بعث الاقتصاد الوطني وتنشيطه، ولتمويل ذلك خصص مبلغ 45 مليار دج لتنفيذ برنامج دعم الإصلاحات.

❖ **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:**

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر من 2001-2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية [1]، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 وقد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف:

و قد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:**

عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوع من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء ضمن هذا البرنامج تحديث وتطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين المستوى المعيشي، وكدعم لنشاط القطاع العام والخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني. [2]

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:**

من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والأمنية والتعليمية للمواطن.

- **تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:**

والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له أثره على مستوى النشاط الاقتصادي، إلى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وجذب المستثمر.

- **رفع معدلات النمو:**

إن الهدف الرئيسي من وراء هذا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر.

1

❖ **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.**

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات .

و قد جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية:

1. برنامج التنمية البشرية:

في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلاف مالي يقارب 10000 مليار دج للفترة 2010-2014 ما يزيد عن 45% من إجمالي البرنامج نظرا لأهمية اثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني باعتباره ركيزة أساسية لأي اقتصاد لمواصلة مسار الاعمار الوطني والذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته (الابتدائي ،المتوسط، الثانوي، الجامعي ،التكوين المهني) عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره والتكفل الطبي بإنجاز مستشفيات وعيادات متخصصة وتحسين ظروف السكن وتزويدها بالماء والطاقة

برنامج تطوير الهياكل القاعدية:

لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6447 مليار دج ،أي ما يزيد عن 38% من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان عبر جميع مناطق الوطن من خلال وتطوير المنشآت القاعدية وتعزيز المنشآت الأساسية عن طريق تحسين وتعزيز شبكات النقل وتحديثها وهذا ما يدعم الاقتصاد الوطني ويشجع على تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة ،حيث يتوقع أن يوفر 561000 منصب عمل وارتكز هذا البرنامج عدة القطاعات.

برنامج دعم التنمية الاقتصادية:

لقد تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17 % لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث اهتمت بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الصناعة والمؤسسات العمومية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج.

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014 فريد من نوعه من ناحية حجم الغلاف المالي الذي لم يسبق للجزائر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي في ظل تسيير جيد لمداخيل المحروقات التي بلغت 55 مليار دولار سنويا وتحكم في التضخم في حدود (4-5) % ونسبة نمو بين 4 و5 % ومؤشرات اقتصادية جيدة بالإضافة إلى أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياط صرف معتبر، حيث يهدف البرنامج عموما إلى:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بالخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بغلاف مالي 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج تعادل 156 مليار دولار التي سبق وذكرناها.

أدت البرامج التنموية السابقة إلى تطور الأنفاق العام وهذا ما يمثله الجدول والشكل التالي:

جدول رقم (06): تطور إجمالي الأنفاق الوطني. (1990-2020)

السنة	نسبية التغير	إجمالي الأنفاق العام
1990		66374580589
1991	-7,408734139	61457064378
1992	0,492245437	61759583973
1993	-3,745289482	59446508770
1994	3,165326479	61328184853
1995	1,049152387	61971610969
1996	-4,355297884	59272562707
1997	-3,993301346	56905630663
1998	9,618806916	62379273401
1999	-0,120732775	62303961173
2000	2,159056634	63649138980
2001	11,68608698	71087232720
2002	12,24660547	79793005648
2003	5,419080808	84117053104
2004	8,095149923	90926454663
2005	6,310340783	96664223814
2006	4,484969576	1,01E+11
2007	9,851628187	1,1095E+11
2008	10,50685163	1,22607E+11
2009	13,24030368	1,38841E+11
2010	6,223097846	1,47481E+11
2011	2,946746744	1,51827E+11
2012	9,957192223	1,66944E+11
2013	5,625420194	1,76336E+11
2014	3,485870778	1,82482E+11
2015	3,10034837	1,8814E+11
2016	2,120486647	1,9213E+11

1,98247E+11	3,183969424	2017
2,02971E+11	2,382858111	2018
2,06977E+11	1,973680396	2019
1,90103E+11	-8,152413591	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي

الشكل رقم (14): تمثيل بياني لتطور إجمالي الأنفاق الوطني.

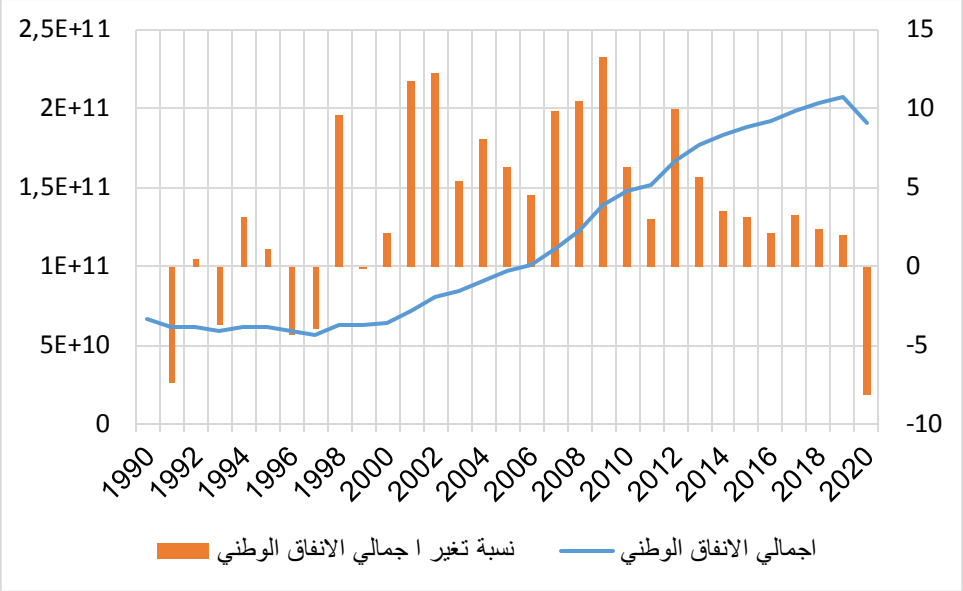

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (06) وبرنامج (Excel).

من خلال ما سبق، نلاحظ انه تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتبني ما يسمى بالسياسة الإنفاقية التوسعية خلال الفترة (2000-2014) من خلال النمو المستمر للإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء منها نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدّلاته ارتباطا وثيقا بالتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...الخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية)، خاصة منذ سنة 2000 حيث شرعت الجزائر في تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على التوسع في الإنفاق العام في ظل الوفرة المسجلة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن وارتفاع أسعار النفط، من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بعد سنة 2015 نلاحظ تراوح معدلات التغير في الأنفاق العام ما بين (1 إلى 3%)، وهذا بسبب السياسة الانكماش المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية، وهذا راجع لانهارت أسعار النفط في 2014-2016 بسبب تنامي الوفرة في المعروض، حيث تراجعت الفائدة من انخفاض أسعار النفط تراجعا ملموسا بسبب

ضعف استجابة النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة الرئيسية المستوردة للنفط، وآثار الانكماش الحاد في استثمارات الطاقة على النشاط الاقتصادي الأمريكي، والركود المفاجئ في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

الفرع الرابع: تطور نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي.

نلاحظ من خلال الجدول أدناه، أن معدلات نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي متذبذبة حيث سجل في الفترة من 1990 إلى 1995 معدلات نمو منخفضة وسالبة، تراوحت ما بين 0.5 -% و 1.83% نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينات، وبرجع ذلك إلى انخفاض في أسعار النفط، باعتبار أن الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تدهور الحالة الأمنية وانخفاض قيمة العملة خلال تلك الفترة، أما في الفترة من 1996 إلى 1999، فقد تحسنت معدلات تغير نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي مقارنة بالسنوات التي سبقتها، إذ بلغت نسبة 3.4 % سنة 1998 ،ويرجع ذلك إلى التحسن في أسعار النفط .

في مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل النمو ارتفاعا محسوسا، نتيجة تواصل تحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي امتدت إلى غاية سنة 2014، حيث سُجّل معدل النمو أقصى نسبة له وهي 5 % سنة 2003، كما شهد معدل النمو انخفاضا خلال سنتي 2008 و2009 إذ بلغ نسبة 0.7% و0.13- %على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة، وأما في السنوات 2010-2016 ، فقد كانت المعدلات التغير شبة مستقرة، إذ بقيت تتراوح بين 1 % و 2%، بعد ذلك نلاحظ المعدلات السالبة لتغير نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي، ادناها -6.82% سنة 2020

جدول رقم (07): تطور نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي. (2000-2020)

السنة	نسبية التغير	أجمالي الناتج المحلي
1990		3123,997664
1991	-3,601082431	3011,499933
1992	-0,564788753	2994,49132
1993	-4,250986637	2867,195894
1994	-2,931116597	2783,15504
1995	1,836410561	2834,265193
1996	2,290823348	2899,193202

2884,120228	−0,519902353	1997
2986,055666	3,534368527	1998
3038,272915	1,74870316	1999
3111,176169	2,399496544	2000
3162,811507	1,659672589	2001
3297,612811	4,262072013	2002
3490,223247	5,840905136	2003
3592,645301	2,934541622	2004
3752,096161	4,43825778	2005
3760,155368	0,214792143	2006
3828,148476	1,808252618	2007
3856,407659	0,738194545	2008
3851,213777	−0,134681878	2009
3918,48642	1,746790655	2010
3956,895815	0,980209993	2011
4012,361506	1,40174756	2012
4042,923638	0,76169938	2013
4112,076024	1,710454903	2014
4177,889542	1,600493697	2015
4224,037263	1,104570156	2016
4192,337692	−0,750456692	2017
4154,219038	−0,909245791	2018
4115,39554	−0,934555885	2019
3834,438983	−6,826963623	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي

الشكل رقم (15): تمثيل بياني لتطور نصيب الفرد من أجمالي الناتج المحلي

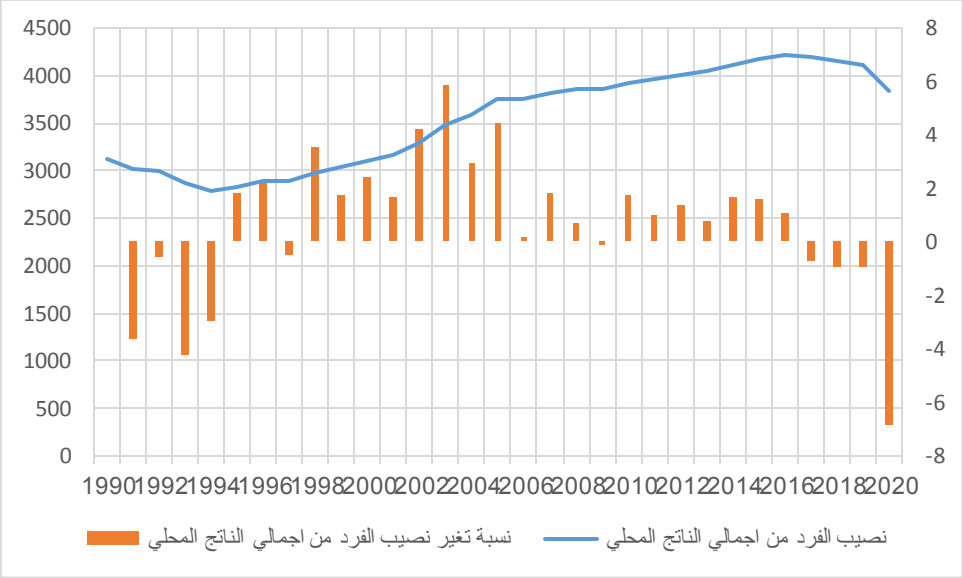

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (07) وبرنامج (Excel)

المبحث الثاني : دراسة قياسية حول أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي

يتناول هذا المبحث الجانب القياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي و الذي نعبر عنه بنصيب الفرد من ناتج المحلي الاجمالي، الإنفاق الوطني، سعر الصرف خلال فترة الدراسة، حيث سوف يتم الإعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDL) بإستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.

مطلب الأول: تقديم و تعريف المتغيرات

اولا: النموذج

يتمثل نموذج ARDL للتكامل المشترك في دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Models و نماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed Lag Models و في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمتها و قيم المتغيرات التفسيرية الحالية و ابطائها بفترة واحدة او اكثر .

حيث تمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن اساليب التكامل المشترك الاخرى بيسر شروطها حيث لا تتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها و يرى Pesaran ان اختبار الحدود في اطار منهجية ال ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية اذا كانت مستقرة عند مستواها I(0) او متكاملة من الدرجة الاولى I(1) او خليط الاثنين . حيث ان الشرط الوحيد

لتطبيق هذا الاختبار في ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) . كما يستخدم اختبار التكامل المشترك في اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات (الابطاء) الزمنية الموزع ARDL التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم و تقدير علاقات المدى الطويل و المدى القصير .

كما ان نموذج ال ARDL يعطي افضل النتائج للمعلمات في الامد الطويل و ان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير Gerrard and Godfrey لذا يعتبر نموذج ال ARDL اكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث , الفترة 1990-2020 .

ثانيا: تحديد متغيرات الدراسة

انطلاقا من الدراسات السابقة و انعكاسات تقلبات اسعار النفط على اقتصاد دول مختلفة و على اختلاف المتغيرات و كذا فترات الدراسة و التي انتقينا منها العلاقة بين تغيرات اسعار النفط و النمو الاقتصادي سنحاول التحقق من اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك باستخدام متغير نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي و اجمالي الانفاق الوطني و سعر الصرف الفعلي كمتغيرات تعبر لنا عن النمو الاقتصادي و اسعار النفط .

تحديد متغيرات الدراسة

نعتمد في هذه الدراسة على المتغيرات الاتية :

المتغير التابع:

نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي: تم استخدام بذل المتغير كمؤشر لنمو الاقتصادي، حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة لدولار الأمريكي في عام 2010 ، رمزنا له بـGDPPC

المتغير المستقل:

اجمالي الانفاق الوطني من الناتج المحلي الاجمالي رمزنا له بـ NE

سعر الصرف الرسمي رمزنا له ب RE

أسعار النفط رمزنا له بـ OIL.

مصادر المتغيرات:

لقد تم الاعتماد على البنك الدولي لبيانات المتغيرات(نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، انفاق الوطني، سعر الصرف) وكذا البنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات لمتغير(سعر النفط)، حيث غطت البيانات الفترة الخاصة بالدراسة (1990–2020).

المطلب الثاني: قياس و تحليل النتائج.

تعطي سلاسل المعطيات التي استعملناها خلال الفترة (1990–2020) 30 مشاهدة، وبالرغم من النقائص الموجودة في المعطيات، حاولنا تطبيق نموذج (ARDL) لتحديد أثار تقلبات اسعار النفط على النشاط الاقتصادي، والتي جاءت نتائجها موزعة على النقاط التالية:

1. **استقرار سلاسل المتغيرات قيد الدراسة:** من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية، تم توظيف اختبار(ADF) و(PP) على المستوى ثم عمل الفرق الأول على كل سلسلة على حدة، وإعادة اختبار "ديكي فولير" المطور، والذي جاءت نتائجه مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): اختبار "ديكي فولير" المطور لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول

السلسلة الزمنية	نوع الاختبار	ADF		PP	
		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
GDPPcm معدل تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني		0.7138 no	0.000 ***	0.2487 no	0.0000 ***
Log_NE إجمالي الإنفاق العام		0.9769 no	0.0307 **	0.9484 no	0.0317 **
Log_RE أسعار الصرف		0.7509 no	0.0059 ***	0.7354 no	0.0063 ***
Log_oil سعر البترول		0.5336 no	0.0007 ***	0.5075 no	0.0008 ***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (01) وبرنامج (Eviews).

من خلال الجداول أعلاه، نلاحظ قيمة (*Prob) من اختبار (ADF) و(PP) لكل سلسلة قبل إجراء الفروق الأولى كانت أكبر من (0.05)، (معدل تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني 0.2487/0.0.7138) و(إجمالي الإنفاق العام 0.9484/0.9769)، (أسعار الصرف 0.7354/0.7509)، (أسعار النفط 0.5075/0.5336)، وبعد أجراء الفروق الأولى على السلاسل

أصبحت قيمة (*Prob) أقل من (0.05)، ما يدفعنا للقول أن السلاسل (GDPPcm، NE، RE، OIL) مستقرة عند المستوى الأول (الفرق الأول)، ما يسمح لنا بمتابعة مراحل تقدير نموذج.(الملحق 1)

2. **عدد التأخرات نموذج:** في هذا الصدد، يتم حساب عدد التأخيرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل "Akcaike" و"Schwarz" بعد تقدير نموذج (VAR) ومن خلال الجدول رقم () نلاحظ اختلاف المؤشرات الاختبارين(Schwarz/P=1، Akcaike/P=4) لذا سيتم الترجيح باعتماد المؤشرات الأخرى حيث جاءت متفقة كلها على تأخر واحد وكذلك معامل P=1 (الملحق 2)

جدول رقم (09): اختبار "Akcaike" و"Schwarz" **لاكتشاف عدد التأخرات نموذج (VAR).**

Likelihood Ratio	Hannan & Quinn	Final Prediction Error	Schwarz	Akaike	درجة التأخير
NA	81.91077	4.16e+30	82.04566	81.85369	P=0
226.6152*	73.02360*	4.65e+26*	73.69806*	72.73818	P=1
19.62468	73.34687	5.59e+26	74.56089	72.83311	P=2
13.64630	73.78565	8.78e+26	75.53924	73.04355	P=3
20.24746	73.17443	6.52e+26	75.46758	72.20399*	P=4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (17-4) وبرنامج (Eviews).

1- **تقدير نموذج (Ardl):** بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة واستقرار النموذج ومعرفة عدد التأخرات القصوى التي يحتويها، جاءت نتائج تقدير النموذج (Ardl) كمايلي:

Substituted Coefficients:

==========

MDGDPPC = 0.321445134848*MDGDPPC(-1) + 21.3171883057*LOG_NE - 24.267761551*LOG_NE(-1) + 0.20935940151*LOG_OIL + 1.8108637188*LOG_RE + 66.0015311834

Cointegrating Equation:

D(MDGDPPC) = -0.678554865160*(MDGDPPC(-1) - (-4.34831934*LOG_NE(-1) + 0.30853718*LOG_OIL + 2.66870641*LOG_RE + 97.26778861))

من خلال نتائج أعلاه يمكن القول أن أحسن نموذج تقدير الخاص بالعلاقة بين المتغيرات المدروسة هو النموذج ARDL(1,0,1,0) من بين 8 معادلات (الملحق 3) والذي تم اختياره على أساس معيار Akcaike.

2- اختبار الحدود Bounds Testing Approach

نتائج هذا الاختبار جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار التكامل المشترك لكل النماذج.

اختبار الحدود		عدد المتغيرات المستقلة K=3				
		مستوى المعنوية α	%10	%5	%2,5	%1
إحصائية فيشر F	قيم F المجدولة	الحد الأدنى	2.37	2.79	3.15	3.65
		الحد الأعلى	3.2	3.67	4.08	4.66
	قيم F المحسوبة	4.145499				
	القرار		يوجد علاقة تكامل مشترك	لا يوجد علاقة تكامل مشترك	يوجد علاقة تكامل مشترك	غير محسوم

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 12.

وفقا لنتائج الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى، بنسبة ثقة (10% ، 5% ، 2.5%) أي أننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الإنفاق العام، أسعار الصرف، سعر البترول) والمتغير التابع (معدل تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني).

5-تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك لكل النماذج.

المتغير المستقل	المعامل	المعنوية
C	66.00153	0.0426
MDGDPPC(-1)*	-0.678555	0.0017
LOG_NE(-1)	-2.950573	0.0480
LOG_OIL**	0.209359	0.5130
LOG_RE**	1.810864	0.2378
D(LOG_NE)	21.31719	0.0082
C	66.00153	0.0426
MDGDPPC(-1)*	-0.678555	0.0017

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 12.

نلاحظ من الجدول أعلاه لتقدير علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة (إجمالي الإنفاق العام، أسعار الصرف، سعر البترول) والمتغير التابع (معدل تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني)، أن معامل تصحيح الخطأ يساوي (−0.678555) مع الإشارة سالبة بمعنوية (0.0017)، حيث يكشف معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (ECM) عن سرعة عودة متغير التابع (معدل تغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني) نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل حيث في كل فترة زمنية نسبة اختلال التوازن من الفترة تقدر بـ(− 67.8%) والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالي نسبيا، بمعنى آخر عندما ينحرف مؤشر النمو خلال الفترة قصيرة الآجل (t−1) عن قيمتها التوازنية فإنه يتم تصحيح ما يعادل 67.8 % من هذا الاختلال في الفترة (t) في الآجل الطويل إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد حوالي أقل من عام ونصف $(\frac{1}{0.67855} = 1.47)$.

6-تقدير معادلة طويلة الأجل

الجدول رقم (12): نتائج اختبار التكامل المشترك لكل النماذج.

المتغير المستقل	المعامل	المعنوية
LOG_NE	4.348319	0.0297
LOG_OIL	0.308537	0.5037
LOG_RE	2.668706	0.1720
C	97.26779	0.0306
EC = MDGDPPC − (−4.3483*LOG_NE + 0.3085*LOG_OIL + 2.6687*LOG_RE + 97.2678)		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 12.

يضح من نتائج الجدول المعاملات العلاقة الطويل في إطار منهجية ARDL أن فقط الأنفاق العمومي التي يؤثر مباشرة ومعنوي (المعنوية أقل من 0.05) على التغير في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، حيث كان هدا التأثير موجبا، أي أن العلاقة طردية (كلما زاد الأنفاق العمومي كلما زاد نصيب الفرد من ناتج الإجمالي المحلي) ولعل السبب في ذلك يتمثل في توجيه الإنفاق الحكومي نحو بعض المجالات الرئيسية التي تشمل كل من تحسين الخدمات الاجتماعية كالتعميم والرعاية الصحية، الوصول إلى المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي، و تمويل السمع العمومية مثل أنشطة البحث و التطوير ، الابتكار ، وترقية البنى التحتية الأساسية التي تمكن الحكومة من الحفاظ على وتيرة النمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

فيما يخص عدم معنوية معامل سعر البترول وأسعار الصرف على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي فهذا راجل إلى التأثير غير المباشر لتقلبات أسعار البترول وأسعار الصرف على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، حيث يمر هذا التأثير عبر السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) والنقدية (كتلة النقدية معدلات الفائدة) للدولة.

7 –الاختبارات التشخيصية:

قبل اعتماد النموذج المقدر سابقا وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

–اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي.

– اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.

– اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

الجدول رقم (13): نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	Breusch–Pagan–Godfrey Heteroskedasticity Test	Serial Correlation LM Test	Normality (Jarque Bera)
القيمة	0.454692	1.63	1.276877
الاحتمال	0.857	0.2182	0.528116

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 12.

يشير اختبار LM وهو اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي حيث تنص فرضيته المعدومة على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج، ونلاحظ أن الاحتمال الموافق للإحصائية المحسوبة للنموذج الأول 1.63 باحتمال (0,2182) وهو أكبر من (0,05) مما يعني قبول الفرضية المعدومة والإقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج المقدر .الملحق (7)

يشير اختبار ثبات تباين البواقي Heteroskedasticity *Test* والذي تم استعمال فيه اختبارين إحصائيين وهما: اختبار Breusch–Pagan–Godfrey إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoskedasticity في النموذج فمثلا حيث نلاحظ أن الاحتمال الموافق

للإحصائية المحسوبة للاختبار هي : (0.454692) باحتمال (0.8057) وهو أكبر من (0,05).(الملحق 8)

أما بخصوص اختبار Jarque Bera فيدل على قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج الأول حيث أن الاحتمال الموافق للإحصائية المحسوبة كان (1.276877) باحتمال (0.528116) وهو أكبر من (0,05) وعليه نقبل الفرضية الصفرية والتي تقر بتوزع الأخطاء توزيعا طبيعيا. (الملحق 9)

ما يهمنا في هذه الاختبارات أن النموذج المقدر لا يحتوي على ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وكذا ثبات تباين حد الخطأ العشوائي وعليه يمكن الآن إجراء اختبار الحدود للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات.

8-نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر.

كما تطرقنا سابقا فإن الخطوة التي تلي تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، و لتحقيق ذلك يتم إستخدام إختبارين هما : إختبار المجموع التراكمي لبواقي المتابعة (CUSUM, Cumulative Sum of Recursive Residual) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cumulative Sum of Square Recursive Residual ,CUSUMSQ

ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

يمكن القول من خلال شكل الملحق (10) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة فصل :

ثبتت النتائج التجريبية أن أسعار النفط لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد، حيث لميساهم ارتفاع أسعار النفط خلال فترات الدراسة من تحسن معدل النمو، ويعود ذلك إلى تراجع مستوى المؤسسات ومناخ الأعمال، حيث اتضح من خلال نتائج العلاقة طويل الاجل في إطار منهجية ARDL أنه فقط الأنفاق الحكومي التي يؤثر مباشرة ومعنوي (المعنوية أقل من 0.05) على التغير في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، حيث كان هدا التأثير موجبا، أي أن العلاقة طردية (كلما زاد الأنفاق الحكومي كلما زاد نصيب الفرد من ناتج الإجمالي المحلي) ولعل السبب في ذلك يتمثل في توجيه الإنفاق الحكومي نحو بعض المجالات الرئيسية التي تشمل كل من تحسين الخدمات الاجتماعية كالتعميم والرعاية الصحية، الوصول إلى المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي، و تمويل السمع العمومية مثل أنشطة البحث و التطوير ، الابتكار ، وترقية البنى التحتية الأساسية التي تمكن الحكومة من الحفاظ على وتيرة النمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ومنه ضرورة الانتقال إلى نموذج للتنمية أكثر تطورا وبصورة تدرجية، يعتمد على تنويع مصادر الدخل، للخروج من التبعية الطاقية إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، ويحمي البيئة والإنسان ولا يستنزف الموارد الناضبة ألهنا حقا علينا للأجيال المستقبلية، ويؤسس التحول حنو اقتصاد المعرفة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وذلك بفصل إيرادات النفط عن النفقات الجارية، وصبها أساسا في استثمارات سيادية وصناديق أجيال واستثمارات بعيدة المدى.

خاتمة

خاتمة:

يعد الاقتصاد الجزائر من الاقتصاديات النامية معتمد بشكل أساسي في صادرتها على النفط، فهو يساهم في تحقيق عوائد مالية كبيرة من شأنها أن تحرك عجلة التنمية، حيث قامت هذه الدراسة بتحديد نموذج قياسي يبين أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2020 باستخدام تقنية قياسية تمثلت في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية متباطئة (ARDL)، و تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تم التواصل الى النتائج التالية:

ان اسعار النفط لا تاثر على النمو الاقتصادي حيث لم يساهم ارتفاع اسعار النفط خلال فترة الدراسة من تحسن معدل النمو ويعود ذلك الى تراجع مستوى المؤسسات و مناخ الاعمال .

فيما يخص عدم معنوية معامل سعر البترول وأسعار الصرف على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي فهذا راجع إلى التأثير غير المباشر لتقلبات أسعار البترول وأسعار الصرف على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، حيث يمر هذا التأثير عبر السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) والنقدية (كتلة النقدية معدلات الفائدة) للدولة.

حيث اتضح من خلال نتائج العلاقة طويلة الاجل في اطار منهجية ARDL انه فقط الانفاق الوطني الذي يتاثر مباشرة (المعنوية اقل من 0.05) على تغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث كان هذا التاثير ايجابيا ، اي ان العلاقة طردية كلما زاد الانفاق الوطني زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسبب توجيه الانفاق الحكومي نحو بعض مجالات رئيسية التي تمكن الحكومة من الحفاظ على وتيرة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

وفي ضوء هذه معطيات نقترح بعض توصيات التي يقصد بها تحقيق نمو اقتصادي مستدام :

- العمل على إيجاد بدائل طاقوية غير البترول من أجل التنمية مستدامة حقيقية.
- ضرورية تنويع اقتصاد الجزائري، ذلك بالاهتمام بتطوير أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا بغية تحرير من قبضة التبعية لقطاع النفط.
- يجب تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل الخروج عن لتبعية لهذا القطاع من خلال تفعيل استراتيجيات تنموية بديلة لقطاع المحروقات و تطوير البحث في مجال الطاقات المتجددة.

- على الدولة استغلال الفوائض المالية المتأتية من البترول لتنويع الاستثمارات في القطاعات البديلة كالصناعة و الزراعة.
- تشجيع الاستثمار خارج المحروقات خاصة القطاع السياحي نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر قصد ضمان استقرار و توازن للاقتصاد الجزائري.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخيرات الإنتاجية و الاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.
- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة و التي تمثل رهانا حقيقيا امام الجزائر.
- ضرورة الانتقال الى نموذج للتنمية اكثر تطورا يعتمد على تنويع مصادر الدخل للخروج من التبعية الطاقية الى الاستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية .

قائمة مصادر و مراجع

قائمة مصادر و المراجع

الكتب

1- محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاد النفط و السياسة النفطية أسس و تطبيقات، جامعة الموصل، العراق،1987.

2- محمد أزهر السماك زكرياء، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، جامعة الموصل، العراق، طبيعة 1، 1980.

3- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات، الجزائر،1983.

4- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

5- واثق علي الموسوي، الموسوعة إقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، العراق،2008 .

6- سعد الله داود، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطابعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

7- حداب محي الدين، محاضرات في اقتصاديات الطاقة، ديوان المطبوعات الجامعية، معسكر،2021.

8- أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة ،2013-2014.

9- محمد أحمد بدر الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع 7شارع علام حسين – ميدان الظاهر ، القاهرة، طبيعة الاولى، 2017.

10- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

11- بوحزام سيد أحمد، محاضرات في مقياس نماذج النمو، ديوان المطبوعات، معسكر،2020-2021.

12- تنفوت وفاء، محاضرات في نظرية التنمية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية،2019-2020.

13- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد(التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

14- حربي محمد موسى عريقات، التنمية التخطيط الإقتصادي (مفاهيم و تجارب)، طبعة 1، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2014.
15- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث read › books › https://ketabonline.com .
16- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2007.
17- خلال خشيب، النمو الاقتصادي، على موقع الالكتروني:
https://www.alukah.net/books/files/book_5483/bookfile/nemw.pdf

المذكرات و الأطروحات:

18- ياسين مصطفاي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة(1986-2016)، دكتوراه علوم في علوم اقتصادية، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم اقتصادية و تسيير و تجارية، جامعة أكلي محمد أولجاج البويرة، سنة 2019-2020.
19- خوميجة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016) دكتوراه طور تالث LMD تخصص مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2017-2018.
20- بولعواد نوال، الريع البترولي و تأثيره على النشاط الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1973-2013)، دكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالى، كلية علوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، السنة 2017-2018.
21- موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، ماجستير في التسيير الدولي المؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2009-2010.
22- حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية، كلية علوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015

23- أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر (1986-2016)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث، فرع علوم تجارية، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020 .

24- شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 1980-2016، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة ابى بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2018-2019.

25- طول حمزة، تقلبات أسعار البترول و أثرها على النمو الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية تحليلة، ماجستير علوم إقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم اقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، سنة 2015- 2016.

26- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008-2009.

27- عبد المالك مباني، الإقتصاد العالمي للمحروقات(النفط و الغاز الطبيعي) دراسة تحليلية استشرافية، شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

28- ميلود بورحلة، الصناعة و أسواق النفط قنوات التأثير و الأفاق المستقبلية دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1973-2015)، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016-2017.

29- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر، شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة 2008-2009.

30- لطيفة لمطوش، بوادو فاطيمة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(1965-2016)، مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال، مجلد 02، عدد 07، 2018.

31- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)،اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015-2016.

32- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2008-2009.

33- عامري رضوان، العلاقة بين النمو و سعر الصرف -حالة الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، 2016-2017.

34- ساعو باية، الإنعاش الإقتصادي في الجزائر واقع و أفاق، شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر، 2008-2009.

35- بنابي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي- دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2008-2009.

36- طالب سومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر، رسالة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادي و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

37- ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980-2013)، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية علوم الإقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015-2016.

38- ساطور، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادي و التنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، 2013.

39- حسيب سهيلة، صلاح الدين، دراسة إقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الإقتصادي دراسة الحالة دول المغرب العربي، شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، 2020-2021.

40- مصطفي بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية،2010-2011.

41- هند سعدي،2017،أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية- دراسة قياسية اقتصادية للفترة(1980-2014، اطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم

42- التجارية، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016-2017.

43- كداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل ف الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012- 2013.

44- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

45- لعبل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، شهادة دكتوراه علوم في علوم اقتصادية و تخصص إقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2016-2017.

46- طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري(1971-2006)، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد الإدماج الجهوي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2009-2010.

المجلات:

47- بكادي مسعود، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة و الدول المستهلكة في الفترة (1990-2016) الجزائر و المغرب ، مجلة الإقتصاد و ادارة الأعمال، مجلد05، عدد01، سنة 2021.

48- موري سمية، بلحاج فراجي، أثر التذبذات في أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الجزائر- مقارنة تحليلية و قياسية، مجلة الاستراتيجية و التنمية.

49- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد03، 2019.

50- بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية اقتصادية و قياسية)، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 01، 2013.

51- عبد الباري عياض، محمد يحي بن ساسي، أثر تقلبات أسعار النفط النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2018، مجلة المدبر، المجلد 06، العدد 02، 2019.

52- ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الإنعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، 2017.

53- نادية العقون، أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة التحليلية قياسية للفترة(1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية و الإقتصادية، العدد 01، 2018.

54- علة مراد، دراسة تقلبات اسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر الفترة (2000-2014)، مجلة رؤى استراتيجية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2017.

55- عدناني خولة، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر و قطر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد05،العدد02،2019.

56- فاتح حركاتي، نشأت وكيل، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2، 2018.

57- عبد السلام هلال، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2015، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، دراسات الاقتصادية، المجلد 29، العدد 1، 2015.

58- دريش زهرة، نمر محمد الخطيب، جعدي شريفة، أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة(2000-2016)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة (الجزائر)، المجلد 9، العدد 02، 2020.

59-سمير حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد02، 2020.

60- هارون الرشيد بوخرباش، فطيمة حفيظ، تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1982-2018) باستخدام مقاربة (ARDL) ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد06، العدد2021،01.

61- عاشور عبد الحكيم، بوبكر بن العايب، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة(1995-2016)، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 23، 2017.

62- أحميمة خالد، مايدة محمد فضيل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة(2010-2020)، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 04، العدد02، 2021

مصادر:

63- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 39، 2012.
64- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 40، 2013.
65- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 41، 2014.
66- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 42، 2015.
67- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 43، 2016.
68- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 44، 2017.
69- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 45، 2018.
70- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 46، 2019.
71- تقرير الأمين العام السنوي، عدد 47، 2020.
72- البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/الجزائر
73- الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/
74- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5، 53، (2008-2021)، على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

مواقع الاكترونية:

75- https://attaqa.net/2021/12/29/

ملاحق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.454692	Prob. F(5,24)	0.8057
Obs*R-squared	2.595918	Prob. Chi-Square(5)	0.7620
Scaled explained SS	1.053415	Prob. Chi-Square(5)	0.9581

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 11:21
Sample: 1991 2020
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12488.86	14418.87	-0.866147	0.3950
GDPPC1(-1)	5.815315	5.820343	0.999136	0.3277
OIL	-46.26836	44.64342	-1.036398	0.3103
NE	2.14E-08	1.59E-07	0.134136	0.8944
NE(-1)	-4.80E-08	1.41E-07	-0.340001	0.7368
RE	5.519852	49.12033	0.112374	0.9115

R-squared	0.086531	Mean dependent var	3220.835
Adjusted R-squared	-0.103776	S.D. dependent var	3689.006
S.E. of regression	3875.697	Akaike info criterion	19.53969
Sum squared resid	3.61E+08	Schwarz criterion	19.81993
Log likelihood	-287.0954	Hannan-Quinn criter.	19.62935
F-statistic	0.454692	Durbin-Watson stat	2.409600
Prob(F-statistic)	0.805715		

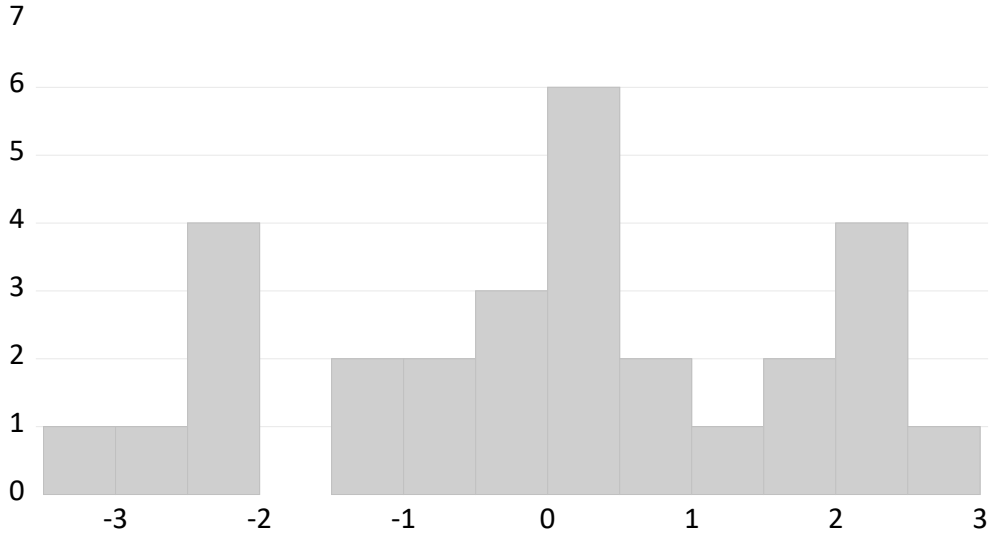

Series: Residuals	
Sample 1992 2020	
Observations 29	
Mean	9.22e-14
Median	0.198597
Maximum	2.774532
Minimum	-3.387511
Std. Dev.	1.678954
Skewness	-0.223849
Kurtosis	2.074640
Jarque-Bera	1.276877
Probability	0.528116

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.632710	Prob. F(2,22)	0.2182
Obs*R-squared	3.877338	Prob. Chi-Square(2)	0.1439

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/22 Time: 11:19
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPPC1(-1)	-0.037259	0.107126	-0.347802	0.7313
OIL	-0.084521	0.805539	-0.104925	0.9174
NE	1.64E-09	2.72E-09	0.603446	0.5524
NE(-1)	-1.29E-09	2.43E-09	-0.532235	0.5999
RE	-0.033385	0.786268	-0.042460	0.9665
C	92.03042	266.1596	0.345772	0.7328
RESID(-1)	0.384449	0.235906	1.629670	0.1174
RESID(-2)	-0.246781	0.246833	-0.999790	0.3283

R-squared	0.129245	Mean dependent var	-6.25E-14
Adjusted R-squared	-0.147814	S.D. dependent var	57.72260
S.E. of regression	61.84173	Akaike info criterion	11.31021
Sum squared resid	84136.79	Schwarz criterion	11.68386
Log likelihood	-161.6532	Hannan-Quinn criter.	11.42975
F-statistic	0.466488	Durbin-Watson stat	2.033049
Prob(F-statistic)	0.848175		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(MDGDPPC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 11:48
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.204377	1.163266	-0.175692	0.8622
MDGDPPC(-1)*	-0.794297	0.200159	-3.968326	0.0007
NE(-1)	-5.16E-11	2.41E-11	-2.137651	0.0445
OIL(-1)	0.022191	0.028014	0.792158	0.4371
RE**	0.064219	0.034479	1.862589	0.0766
D(NE)	2.03E-10	7.24E-11	2.802618	0.0107
D(OIL)	0.024808	0.023442	1.058302	0.3019
D(OIL(-1))	-0.049560	0.025054	-1.978090	0.0612

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NE	-6.49E-11	2.38E-11	-2.725582	0.0127
OIL	0.027938	0.032507	0.859444	0.3998
RE	0.080851	0.033377	2.422345	0.0246
C	-0.257305	1.440775	-0.178588	0.8600

EC = MDGDPPC - (-0.0000*NE + 0.0279*OIL + 0.0809*RE - 0.2573)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.502492	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(MDGDPPC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 12:47
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_NE)	21.31719	5.470776	3.896556	0.0007
CointEq(-1)*	-0.678555	0.137560	-4.932775	0.0001

R-squared	0.512606	Mean dependent var	-0.111237
Adjusted R-squared	0.494555	S.D. dependent var	2.404909
S.E. of regression	1.709763	Akaike info criterion	3.977058
Sum squared resid	78.92880	Schwarz criterion	4.071355
Log likelihood	-55.66735	Hannan-Quinn criter.	4.006591
Durbin-Watson stat	1.988308		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.145499	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDPPC1 OIL NE RE
Exogenous variables: C
Date: 06/11/22 Time: 11:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1101.025	NA	4.16e+30	81.85369	82.04566	81.91077
1	-961.9654	226.6152*	4.65e+26*	72.73818	73.69806*	73.02360*
2	-947.2469	19.62468	5.59e+26	72.83311	74.56089	73.34687
3	-934.0880	13.64630	8.78e+26	73.04355	75.53924	73.78565
4	-906.7539	20.24746	6.52e+26	72.20399*	75.46758	73.17443

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion